سبتمبر (ايلول) ١٩٧٤

كتابات مصرية

١

دار الفكر الجديد — ص ب ٣١٨١

كتابات مصرية

١

دار الفكر الجديد — ص ب ٣١٨١

سبتمبر (ايلول) ١٩٧٤

مقدمة

تصدر « كتابات مصرية » بهدف التعمق في دراسة واستيعاب الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي في مصر والعالم العربي ، ليصبح بمثابة قاعدة موضوعية للانطلاق منها الى استخلاص الدروس واكتشاف سبل واتجاه النضال وأفضل طرق التحرك نحو الهدف وتلمس المراحل المختلفة المحتملة في الطريق وكذلك المهام الرئيسية لكل من هذه المراحل ووضع البرامج العملية والشعارات الملائمة للمرحلة الراهنة والاستراتيجية من كفاحنا ·

ان ما نتوخاه من هذه الكتابات هو العمل بقدر الامكان للتغلب على مشكلتين أساسيتين عانت الحركة الثورية وما زالت تعاني منهما :

أولا : نقص المعلومات والافتقار الى المعرفة الكافية بالواقع وبالمشكلات الحقيقية للجماهير · ولا نتصور امكانية التصدي للقضايا الوطنية والعربية أو القدرة على وضع حلول وبرامج عملية لها دون الالمام بكل جوانب حياتنا ، والملاحظ ان هنالك انفصام واضح بين المثقف الثوري والواقع الموضوعي المحيط به ، يرجع الى عدة اسباب ، ومنها على سبيل المثال :

١ ـ التخلف في ميدان الدراسات الميدانية والمعلومات والاحصاء وقصور الوعي بأهميتها ، حتى بين الاجهزة المختصة وعند العلماء والاخصائيين ·

٢ ـ الافتقار الى الدقة العلمية والتعمق في البحث والمثابرة على ملاحقة الحقائق من جانب المتعلمين ، نتيجة أسلوب الدراسة ومناهج التربية والتعليم المتخلفة ، وفقر الحياة الفكرية والثقافية ·

مقدمة

تصدر « كتابات مصرية » بهدف التعمق في دراسة واستيعاب الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي في مصر والعالم العربي ، ليصبح بمثابة قاعدة موضوعية للانطلاق منها الى استخلاص الدروس واكتشاف سبل واتجاه النضال وأفضل طرق التحرك نحو الهدف وتلمس المراحل المختلفة المحتملة في الطريق وكذلك المهام الرئيسية لكل من هذه المراحل ووضع البرامج العملية والشعارات الملائمة للمرحلة الراهنة والاستراتيجية من كفاحنا ٠

ان ما نتوخاه من هذه الكتابات هو العمل بقدر الامكان للتغلب على مشكلتين أساسيتين عانت الحركة الثورية وما زالت تعاني منهما :

أولا : نقص المعلومات والافتقار الى المعرفة الكافية بالواقع وبالمشكلات الحقيقية للجماهير ٠ ولا نتصور امكانية التصدي للقضايا الوطنية والعربية أو القدرة على وضع حلول وبرامج عملية لها دون الالمام بكل جوانب حياتنا ، والملاحظ ان هنالك انفصام واضح بين المثقف الثوري والواقع الموضوعي المحيط به ، يرجع الى عدة اسباب ، ومنها على سبيل المثال :

١ ـ التخلف في ميدان الدراسات الميدانية والمعلومات والاحصاء وقصور الوعي بأهميتها ، حتى بين الاجهزة المختصة وعند العلماء والاخصائيين ٠

٢ ـ الافتقار الى الدقة العلمية والتعمق في البحث والمثابرة على ملاحقة الحقائق من جانب المتعلمين ، نتيجة أسلوب الدراسة ومناهج التربية والتعليم المتخلفة ، وفقر الحياة الفكرية والثقافية ٠

٣ ـ الاخفـــاء المتعمد للمعلومات والبيانات من جانب السلطة وتوخي السرية في كل الهيئات الرسمية ، حتى فيمـا يتعلق بالمسائل العامة ، الامر الذي يجعل من الصعوبة بمكان الحصول على معلومات دقيقة من الجهات المختصة ·

٤ ـ تزييف وتزوير متعمد للبيانات الرسمية بهدف المبـالغة في الانجازات وطمس معالم النواقص والسلبيات ·

٥ ـ استخدام تعبيرات « مطاطة » غير محدودة ، تزيد من غموض واضطراب البيانات ، مثل الخلط بين العمال والعاملين ·

٦ ـ القبضة الحديدية لرقابة الدولة على الصحافة والنشر ، مما يشكل قيدا على حرية تبادل وايصال المعلومات للراي العام ·

ثانيا : ضعف القـدرة عـلى التحليل العلمي العقـلاني الموضوعي المتحرر من التحيز والجمود الفكري والمواقف المسبقة وتاثيرات الاعلام والسلطة · والواقع انها مشكلة منهجية تتعلق بالتكوين الفكري والثقافي في اطار السياسة التعليمية غير العقلانية ثم الارهاب الفكري والحجر على الحريات والافتقار الى المناخ السياسي الملائم للتعبير الحر ·

انه لفهم الوضع العام وتبيان الاتجاهات الرئيسية في اي مجتمع، ينبغي أولا الحصول على معلومات وبيانات واقعية ، ثم اجتزائهـا وتحليلها بشكل منفصل والغوص الى أعماقها للتعرف على حالة القوى المنتجة وعلاقات الانتاج وطابع المؤسسات الفوقية والسياسية وطبيعة القوى الطبقية وتوزيعها ·· الخ·· ثم تجميع هذه الاجزاء وغيرهـا في كل متكامل وبنظرة شاملة للوصول الى جوهر العلاقات المتبادلة بينها . وبذلك نقترب من ادراك التركيبة الاجتماعية المعقدة · وهكذا ننفذ مـن خلال تشويش وتشويه الواجهة الى قلب الحقيقة ·

أي اننا في حاجة الى التعرف على حقـائق واقعنا الموضوعي وحقائق العصر ، والتسلح بمنهج علمي للتحليل · والتزاوج بينهما هو السبيل الوحيد لا لتفسير الظواهـر فحسب ، وانمـا لتغير الواقع الاجتماعي ·

ان من يريد أن يخلق المستقبل يجب أن يكون قادرا علـى رؤية

الحاضر علـى حقيقته ، كما لا يمكن للقوى الثورية أن تدعي لنفسها القدرة على تغيير الواقع دون فهمه ، لا تستطيـع القيام بدور طليعي فى النضال من اجل التقدم دون ان تملك اسلحة فكرية متقـدمة · وقد اثبتت تجربة الشعوب ان المنهج الماركسي ـ اللينيني يقدم للباحث ـ المناضل الاداة الاكثر فاعلية وتقدما وعصرية في مجـال الحيـاة الاجتماعيـة الانسانية ومن اجل تغييرها ·

ورغم اقتناعنا وتبنينا لهذا المنهج فاننا لا نقلل من تاثير وايجابيـة الاجتهادات في الفكر والممارسة من جانب مختلف القـوى الثورية · ونأمل ـ ونرحب ـ ان تكون صفحات هذه الكراسات مجالا حيا للحوار البناء بين مختلف التيارات العربية التقدمية ·

وتصدر «كتابات مصرية» بصورة غير دورية ، وتتضمن بالاضافة الى الدراسات عن الواقع المصري والعربي عددا من البحوث التي تنشر في نطاق محدود في العالم العربي او خارجه ، فنعيد نشرها طالما كانت تقدم جديدا في حقل الفكر او تخدم هدف الصراع ضد الاتجاهات الفكرية والسياسية المضادة ·

الفكر .. والثورة

طه شاكر

« الاختيار الوحيد هو اما ايديولوجية برجوازية او اشتراكية ، وليس هناك طريق وسط (لان الانسانية لم تخلق ايديولوجية ثالثة ، بالاضافة الى انه لا يمكن ان يوجد في مجتمع يمزقه العداء الطبقي ايديولوجية لا طبقية او فوق الطبقات) ، ومن هنا فان التقليل من اهمية الايديولوجية الاشتراكية بأية طريقة او الابتعاد عنها باقل درجة ، يعني تقوية الايديولوجية الرأسمالية » ·
لينين ، « ما العمل ؟ »

الدروس المستخلصة من التجربة المأساوية للحركة الشيوعية المصرية ، هي تجسيد عملي لحكمة لينين القائلة بأنه « لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية » · فقد تعرض الشيوعيون المصريون لحملات ضارية من الارهاب والقهر بلغت حد التصفية الجسدية · واستشهد عشرات منهم تحت سياط التعذيب ، فتصدوا ببسالة وبطولة اسطورية لعمليات القمع البربرية في السجون والمعتقلات · ورغم الحملات العنيفة المتلاحقة لم تتمكن السلطة من القضاء على الحركة الشيوعية·· بل على العكس ، ازداد مناضلوها تمسكا بتنظيمهم وصلابة في نضالهم · لكن مجموعة من المواقف الفكرية التحريفية و « حزمة » من التخريجات الانتهازية البائسة كانت كافية لحل التنظيم وتصفيته وبعثرة كوادره وتشتيت اعضائه واحتواء عدد كبير منهم داخل المؤسسات البرجوازية يعملون في خدمتها وينظّرون لسياستها ويبررون اخطاءها وعثراتها وجرائمها ويحتلون موقعا ذيليا تابعا من الفكر الرأسمالي ·

اي ان حفنة من الافكار الانتهازية المراجِعة نجحت في ما عجزت

عنه كل اجهزة القهر والقمع البوليسي والمخابرات الامبريالية والمحلية واحدث مبتكرات آلات التعذيب الفاشي · اخفقت الثانية ، بينما نجحت الاولى في نسف الوجود والكيان المستقل لحزب الطبقة العاملة واحالته الى ركام ·

وفي ظروف الصحوة الجديدة للحركة الثورية تبرز الاهمية الخاصة للتسلح بالنظرية الماركسية ـ اللينينية واستيعابها كمنهج جدلي خلاق واستخدامها كمرشد وتطبيقها على واقعنا بصورة ديناميكية ·

ان اخطر ما نواجهه واعظم الصعاب التي تعترض طريقنا وتهدد مسيرتنا تتمثل في قصور الجانب الفكري عن مستوى المهام المطروحة في الاطار المحلي والعربي ، في الحقل الوطني والاجتماعي · ان النصر السياسي في بناء الحزب وترسيخ جذوره بين الجماهير لا يمكن انجازه الا من خلال النضال الايديولوجي ، وتكثيف اهتمامنا بالنشاط النظري العملي والنقدي ·

ويحتل الصراع الايديولوجي مكانة هامة واساسية في ظروف مصر بالذات ، لاسباب عديدة ـ مترابطة متداخلة ـ من ابرزها :

١ ـ غيبة المنبر الماركسي ـ اللينيني المستقل لفترة طويلة بعد تصفية الحركة الشيوعية (منذ اواخر ١٩٦٤) ، مما وضع **الافراد** من الماركسيين في مواجهة **المؤسسات** المنظمة للبرجوازية ، الامر الذي يسّر على السلطة تسريح الكوادر الشيوعية واحتواء وتسخير عدد منهم في خدمتها وتزييف فكر الطبقة العاملة ، وعرضه تحت « لافتات ماركسية » ، كانت السلطة تتغافل عنها طالما ظلت محكومة في الاطار المسموح به من قبل الرأسمالية · هذا في نفس الوقت الذي كان يجري فيه عزل وقمع اي محاولة لتحرير الفكر الماركسي من علاقة التبعية والذيلية للفئة الحاكمة ·

٢ ـ التأثيرات الهدامة لبعض « الماركسيين » القدامى والمحدثين الذين يلعبون دورا خطيرا في تخريب الفكر الماركسي وتشويه نقائه النظري ، مدعين الانتماء اليه ، داعين للتجديد فيه او تكميله وتجاوزه الى فكر « اكثر عصرية » او انتقاء « ما يصلح لمجتمعاتنا » ـ باعتبار

الماركسية نظرية صيغت لاوروبا ـ الخ · ونجد امثلة على ذلك في كتابات محمود حسين وانور عبد الملك ومجموعات تنشط داخل مصر ، بالاضافة الى استمرار التيارات الانتهازية لاولئك الذين ما زالوا يحملون وينشرون جراثيم الفكر اليميني التصفوي الذي يتشكل من مختلف الصور والانماط الجديدة بعد بوار بضاعتهم القديمة وهزيمة الافكار التي طالما دافعوا عنها وسقوط المواقع التي تحصنوا بها · وعدد كبير منهم لم يتخل عن منهجه واتجاهاته الاساسية سواء عن وعي او بصورة لاواعية ··

٣ ـ تأثيرات مختلف مدارس « اشتراكية » البرجوازية الصغيرة في الفكر العالمي والعربي الحديث (واساسا اليسار الناصري) وبكل التشويهات التي ادخلها على الفكر السياسي والوعي الاجتماعي عامة، وعلى بعض الذين يتبنون الماركسية اسما ـ ربما عن قناعة واخلاص ـ ولكنهم عاجزون عن التخلص من هيمنة « اشتراكية البرجوازية الصغيرة » على عقولهم ومنهجهم في الفكر والعمل ـ ظاهرة « الماركسيون الناصريون » ـ ·

ويجدر بنا ان نضع في اعتبارنا حقيقة ان الحركة الثورية الجديدة تعتمد على عدد كبير من الكوادر الوطنية اليسارية التي نشأت في ظل الناصرية ، في غيبة المنبر البروليتاري وفي مرحلة شيوع مختلف التخريجات النظرية التحريفية والمراجعة واوهام البرجوازية الصغيرة · وما زالت هذه العناصر تفتقد الخبرة النظرية والتنظيمية ، وتتمسك بأسلوبها الانتقائي غير المنهجي ·

ان التحالف الضروري والحيوي مع القطاعات اليسارية من البرجوازية الصغيرة والحرص على دعم هذا التحالف ، لا يتعارض مع الصراع المبدئي والمثابر ضد فكرها ، بمختلف منطلقاته ، اذ ليس هناك اي مجال للمساومة او التوفيق ، عندما يتعلق الامر بالفكر وبالدفاع عن المنهج الاشتراكي العلمي الصحيح ·

٤ ـ تعدد المراكز داخل الحركة الشيوعية العالمية ، الامر الذي شجع الكثيرين على الخروج عن اطار الاجتهادات الى التحريفات والمراجعة الصريحة ـ مثل كتابات ماركوز ودوبريه وجارودي ·· الخ· ـ او التيارات الانتهازية اليمينية واليسارية التي نشهد معالمها في

العديد من الادبيات الماركسية · والملاحظ ان دور النشر البرجوازية في العالم العربي تعمل على ترويج هذه الكتابات على اوسع نطاق وتنشط لتعميمها وجعلها في متناول ايدي الشباب الثوري ·

٥ ـ يساعد على انتشار هذه الفكريات الضارة والمعوقة ، طبيعة تركيب الخريطة الاجتماعية في مصر ـ ومعظم انحاء العالم العربي ـ والدور النشط الذي تلعبه فئات غير بروليتارية في النشاط الوطني والاجتماعي ، خاصة البرجوازية الصغيرة والفئات شبه البروليتارية والمثقفين بانتماءاتهم الطبقية المتباينة ·

٦ ـ ظاهرة تضخم جهاز الدولة في مصر ، لاسباب تاريخية ـ طبيعة المجتمع الهيدرولوجي المعتمد على الري في الزراعة ·· الخ· ـ والاعتبارات الوطنية ـ في الاخذ بنظام رأسمالية الدولة الوطنية لمباشرة وتوجيه النشاط الانتاجي والتحكم في عملية تكرار الانتاج الاجتماعي وتوزيع الفائض ·· الخ· ـ ، وحيث اصبح للنخبة الحاكمة سلطات واسعة في القيام بوظائف اقتصادية اساسية · كذلك التوسع في بناء القوات المسلحة تحت ضغط التهديد الامبريالي ـ الصهيوني ·

ومن هنا نشأت المركزية الشديدة والنزعة الاوتوقراطية وتحكم البيروقراطية والافتقار الى ابسط الحقوق الديمقراطية الليبيرالية · حينئذ ينطبق قول ماياكوفسكي :

حينما تضع البيروقراطية الاكليل على رأسها ؛
فالآذان تكبر وتصبح في حجم اوراق الموز ،
وتضمر الالسنة في حجم ألسنة العصافير ،
ما أسرع ما تذوب من هول الصمت ·

وقد حاصرت البيروقراطية الجهود الخلاقة للمثقفين الثوريين واجهضت التقدم الفكري وقتلت روح المبادرة وحاصرت الحركة الفكرية في اطار القنوات التي حفرتها السلطة والقوالب التي صبتها لها ، فسادت مرحلة من الانحطاط الثقافي والفكري ·

وكرد فعل طبيعي انتعشت الاتجاهات الليبرالية البرجوازية بعد انقلاب السادات ـ واستغلت بذكاء للاطاحة بالمجموعة الناصرية

الحاكمة ـ ولكنها ليبرالية العالم المتخلف ، شكلية مزيفة ، لا ترقى الى مستوى الليبرالية الغربية · وهي مشكلة اخرى تواجهها القوى الثورية ، في كيفية الاستفادة من هذا المناخ ، والعمل على تثبيته وتوسيعه ، دون التعويل على استمراره في ظروف الاحتدام والتفجر المتوقع للتناقضات الطبقية ، وبغير ان تقع في فخ تبنيه ·

٧ ـ تقدم تكنيك واساليب الاعلام وانتشار وسائله واتساع نطاق تأثيرها ، وملكية الدولة والمؤسسات الرأسمالية لها وتحولها تدريجيا الى انشطة وصناعات ضخمة تستلزم استثمارات هائلة ، يتعذر على التنظيمات الثورية الحصول عليها ، وتضطر في اغلب الاحيان وفي ظروف السرية الى استخدام وسائل بالية متخلفة محدودة التأثير ـ الاتصال المباشر وتوزيع المنشورات ـ في مواجهة حملات مكثفة من الاذاعة والتليفزيون والسينما والصحافة ودور النشر ·· الخ· كما ان الامبريالية والرأسماليات المحلية تمرست في هذا المجال واكتسبت خبرات ثمينة بكل ما هو مكفول لها من امكانيات ، بينما تعود التنظيمات الثورية الناشئة الى استئناف الاساليب القديمة دون ابتكار وتجديد يعوض هذا الخلل والتفاوت الهائل في الامكانيات ·

٨ ـ ان التبني الرسمي من جانب البرجوازية لشعار الاشتراكية وكل ما ارتكب من جرائم باسمها ادى الى تشويه وتلويث سمعة « الاشتراكية » عند قطاعات واسعة من المواطنين · وبعض اسباب نجاح الردة اليوم يرجع الى هذه الظاهرة · ومن الاهمية بمكان تخليص الاشتراكية من كل ما علق بها وشابها من « دنس » البرجوازية ، ثم بادانة وفضح حقيقة « الاشتراكية الناصرية » والتصدي للنظريات التي روجها بعض الماركسيين الرسميين و « المتمركسين » عن طبيعة النظام وامكانيات البرجوازية الوطنية لقيادة عملية التحول الاشتراكي او البناء الاشتراكي ، وشن حملة توعية تركز على توضيح الفروق الكيفية بين « اشتراكية » البرجوازية الصغيرة ـ والمتوسطة ـ والاشتراكية البروليتارية ·

٩ ـ الدور الذي تلعبه المؤسسات الفكرية الغربية في ترويج المذاهب الفلسفية والفكرية الهدامة ، والخبرة الهائلة التي اكتسبتها في التخفي وراء اقنعة الواقعية والموضوعية ، والانتشار الواسع لهذه

التضليلات الايديولوجية وتشبع ثقافتنا ومؤسساتنا وصحافتنا وطريقة تفكيرنا نفسها بهذه الايديولوجيات · ومن ابرز الامثلة على ذلك انتشار المذهب التجريبي او الوضعية المنطقية (البرجماتية) ـ التجريبية المثالية كنقيض للتجريبية المادية ـ والمسماة بفلسفة « الحقيقة الصلبة » والتي تزعم انها تجاوزت اوهام الميتافيزيقا الى المعرفة الايجابية التي توفرها تجربة الحواس وانها تملك يقين الموضوعية ، وهي اوسع الفلسفات انتشارا واعظمها تأثيرا في العالم الرأسمالي ·

١٠ ـ تزايد اهمية الصراع الايديولوجي بالنسبة لاشكال الصراع الاخرى في عصر الانفراج الدولي وسيادة مناخ التعايش السلمي ·

★ ★ ★

بعد هزيمة ١٩٦٧ ونجاح السلطة في احتواء انتفاضة ٩ و ١٠ يونيو وفبراير ١٩٦٨ وقمع وادانة حركة نوفمبر ١٩٦٨ ، سيطر اليأس على القوى الوطنية غير المنظمة ، فانتعشت الى حد كبير الدعوة الثيوقراطية المعادية للعلم وازدهرت الاتجاهات المغرقة في الغيبية والدروشة والتطرف والنزعات الشوفينية · الا انه في نفس الوقت كانت تجري عملية استقطاب فكري · وفي مواجهة التيارات الرجعية والجاهلية ، نمت الاتجاهات التقدمية الراديكالية واكتسبت ارضا جديدة وتأييدا متزايدا ، خاصة بين قطاعات الطلبة والمثقفين والعمال حيث تحولت مجموعات منهم الى مواقع الماركسية ـ اللينينية· وظهر منها اتجاه يساري متطرف ـ خاصة في المراحل الاولى ـ · اما بين بعض العناصر الماركسية القديمة وبعض الناصريين«المتمركسين»فقد ظلت الهيمنة للمواقف اليمينية التي تتجلى في المبالغة بدور البرجوازية الوطنية في حركة التحرر الوطني والتسليم لها بالدور القيادي في النضال الوطني والاجتماعي والدعوة الى التعاون معها بصورة شبه مطلقة تتحاشى اي عمل من شأنه ازعاجها او « استفزازها » ، وتنفي او تقلل من شأن الاحزاب الشيوعية وتتمسك بتغليب الخصائص القومية وتتجاهل القوانين العامة التي تتحكم بالثورة وخاصة انكار الدور المستقل للبروليتاريا ورسالتها التاريخية في النضال من اجل التحرر

الوطني والاجتماعي · وقد اوضح لينين المضمون الاجتماعي للاصلاحية اليمينية، باعتبارها قناة رئيسية تروج بها البرجوازية تأثيرها السياسي والفكري على الطبقة العاملة ·

لقد انصبت جهود البرجوازية على محاولة تجريد الطبقة العاملة من تنظيمها السياسي ومن السلاح النظري ـ الماركسية اللينينية ـ الذي صاغته وشحذته عبر نضالات طويلة في مختلف انحاء العالم · ومن هنا كان تأكيد لينين دائما على ان « **لا نظرية ثورية دون حركة ثورية** » باعتباره الوجه الآخر لمبدأ انه « **لا حركة ثورية دون نظرية ثورية** » ·

لكل هذه الاعتبارات ، وفي ظل هذه الظروف الخاصة المتميزة ، يكتسب الصراع الايديولوجي اهمية بالغة ، وتبرز حتمية خوض معارك ضارية في مختلف الجبهات ، اذ لا يقتصر الامر على ضرورة التصدي للخصوم ورد هجمات الاعداء ودحض بضاعتهم الفكرية ، بل تبدو الحاجة الملحة لفتح حوار واسع داخل صفوف الحركة الوطنية العربية بمختلف فصائلها والحركة الوطنية في مصر اهم روافدها واكثرها تأثيرا في مجمل الحركة العربية، والحركة الفلسطينية الثورية التي تبرز كمحور للصراع ضد التحالف الامبريالي ـ الصهيوني في المنطقة ، ثم داخل الحركة الشيوعية العربية بدورها التاريخي والمتنامي لقيادة تحالف القوى الوطنية لانجاز المهام القومية والاجتماعية الملحة · وحتى تصبح الحركة الشيوعية مؤهلة لهذا الدور التاريخي يجدر بنا ان نفتح قنوات النقاش البناء حول اساليب التطبيق الخلاق للنظرية الماركسية اللينينية في واقعنا العربي · ونحن في مصر بالذات ـ وينطبق الوضع على بلدان اخرى ـ احوج ما نكون الى مزيد من التعرف على الواقع ومزيد من التعمق في الفكر النظري لتطويره واثرائه بتجارب وخبرات النضال ، لنرتفع الى مستوى الموقف ومتطلباته · ولن يتأتى ذلك الا من خلال الحوار الواسع ، والتوصل الى المعادلة الصحيحة التي لا تحجر على النقد بحجة الوحدة ولا تهدم الوحدة بمعول الخلافات ·· دون التوفيق والتهادن بين الخط الثوري والخط الانتهازي · ان الوحدة ضرورية وممكنة فقط بالارتكاز على قاعدة ماركسية حقيقية ·

موقع حركة الاخوان المسلمين من مجرى الأحداث في المجتمع المصري

شريف خالد

ان القوى المتخلفة في مصر ، في سعيها الى وقف حركة التاريخ قد نشطت في الاعوام الاخيرة نشاطا محموما ۰ وحتى هذه اللحظة ، وبعد ضبط قضيتين من قضايا الارهاب والتآمر باسم الدين ، فان هذه القوى ما تزال تحرث الارض ، وتسمم الافكار بدعوى ان الاسلام في خطر ، وان قضية القضايا ليست التحرير والتقدم الاجتماعي ۰۰ وانما النجاة من خطر الالحاد!

وقبل ان يتم اعداد قرار الاتهام في قضية « الفنية العسكرية » ، كان رجال الامن يقبضون على ۸۰ متهما جديدا في قضية تنظيم جديد لحزب التحرير الاسلامي ۰ ان مدى انتشار المؤامرة وتغلغلها ، لا يمكن الحكم عليه الان ۰ لكن التجربة تقطع بأن هاتين القضيتين ليستا سوى حلقتين في سلسلة لا تزال باقي حلقاتها في الخفاء ۰

ولا نريد هنا اضاعة الوقت في الوقوف عند كشف تنظيم لحزب التحرير الاسلامي ۰۰۰ فذلك حزب عميل معروف بولائه للمخابرات الامريكية ۰ ولكن المسألة الهامة والجديرة بالتحليل هي قضية « الفنية العسكرية » وعلاقة تلك القضية بتحركات واسعة ذات قواعد شعبية في مصر ، الا وهي « حركة الاخوان

المسلمين » · ومن الغريب ان السلطة في مصر حاولت فصل « قضية الفنية العسكرية » عن التحركات الرئيسية والواسعة التي يقوم بها الاخوان المسلمون للتمهيد والتحضير لردة رجعية جاهلية شاملة ·

ولكنه من الثابت في التحقيقات التي نشرت بالجرائد الرسمية ان العناصر المتآمرة بقضية الفنية العسكرية هم على صلة وثيقة بالعناصر القيادية لحركة الاخوان المسلمين · اذ جاء باعترافات السيدة زينب الغزالي انها التقت وعلى معرفة منذ عام ١٩٧١ بالعناصر القيادية التي نفذت عملية الهجوم على الفنية العسكرية ، وبالتحديد **طلال الانصاري** قائد تنظيم الاسكندرية (والمتهم رقم ٢ بالقضية) وكذلك **كارم الاناضولي** المسئول التنظيمي للفنية العسكرية والذي قاد الهجوم المسلح (والمتهم رقم ٥ بالقضية) ·

كذلك ضبطت مجموعة كتب في منازل المتهمين في قضية الفنية العسكرية من بينها كتاب « الحاكمية لله وتكفير من يحكم بغير ما انزل الله » للامام ابو الاعلى المودودي (انظر **الاهرام** ـ ١٩٧٤/٦/٢٧) · ومن المعروف للجميع ان هذا الكتاب يعتبر كتابا اساسيا في عمليات التثقيف السياسي والايديولوجي في حلقات وأسر الاخوان المسلمين ·

كذلك من « المصادفات » اللافتة للنظر ان مظاهرة مارس المفتعلة ، التي خرجت من الازهر احتجاجا على قانون الاحوال الشخصية ـ واشترك فيها الشيخ محمد الغزالي ـ سبقت بأسابيع قليلة ضبط مؤامرة الفنية العسكرية · وقد سبق هذه المظاهرة حملة اثارة واسعة حول القانون المقترح ، ووصفه بأنه « تآمر » على الاسلام · كذلك تحركت مظاهرة اخرى من مسجد مصر القديمة في اعقاب تكشف علاقة الاخوان وبالذات الشيخ محمد الغزالي بالعناصر المتآمرة · وكان الهدف منها هو الضغط على السلطة لعدم كشف العلاقة بين التآمر في قضية الفنية العسكرية والتحركات الاوسع للاخوان المسلمين وبالتالي حصر قضية « الفنية العسكرية » في اطار فني وبترها عن سياق

التحركات السياسية والفكرية الواسعة التي تحرث الارض لردة رجعية شاملة في مصر ·

وتشير معلومات موثوق بها الى تصرفات تلقي ظلالا كثيفة من الشكوك على بعض اجهزة السلطة · فرغم التبليغ عن المؤامرة من جانب احد المشاركين في الاعداد لها ، قبل موعد تنفيذها ، فقد احتجز في الامن ومنع من الاتصال بالرئيس السادات او اي من كبار المسئولين حتى بدء التنفيذ · ولم تتحرك قوات امن القاهرة الى « الفنية العسكرية » الا بعد ساعات طويلة من التبليغ وبعد فشل المؤامرة · كما ان هذه الاجهزة اعدت قوائم لاعتقال « الشيوعيين » واشاعت ان هناك « مؤامرة شيوعية » تستهدف نظام الحكم قبل موعد تنفيذ الخطة بعدة ايام ·

★ ★ ★

تهدف هذه الدراسة الموجزة الى تحديد موقع حركة الاخوان المسلمين من مجرى تطور الاحداث في المجتمع المصري منذ نشاتها في عام ١٩٢٨ · ونأمل أن تكون هذه الدراسة محاولة أولية للقيام بتقييم نقدي شامل يقوم على النظرة العلمية ، دون السقوط في التعميمات الدعائية للسلطة في مصر التي تصف حركة الاخوان المسلمين بأنها مجموعة من العصابات الارهابية ، دون النفاذ لجوهر الظاهرة ، وكذلك بعض التحليلات اليسارية القاصرة التي تكتفي بادانة الدور السياسي المهادن للسراي والمعادي للوفد والحركة الديمقراطية غداة الحرب العالمية الثانية دون ربط هذا الموقف بالابعاد الاجتماعية والايديولوجية التي دونها يصعب فهم الدور السياسي للاخوان المسلمين قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ أو في الحاضر ، حيث تنشط الحركة في الحياة المصرية بأشكال متعددة وتطمح للقيام بدور هام في مستقبل البلاد السياسي ·

١ ـ النشاة والتطور :

تأسست جماعة الاخوان المسلمين بالاسماعيلية في مارس ١٩٢٨،

وقد تاثرت دعوة الاخوان المسلمين بشكل أساسي بمدرسة **ابن تيميه** المتوفي عام ١٣٢٧م · والمدرسة الفكرية للامام **أبو علي المودودي** بباكستان ، ولكنها تاثرت بشكل مباشر **بالمدرسة السلفية الحديثة** التي تزعمها **رشيد رضا** في مصر وكان منبرها مجلة «المنار» ·

وتتسم الدعوة منذ البداية بالتأكيد على تقليد السلف الصالح وعلى ان الاسلام **دين ودولة** والتمسك بفكرة الدولة الاسلامية القائمة على القرآن والحديث دون سواهما · ولعل الظرف التاريخي الذي ولدت فيه جمعية الاخوان المسلمين جدير بالاهتمام والتحليل للتعرف على الدلالة التاريخية لنشوء دعوة الاخوان المسلمين في المجتمع المصري · ان التحليل الجاد للظروف التي احاطت بولادة دعوة الاخوان المسلمين يشير الى حقيقة هامة وهي ان الدعوة لم تكن سوى **رد فعل** لبعض العوامل الحضارية والفكرية والسياسية التي تبلورت في مصر والعالم في مطلع القرن العشرين وغداة الحرب العالمية الاولى · ويمكن تحديد بعض هذه العوامل(١) :

١ ـ اشتداد الصراع الفكري بين المحافظين والمجددين في الاسلام في مصر ·

اذ احتدم هذا الصراع على أثر ظهور **كتاب الاسلام واصول الحكم** للشيخ علي عبد الرزاق في عام ١٩٢٥ ، الذي دعا فيه صراحة **لفصل الدين عن الدولة** وانكار السلطة الزمنية للخلافة · كذلك صدور كتاب طه حسين في **الشعر الجاهلي** ، كمحاولة أولية لتطبيق المنهج العقلاني حول دراسة بعض المسلمات الاسلامية · يضاف لذلك بداية ظهور تيار ليبرالي على النمط الغربي في الفكر المصري عبرت عنه كتابات مجلة **السياسة الاسبوعية** لسان حال الاحرار الدستوريين والتي كان يرأس تحريرها المرحوم أحمد لطفي السيد ·

٢ ـ بداية تحرر المرأة في مصر ·

اذ اكتسبت المرأة المصرية غداة الحرب العالمية الاولى حقوقا

---

(١) انظر الدكتور اسحاق موسى الحسيني ـ **الاخوان المسلمون** (الطبعة الثانية) دار بيروت للطباعة والنشر ـ بيروت ، ١٩٥٥ ، ص : ٦ ـ ٧

اجتماعية واسعة ولاسيما على أثر ثورة ١٩١٩ والدور الهام الذي شاركت به المرأة في احداث الثورة · فقد تعاظم اقبال الفتيات على التعليم وظهرت الدعوة لدخول الفتاة الجامعة المصرية وكثر الاختلاط بين الجنسين في المجتمعات العامة والخاصة · كذلك اكتسبت الدعوة لتحرير المرأة قوة جديدة بكتابات قاسم امين في كتابيه : **تحرير المرأة ، المرأة الجديدة** ·

ونتيجة هذه التطورات خيل لبعض القطاعات التقليدية في المجتمع المصري(ولا سيما في الريف)ان حياة **الاسرة التقليدية** قد أخذت تتقوض تدريجيا في ظل الاوضاع الجديدة وانه لا بد من مقاومة هذه الدعوات للتحرير الاجتماعي والاقتصادي للمرأة لخطورتها على كيان الاسرة والمجتمع ·

٣ ـ وجود الاحتلال البريطاني ·

اذ أدى وجود الاحتلال البريطاني الى خلق حالة ازدواج ثقافي واجتماعي في نمط الحياة المصرية ولاسيما في مدن القناة حيث تعسكر قوات الاحتلال · فقد كان للفساد والتحلل والتشويه الثقافي الذي خلقه وجود المستعمر على ضفاف القنال اكبر الاثر في «قناعة» حسن البناء أثناء اقامته بالاسماعيلية (مهد الدعوة) الى ضرورة التعجيل بعمل اسلامي مضاد لمقاومة هذه الاثار الضارة على كيان المجتمع (انظر مذكرات حسن البنا) ·

٤ ـ صعود الفاشية على المستوى العالمي ·

كان لصعود الفاشية في ايطاليا والمانيا خلال العشرينات أثر بالغ على المستوى العالمي في تشجيع نمو الحركات القومية والسلفية التي تؤمن بتصفية الديمقراطية وبناء الدولة الجديدة القوية وتعبئة الموارد على أسس فاشية وقومية ضيقة · وقد عبرت جريدة الاخوان المسلمون مرات عديدة عن اعجابها ببعض التجارب الفاشية في بناء المواطن والمجتمع (عبرت مثلا جريدة الاخوان المسلمون ـ عدد ٥٩ ـ ١١ يوليو ١٩٤٦ ـ عن اعجابها باسلوب هتلر في استخدام الاذاعة في المانيا في انهاض شعبه والهاب شعور الحماسة فيه) ·

وخلاصة القول ان حركة الاخوان المسلمين كانت في الاساس

رد فعل لحركة التجديد الفكري والاجتماعي في المجتمع المصري · ورد فعل على التشويه الحضاري الذي خلقه الوجود الاستعماري في مصر في فترة رافقت صعود الفاشية على الصعيد العالمي ·

وقد استمرت فتـــــرة التأسيس حتى عام ١٩٣٨ ، وبين الاعوام ١٩٣٩ ــ ١٩٤٩ دخلت دعوة الاخوان طورا جديدا باستقطابها عناصر وطنية نشيطة بالمدن في ظل موجة الحماس الوطني التي رافقت النضال التحرري ضد الاستعمار والصهيونية · فقد ارتفع عدد شعب الاخوان من أربع شعب في عام ١٩٢٩ الى ٣٠٠ شعبة في ١٩٣٨ حتى وصل الى الرقم القياسي ٢٠٠٠ شعبة عام ١٩٤٩ غداة حرب فلسطين ·

٢ ــ فكر وايديولوجية الاخوان المسلمين

لقد ميز الاخوان المسلمون « دعوتهم » من حركة الاصلاح والتجديد في الفكر الاسلامي التي قادها جمال الدين الافغاني والشيخ محمد عبده خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر · فقـــد قرروا في كتبهم وخطبهم ان حركتهم **سلفية تقليدية لا فلسفية** ، ورفضوا العودة الى **علم الكلام** وحاربوا كل محاولة فكرية لتأييد العقيدة بالعقل (٢) · وبالتالي اكتسبت دعوة الاخوان المسلمين طابعا مغرقا في السلفية وتميزت بفارق سلبي كبير عن حركة التجديد الجريئة التي قادها جمال الدين الافغاني والشيخ محمد عبده · فقد جابهت تلك الحركة واقـع التفكير الاسلامي وحاولت أن تنفذ الى عقل المسلم وتعالج المشاكل الجديدة التي طرأت بتطور الزمن وبتأثير العلوم الحديثة وبتبلور المناهج العلمية في التفكير ·

وبذا تميز موقف الاخوان الفكري برفض كلا من :

(٢) ينادي الاخوان المسلمون بالعودة الى القرآن والحديث دون سواهما كمصدر للدعوة الاسلامية ، ويرفضون الخوض في علـم الكلام ويعتبرون ان الفلسفة ليست من الدين · قارن هـــذا الموقف الفكري المتزمت بالمحاولة التجديدية لشيخ الاسلام السابق **مصطفى صبري** في مؤلفه الهام : **موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين** (أربعة أجزاء) ، دار احياء الكتب العربية ــ القاهرة، ١٩٥٠ ، حيث ذهب فيه الى ضرورة تأييد العقيدة بالعقل ، وحمل على مـــن يزعم ان في العقائد امورا لا يمكن أن نصل اليها بالعقل ونقبلها كمسلمات ·

أ ــ آثار المفكرين الاسلاميين من متكلمين وفلاسفة ·

ب ــ التراث العقلاني الغربي المعاصر ·

وتتسم نظرة الاخوان لظـــاهرة **الاستعمار** بالقصور والغموض والتخلف ، فالاستعمار في نظر الاخوان المسلمين ليس قهرا **اقتصاديا** أو **قوميا** بل هو قهر ديني بالاساس · ويعبر عن ذلك الامـــام أبو الاعلى المودودي بقوله :

« ··· ان المستعمرين الغربيين لو سلبوا أموالنا سلبا ، ونهبوا ثرواتنا المادية نهبا ، وقتلونا تقتيلا ، وأبادوا أولادنا عن بكرة أبيهم ، ودمروا بيوتنا تدميرا ، لما كان هذا الظلم اشنع نوعا وأشد قوة وأفدح نتيجة من الظلم الذي اقترفوه نحونا ببث سموم حضارتهم المـــادية ، وثقافتهم الالحادية ، وأخلاقهم المنهارة في مجتمعنا »(٣) ·

وتؤدي هذه النظرة الضيقة لظاهرة الاستعمار الى طمس الواقع الاستغلالي والاجتماعي وتجاهل قوانين العصر التي أدت لنشوء وتوسع النظام الرأسمالي والاستعماري ، وبالتالي تفشل في تفهم دلالة الافكار الاستعمارية والعنصرية التي رافقت عملية التوسع الاستعماري · وقد نتج عن ذلك الخلط الدائم بيد **الحضارة الغربية والاستعمار الغربي** ··· فهما لفظان مترادفان في معظم كتابات الاخوان ·

ولكنه في مواجهة هذه النظرات الضيقة المتخلفة لحركة الاخوان باسم الاسلام ، ظهرت كتابات اخرى في اطار الفكر الاسلامي المجدد لعل أهمها كتاب خالد محمد خالد : **من هنا نبدأ** الذي تميـــز بموقف علمي محدد ضد الاستعمار وسيطرته الاقتصادية · وهاجم الكتاب بعنف أساس الدعوة الاخوانية باعتبارهـــا انحرافا عن قومية الحكم الى عنصريته وطائفيته ، وقال ان مزج الدين بالدولة يفقد الشعب الدولة والدين معا · وقد هاجمت صحف الاخوان هذا الكتاب هجوما عنيفا وافرد له الشيخ محمد الغزالي ردا خاصا في كتابه « من هنا نعلم » ·

(٣) أبو علي المودودي ، **واجب الشباب المسلم اليوم** ، (مكتبة الحرمين ــ الدمام)، ص ٨ ــ ٩

٣ ـ البرنامج السياسي للاخوان المسلمين ·

تتلخص المفـاهيم الاساسية لدى الاخوان المسلمين فيما يتعلق بالحكم والسلطة في العناصر الاساسية التالية :

أ ـ اقامة **حكومة دينية** ثيوقراطية (حكومة الله في الارض) ، لان « الاسلام يجعل الحكومة ركنا من أركانه ، وهو حكم وتنفيذ ، وتشريع وتعليم ، وقانون وقضاء ، ولا ينفك واحد منهما عن الاخر » (من خطب حسن البنا ـ الحلقة الاولى ، ص ٤١ ـ ٤٣) ·

ب ـ اعادة فكرة **الخلافة الاسلامية** تأكيدا لوحدة النظام الاسلامي وتكامله (المصدر نفسه ـ ص ٥٦) ·

جـ ـ **الغاء الاحزاب السياسية** بحجة ان الاسلام يدعو الى الوحدة والتعاون بين الناس بينما الحزبية تدعو للتعصب للرأي والعمل الدائب على توسيع هوة الانقسام في الامة · كذلك يرفض الاخوان فكرة ائتلاف الاحزاب على أساس انها فكرة عقيم ، والعلاج الناجع في رأيهم هو ان تزول جميع الاحزاب ، لانها كلها مقصرة في تنفيذ احكام القرآن (المصدر نفسه ـ ص ٦٠ ـ ٦٣) ·

ومعنى ذلك ان يقوم حكم اسلامي في مصر ذو طابع **فاشي** لا يسمح بحرية التجمع السياسي والتمايز الفكري ··· وهنا يجدر بنا التذكير بأن المفهوم غير الديمقراطي (الفاشي) للوحدة الوطنية كان فكرة اساسية روج لها الاخوان المسلمون بمصر منذ زمن بعيد ·

د ـ **التشريع** : يطالبون بتطبيق **التشريع الديني** في جميع المجالات، بحجة ان التشريع **الوضعي** من صنع الانسان والانسان معرض للخطأ وللزلل ، في حين ان التشريع الديني من الله ، والله معصوم عن الخطأ ضرورة · وبالتالي قفل باب الاجتهاد والفكر أمام الناس الذين يسعون الى حل المشاكل المتجددة في الحياة ·

هذه هي المفاهيم الاساسية لدى الجماعة فيما يتعلق بالحكومة ـ أي بفكرة الحكم والسلطة · ولكن الدعوة السياسية المتعلقة بنظام الحكم ومؤسسات الدولة ظلت غامضة وغير ناضجة في أذهان الكثيرين مـن اعضاء الحركة · وقد كان هذا مثارا لتساؤلات عديدة منذ بدء الظهور

السياسي الصريح لدعوة الاخوان ·

والحاصل ان المؤتمر الثالث للاخوان الذي انعقد في اوائل ١٩٣٥ لوضع منهاج لنشاط الجماعة ولتحديد موقف الجماعة من التيارات العامة والحركات الفكرية الاسلامية لم يخلص الى تحديد أهداف سياسية عملية واضحة · وظل الغموض في المفاهيم والبرامج سائدا بل مستهدفا بغرض الحفاظ على ترابط التنظيم ومصادرة الحوار داخل الجماعة ولتعميق الثقة بالمرشد العام ·

وقد أعلن المرشد العام في العدد الاول من **مجلة النذير** ان «الاسلام عبادة وقيادة ودين ودولة وروحانية وعمل وصلاة وجهاد وطاعة وحكم ومصحف وسيف» (مذكرات الدعوة والداعية ص ١٨٣ ـ ١٨٤) ··· وقد أدى هذا الغموض وعدم نضج المفاهيم المتعلقة بالسلطة والحكم لدى الجماعة الى تناقضات شديدة في شهادات الاخوان أمام محكمة الثورة حول مقومات الحكم الاسلامي وأسس الحكومة الدينية التي يعملون على ارساء دعائمها في البلاد ·

ولعل الاستاذ خالد محمد خالد قد اصاب حينما ذكـــر في كتابه **من هنا نبدأ** ان «للحكومة الدينية سمات معينة أظهرها التاريخ · وتتمثل في : الغموض المطلق ، فهي تعتمد في قيامها على **سلطة غامضة** لا يعرف مأتاها ولا يعلم مداها ، وهي لا تثق في الذكاء الانساني ولا تأنس اليه ولا تمنحه فرصة التعبير عن ذاته لانها تخشاه وتخافه ، وهي تلقى في روع الناس ان رواد الخير والفكر والحرية والاصلاح ليسوا سوى اعداء الله ورسوله »(٤) ·

٤ ـ نظرة الاخوان للقضايا الاقتصادية والاجتماعية ·

كما سبق ان أوضحنا في الفقرة السابقة من هـــذه الدراسة ان المقومات العامة للدولة الاسلامية المزمع اقامتهـا ظل يكتنفها الغموض على كافة المستويات السياسية ، الاجتماعية والاقتصادية · وتأكيدا لهذا الاسلوب الغامض في تعريف وتحديد الحلول الملحة للمشاكل الاساسية

(٤) انظر طارق البشري ـ **الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٧٢ ، ص ٣٨٢ ـ ٣٨٣ ·

التي تتعلق بعلاقات الانتاج في المجتمع كتب سيد قطب في مجلة **المسلمون** (عدد مارس ١٩٥٣) : « ٠٠٠ ان النظام الاسلامي ليس هو الرق ، وليس هو الاقطاع ، وليس هو الشيوعية ٠٠٠ ان النظام الاسلامي هو فقط النظام الاسلامي » ٠

ولكن أوائل الخمسينات شهدت صدور العديد من كتابات الاخوان التي توضح لاول مرة بشيء من التفصيل الموقف الفكري للجماعة من بعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية الهامة ٠ فقد صدر «الاسلام والمناهج الاشتراكية»(١٩٥١)، «الاسلام والاوضاع الاقتصادية»(١٩٥٢) للشيخ محمد الغزالي ، «العدالة الاجتماعية في الاسلام» ، «معركة الاسلام والرأسمالية» (١٩٥٢) لسيد قطب ، «المال والحكم في الاسلام» (١٩٥١) لعبد القادر عوده ، «الاسلام لا شيوعية ولا رأسمالية» وهو دراسة كتبها البهي الخولي ووجهها الى قسم العمال بالاخوان المسلمين٠

وتعود هذه الموجة من الكتابات الى شعور الاخوان المسلمين بالفقر الايديولوجي في معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية ، مما أدى الى انكماش وهبوط العضوية في الجماعة بين الفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٣(٥) وهي الفترة التي شهدت نمو اليسار في مصر وانتشار الافكار الاشتراكية نتيجة الحاح المشكلة الزراعية واستفحال الازمة الاقتصادية غداة الحرب العالمية الثانية ٠

ويتسم الفكر الاقتصادي للاخوان المسلمين في هذه السلسلة من الكتابات بالطابع البورجوازي الصغير ، الذي يعبر عن أزمة البورجوازية الصغيرة ولا سيما ازمة صغار التجار والرأسماليين في مواجهة تمركز رأس المال ونمو الاحتكارات ٠ اذ يذكر الشيخ محمد الغزالي في «**الاسلام والمناهج الاشتراكية**» ان «الشركات الرأسمالية الكبيرة تقتل صغار الرأسماليين» (ص ٤٥) وان «الشركات تضخمت وقامت على أساس

---

(٥) هبط عدد الشعب لجماعة الاخوان المسلمين من ٢٠٠٠ شعبة عام ١٩٤٩ الى ١٥٠٠ شعبة عام ١٩٥٣ في جميع أنحاء مصر ، كذلك انخفضت العضوية بحوالي الثلث خلال نفس الفترة ٠
انظر : محمد شوقي زكي **الاخوان المسلمون والمجتمع** ، ص ٢٣

الاحتكار والتحكم في الاسعار»(ص٦٣)٠ولا يخفى على المحلل الجاد ان نفس النظرة الاقتصادية قد غلبت على برنامج الحركة الفاشية في ايطاليا وبرنامج الحزب النازي في المانيا ، بل ان الشيخ الغزالي نفسه عندما ينتقل الى اقتراح نظاما اقتصاديا بديلا للنظام القائم ، يذكر صراحة ان النظام المقترح هو **نظام اقتصادي وسيط** «طبق بأشكال مختلفة في المانيا وايطاليا على عهود النازي والفاشست ويطبق الان في انجلترا ٠٠٠ باشراف الدولة على المصالح والشركات الكبرى اشرافا مباشرا ودخولها في رأس المال باسهم تزيد على النصف ٠٠٠» وذكر ان هذا « وسط بين تعطيل مبدأ الملكية وبين اطلاقه » (ص ٦٢ ـ ٦٣)(٦) ٠

ومما يدل على تخلف الاخوان المسلمون عن فهم قوانين الانتاج والتوزيع في ظل الرأسمالية الحديثة هو التركيز على محاربة الربا باعتباره «عصب الحياة المالية الحاضرة ودعامة النظم الرأسمالية» (**الاسلام والمناهج الاشتراكية** ، ص ٥٨) ٠ فالحقيقة ان الربا كان المصدر الرئيسي للاستغلال في صدر الاسلام حيث كان **رأس المال الربوي** يشكل أهم وأخطر أشكال رأس المال وكان بحق عصب المبادلات والمعاملات المالية ، ولكن مع التقدم في وسائل وعلاقات الانتاج وظهور اشكال جديدة واخطر للاستغلال مرتبطة بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج (المال، الارض ، الآلات) يفشل فكر الاخوان المسلمين عن اكتشاف الاشكال الجديدة والاكثر سيادة للاستغلال والتي تقوم على التناقض بين رأس المال والعمل ٠ وبذا تصبح دعوة الاخوان عاجزة عن فهم قوانين الاستغلال والقهر الاقتصادي في ظل قوانين الانتاج الرأسمالي الحديث، ومن هنا يجيء فشلها في صياغة برنامج ناجز لتحرير الانسان المصري الكادح من الاستغلال رغم الحديث المستمر والمعركة ضد الربا الذي لا تمس سوى مجال اقراض المال ٠ وفي « **معركة الاسلام والرأسمالية** » يكرر سيد قطب نفس الافكار البورجوازية الصغيرة اذ يعتبر ان العمل هو السبب الوحيد للملكية والكسب في الاسلام ولذلك فهو يحرم الربا (ص ٥٠) كذلك «ان نظام **الاحتكار** كثيرا ما يؤدي الى تحكم صاحب العمل في العمال فوق تحكمه في السوق الاستهلاكية ، والاسلام يحرم نظام

---

(٦) انظر أيضا طارق البشري ـ المرجع سابق ذكره ، ص ٣٨٠

الاحتكار ، ويذكر ان من المبادىء الرئيسية في الاسلام «تأميم المرافق العامة» (ص ٥٩) ٠

ولكن لعل اكثر الكتابات الاقتصادية تعبيرا عن الموقف الرسمي لجماعة الاخوان هو ما جاء في كتاب الاستاذ البهي الخولي «الاسلام : لا شيوعية ولا رأسمالية» وهو كتاب موغل في الدفاع عن الملكية الخاصة اذ جاء فيه : اذا وجبت مقاومة الاستغلال الدنىء فلا يكون ذلك بالغاء الملكية بل «باقامة السلطة العادلة» ، «اما الملكية ذاتها فليس من طبيعتها أن تنتج مثل هذا العدوان فقد يملك الانسان ولا يظلم ٠٠ وقد يملك ويكون محسنا كريما وسمحا رحيما يفشي الخير والمساواة والسلم بين الناس ٠٠ فالملكية اذن ليست في حاجة الى علاج أو مقاومة وانما الى التهذيب» (ص ١٩) ويكفي لنا أن نكرر ان هذه الدراسة كانت موجهة بالاساس الى قسم العمال بالاخوان المسلمين(٧) ٠

والملاحظ ان هذه الكتابات التي جاءت لاضفاء لونا اجتماعيا متطورا على مفاهيم جماعة الاخوان ، عبرت أساسا عن الافق الاجتماعي والطبقي لكتاب وعضوية الجماعة : اذ تشترك جميعها في تحريم الربا ومنع الاحتكار ، وتخلص الى حصر ملكية الدولة في المرافق العامة أو المشاركة في رأس المال للشركات الكبيرة ٠ وهكذا وقفت هذه الكتابات عند حدود عملية ضيقة دون الاستجابة للمطالب الاجتماعية والاقتصادية الملحة لجماهير العمال والفلاحين ، اذ كان موقفهم ضد الملكيات الزراعية الكبيرة متميعا (طالب الهضيبي بجعل الحد الاعلى للملكية الزراعية بـ ٥٠٠ فدان بدلا من ٢٠٠ فدان الحد الاقصى المقترح في القانون الاول للاصلاح الزراعي لسبتمبر ١٩٥٢) ٠ كذلك كان يرى الاخوان ان فرض **الزكاة** كفيل بحل مشاكل المجتمع واعادة توزيع الدخول من الاغنياء الى الفقراء عن طريق الضرائب أو الزكاة دون المساس بمقومات النظام الطبقي بالمجتمع ، حيث ان انقسام المجتمع الى طبقات (أو أغنياء وفقراء) لهو بذاته شرط ضروري لفرض الزكاة والاخذ بها كنظام لتقريب التفاوت في الدخول دون الثروات التي لا يجوز المساس بها ٠

(٧) انظر طارق البشري ـ المرجع السابق ذكره ـ ص ٣٨٠ ـ ٣٨١ ٠

٥ ـ التكوين الاجتماعي والهوية الطبقية للجماعة ٠

ذكر المؤتمر السادس للجماعة المنعقد في ١٠ يناير ١٩٤١ ان الاخوان « دعوة سلفية ٠٠٠ طريقة صوفية ٠٠٠ هيئة سياسية ٠٠٠ جماعة رياضية ٠٠٠ رابطة علمية ثقافية ٠٠ ٠شركة اقتصادية ٠٠٠ فكرة اجتماعية ٠٠٠ »(٨) ٠

ورغم هذا التعريف الجامع لنشاطات الجماعة ، الا انه لا يقدم لنا تحديدا واضحا لطبيعة التكوين الاجتماعي لجماعة الاخوان المسلمين حيث ان هناك حدا أدنى من التجانس الاجتماعي من تركيب عضوية وقيادة الحركة رغم الالتفاف حول الدعوة الاسلامية بشكل يغلف ويطمس حقيقة الهوية الطبقية للجماعة ٠

فتلك الحركة كانت سلسلتها الفقرية اغنياء الفلاحين والاعيان **في الريف** والفئات البورجوازية الصغيرة من موظفين وتجار وحرفيين وطلبة **بالمدن** ٠ فالنمو والتمايز الاجتماعي الذي طرأ على وضع الطبقات والفئات المختلفة في المجتمع المصري لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تزايدت قوة كبار الملاك الرأسمالية الكبيرة ونمت الاحتكارات انحدرت اقسام واسعة من السكان الى صفوف الذين لا يملكون ، مما وضع فئات البورجوازية الصغيرة بين حجري الرحى : الحنين للماضي وتراث السلف الصالح من ناحية والتخوف من المستقبل القلق المضطرب من ناحية اخرى ٠ وفي تلك الظروف وجدت دعوة الاخوان المسلمين مرتعا فسيحا : كدعوة فكرية وسيطة غامضة تتسم بالتذبذب في النشاط العملي بين الانقلابية والمساومة السياسية ٠

ولكن بالاضافة الى هذه الخلفية الاجتماعية العامة المتعلقة بأزمة البورجوازية الصغيرة والفئات الوسطى بالمجتمع المصري وتذبذبها بين افكار العنف والانقلاب وبين الافكار المحافظة وتجديد امجاد وتراث السلف الصالح ، كان هناك عوامل سياسية محددة ساعدت على النمو والتوسع الجماهيري للجماعة خلال الاربعينات حيث بدأت قيادة الوفد تفقد شعبيتها وبدا عجزها الواضح عن تخطي الازمة الوطنية والسياسية

(٨) انظر طارق البشري ـ المرجع السابق ذكره : ص ٥٣

العامة للبلاد عاملا على استقطاب الاخوان المسلمين لعناصر واسعة من جماهير الطلاب والموظفين التي كانت تقليديا تقف مع الوفد · كذلككانت حرب فلسطين وما سبقها من مخططات صهيونية سافرة لاغتصاب الوطن الفلسطيني مجالا هاما لشحذ العاطفة الدينية واستغلالها من جانبقيادة الاخوان لتحقيق مزيد من الشعبية والجماهيرية على حساب الحركات الشعبية الاخرى كالوفد واليسار ·

وعند تحديد الهوية الطبقية لجماعة الاخوان تقتضي الدقة العلمية التفرقة بين **قيادة الاخوان** من ناحية **وجماهير وقاعدة الاخوان** من جهة اخرى · اذ ان قيادة الاخوان ـ الممثلة في **الجمعية التأسيسية** (١٠٠ عضو) **ومكتب الارشاد** (١٢ عضوا) ـ تضم عناصر وفئات اكثر تميزا اجماعيا وتحتل مواقعا طبقية اكثر رقيا في البناء الطبقي للمجتمع · فكانت اغلبية عناصر الجمعية التأسيسية من **أعيان الريف** ذوي الملكيات المتوسطة (بين ٣٠ ـ ٥٠ فدانا) وتربطهم بالمرشد العام صلة شخصية وروحية مباشرة · بينما كانت عضوية مكتب الارشاد تغلب عليها الفئات العليا والمتميزة من **الطبقات الوسطى بالمدن** من كبار الموظفين والمهنيين ، فقد كان تركيب آخر مكتب ارشاد لجماعة الاخوان كما يلي بخلاف المرشد العام : ٢ واعظين ، ١ استاذ بالازهر ، ٤ من كبار الموظفين (مفتشين ومديري عموم) ، ٢ محامين ، ١ صيدلي يملك عدة صيدليات بالدلتا ، ١ مدرس جامعي بينما كان حسن الهضيبي المرشد العام مستشارا بالقضاء قبل استقالته وتربطه صلة النسب بعدد من الاسر البورجوازية الكبيرة ، فقد كان متزوجا من اخت نجيب سالم ناظر الخاصة الملكية في عهد فاروق ·

وترجع غلبة هذه العناصر المهنية بالمدن على تركيب مكتب الارشاد الى ما تنص عليه المادة (٩) من لائحة تنظيم الاخوان من ان ٩ منأعضاء المكتب يجب أن يكونوا من المقيمين بالقاهرة ·

---

(٩) انظر R. P. Mitchell, the Society of the Muslim Brotners (London, 1969), p. 328

واذا انتقلنا لتحليل التكوين الاجتماعي للعضوية القاعدية وجماهير حركة الاخوان نجد ان غالبيتهم من فئات البورجوازيةالصغيرة بالمدن والريف التي سحقتها الاوضاع الاجتماعية والصراع الفكري الحاد في مجتمع ينتقل من الاقطاع الى الرأسمالية بشكل محسوس منذ العشرينات · ونجد ان الجماعة تتمتع بنفوذ ونشاط خاص في صفوف صغار التجار ، البقالين ، الحرفيين ، الترزية وغير ذلك من العناصر والفئات المرتبطة بالانتاج السلعي الصغير · كذلك كانت عضويةالحركة واسعة بين فئات الموظفين والمدرسين والطلبة وخاصة ذوي الاصول الريفية والدينية · وللتدليل على صحة هذا التحليل يمكن أخذ عينات من العناصر الاخوانية القاعدية التي اتهمت ومثلت للمحاكم في بعضالقضايا السياسية الهامة · فمثلا كان التكوين الاجتماعي لـ٣٢ متهما من الاخوان في **قضية عربة الجيب الشهيرة** عام ١٩٤٨ كما يلي : ٨ من موظفي الحكومة ، ٥ مدرسين ، ٧ عمال كتابين بشركات خاصة ، ٧ من أصحاب المتاجر والمحلات الصغيرة ، ٢ طلبة ، ١ يعمل بالزراعة ، ١ يعمل بالمهن الطبية ، ١ يعمل بالوعظ والارشاد · كذلك كان التركيب المهني والاجتماعي للمتهمين الخمسة عشر في قضية اغتيال النقراشي كما يلي: ٦ طلاب ، ٥ موظفين حكوميين ، ١ مهندس ، ٣ من صغار التجار(١٠) ·

وبشكل عام يمكن القول بأن الاخوان المسلمين قد وجدوا مجال العمل السياسي ممهدا لدعوتهم بشكل خاص حيث ان قطاعات واسعة من هذه الشرائح الاجتماعية كالتجار والموظفين والحرفيين وأغنياء وصغار الفلاحين كانوا على ارتباط ويخضعون لنفوذ **الطرق الصوفية** التي كان لها دور رئيسي في تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية لهذه الفئاتحتى نهاية القرن التاسع عشر ·

ولذا كانت دعوة الاخوان المسلمين بقيادة حسن البنا ـ الذي بدأ كعضو بأحد الطرق الصوفية ـ تطويرا وتحديثا للدور الاجتماعي والسياسي والتنظيمي للطرق الصوفية للارتفاع بها الى مستوى المهام السياسية الجديدة التي تواجهها البلاد ، مما أدى بحركة الاخوان

---

(١٠) المصدر نفسه ·

لخوض صراع ضد بدع الطرق الصوفية لانتزاع جماهيرها وتجاوز اطارها في العمل العام ٠

ونفس الشيء يصدق على الجمعيات الدينية المختلفة التي تنشط في البلاد بعد القمع السياسي للاخوان في عام ١٩٥٤ ، حيث ظلت هذه الجمعيات مثل **الجمعية الشرعية ، السنة المحمدية ، شباب محمد** تقوم بالوظائف الاجتماعية والثقافية والتربوية (تماما كما كانت تفعل الطرق الصوفية) حيث تكون بمثابة احتياطي دائم ورصيد هام للعمل الاخواني عندما يدخل مرحلة النشاط السياسي السافر ٠ لذا ليس من المستغرب أن تكون الصلة وثيقة بين هذه الجمعيات وبين التنظيم الاخواني الذي اكتشف في صيف ١٩٦٥ وبينها وبين العناصر التي اشتركت في عملية الفنية العسكرية الاخيرة في ابريل ١٩٧٤ ٠

٦ ـ دور الاخوان المسلمون في الحياة السياسية المصرية ٠

اذا نظرنا الى مقومات لعبة السياسة المصرية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ نجد ان الصراع السياسي كان يدور بين معسكرين رئيسيين : **معسكر السلطة المعادية للجماهير** ويضم السراي والانجليز واحزاب الاقلية ، وفي مواجهته تقف **القوى الشعبية** المثلة في الوفد واليسار وقواعد الاخوان ٠

وكان مخطط السراي أن يشجع نمو حركة الاخوان المسلمين لكي يضرب بهم حركة الوفد واليسار وبالتالي احداث انقسام في معسكر القوى الشعبية واضعافه ، وقد بدا ذلك بوضوح بعد تولي الوفد الحكم في فبراير ١٩٤٤ ، اذ ابلغ فاروق مستشاريه ان الاخوان هم الهيئة الوحيدة التي يمكنها ان تنافس الوفد على الصعيد الشعبي(١١) ٠

وقد أثبتت الاحداث المتوالية في تلك الفترة الحرجة من النضال الوطني الديموقراطي للجماهير المصرية طبيعة الدور التخريبي الذي يضطلع به الاخوان باحداث انقسام عميق في معسكر القوى الشعبية في

(١١) انظر مذكرات فاروق « فاروق بين القمة والحضيض » ترجمة لويس سعد (١٩٥٣) ص ١٩٣٧

مواجهة السراي والانجليز وأحزاب الاقلية ٠

فكان موقفهم المخزي والانقسامي في مواجهة صعود الحركة الوطنية الديموقراطية ضد حكومة صدقي والمستعمر البريطاني عام ١٩٤٦ ، اذ شكل الاخوان ما يسمى **باللجنة القومية للطلبة** لمنافسة واضعاف القيادة الشعبية اليسارية الممثلة **باللجنة الوطنية للطلبة والعمال** ، وبذا انتهى بهم الموقف الموضوعي الى ان يكونوا اداة في يد حكومة صدقي لسياستها القمعية ٠ وتأكيدا لهذا الدور يذكر كريم ثابت المستشار الصحفي للملك فاروق في مذكراته انه قابل البنا المرشد العام للاخوان في محاولة للتوسط لدى النقراشي لايقاف تدابير الحل ومصادرة الجماعة عام ١٩٤٨ ، وقد ذكر البنا في حديثه لتبرير ضرورة عدم حل الجماعة : « الجماعة تكون عونا كبيرا للملك والعرش في مقاومة الشيوعية والمبادىء الهدامة » (١٢) ٠

وكانت بعض العناصر الوطنية في قواعد الاخوان تشعر بخطورة هذا الدور الذي تلعبه الجماعة وتضغط لاتخاذ موقف اكثر حسما في مواجهة السراي وأكثر انفتاحا على القوى الشعبية كالوفد واليسار ٠٠ وقد عبر عن ذلك الاتجاه أحيانا العناصر المعارضة الملتفة حول **مجلة الدعوة** التي كان يرأس تحريرها صالح عشماوي ، فحينما نشرت مجلة الدعوة في يناير ١٩٥٢ مقالا تهاجم فيه حافظ عفيفي بمناسبة تعيينه رئيسا للديوان الملكي ، نشر مكتب الارشاد بعد اسبوع بيانا موقعا من عبد الحكيم عابدين (السكرتير العام للجماعة) فحواه ان **الدعوة** لا تصدر عن المركز العام ولا تمثل سياسته وانها تعبر عن رأي صاحبها(١٣) ٠

وانصافا للتاريخ يجب التنويه انه بالرغم من الاتجاه نحو المساومة

(١٢) انظر مذكرات كريم ثابت ـ جريدة الجمهورية ـ ١١ـ٧ـ١٩٥٥

(١٣) اسحاق موسى الحسيني ـ المرجع سابق ذكره ـ ص ٢١٩ ٠

مع المستعمر الذي كان يسيطر على قيادة الاخوان(١٤) ، كان الشعور المعادي للاستعمار قويا بين قواعد الاخوان وقد خاضت عناصر منهم الكفاح المسلح على ضفاف القنال في الخمسينات رغم فهمهم القاصر للظاهرة الاستعمارية وباعتبار ان تحرير الوطن هو **فرض ديني** بالاساس٠

وعند قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ حاول الاخوان المسلمون احتواء الثورة وفرض الوصاية عليها ، فرحبوا بقرار حل الاحزاب السياسية الذي استثناهم لكي ينفردوا بالعمل السياسي ٠ ولكنهم عارضوا الاصلاح الزراعي بالشكل المقترح من مجلس قيادة الثورة ٠٠ مطالبين بأن يكون الحد الاقصى للملكية الزراعية ٥٠٠ فدان بدلا من ٢٠٠ فدان للشخص الواحد ٠ ولكن هذه المحاولات المستمرة اصطدمت في النهاية بمقاومة مجلس قيادة الثورة الذي كان في مجموعه يخالف رغبة الاخوان في اعلان مصر دولة دينية دستورها القرآن ٠ وقد عبر محمد نجيب عن عناصر هذا الخلاف في الكتاب الذي نشر في لندن عام ١٩٥٥ بعنوان « مصير مصر » : « كانت دعوة الاخوان تخالف رغبتنا الاجماعية في جعل مصر جمهورية علمانية (مدنية) ٠ والذي أراده معظم الاخوان المسلمين ، فهو العودة للوراء ، الى أيام السلطان صلاح الدين عندما كانت مصر دولة ثيوقراطية (دينية) ٠ وكنا جميعا ، باستثناء رشاد مهنا ، مقتنعين اننا ان فعلنا ذلك بلا بصيرة فسوف تواجه البلاد كارثة ٠ ان مولد مصر من جديد ، في نظرنا ، يعتمد على عملية التجديد المستمرة في نظمها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ٠٠ »(١٥) ٠

وقد وصل الصراع بين الاخوان وقيادة الثورة الى حد من التأزم الشديد في عام ١٩٥٤ وبدا واضحا ان الموقف لا بد ان يحسم بتصفية أحد الطرفين ٠ ولسنا هنا في مجال تحليل أو تبرير أي حدث في تاريخ

---

(١٤) يتضح من تصريح خميس حميده أحد قادة الاخوان اثناء التحقيق معه ان الحديث بينهم وبين ممثل الانجليز ايفنز تناول امكان عقد معاهدة سرية بعد الجلاء تتضمن تعيين نحو ٤٠٠٠ خبير فني ٠

(١٥) انظر : Egypt Destiny (London 1955), p. 150

تلك الفترة الشائكة في تاريخ مصر السياسي لاسيما اثناء وفي أعقاب أزمة مارس ١٩٥٤ ، فكل الحقائق والدقائق غير متاحة ونرجو أن يتم في المستقبل القريب تقييم نقدي امين لتلك الفترة الحساسة التي كانت بمثابة نقطة تحول في علاقات القوى وفي بداية أزمة الديمقراطية التي رافقت الثورة خلال مسيرتها الطويلة ٠

ولكن يجدر بنا الاشارة في هذا المجال ان القمع وحده لم يكفي لاضعاف الوجود السياسي والتنظيمي لحركة الاخوان في ظل حكم الثورة في خلال الفترة اللاحقة لعام ١٩٥٤ ٠ فالحقيقة ان التحولات الاجتماعية والفكرية التي أحدثتها الثورة خلال الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٦٦ قد أدت الى انحسار الارضية الاجتماعية التي تستند اليها دعوة الاخوان المسلمين٠ كذلك دخلت الثورة الوطنية الديمقراطية لمصر مرحلة جديدة تتجاوز مجال الاثارة الدينية والوطنية العاطفية الموجهة ضد المستعمر والسراي ٠٠ وغدت الامور المطروحة هي قضايا جادة تتعلق بالفكر والاقتصاد والبناء والممارسة الديمقراطية والتغيير الاجتماعي ٠٠ وكلها قضايا لا يجد الاخوان ازاءها سبيلا سوى السلبية والانعزال أو التآمر والارهاب٠ وبعبارة اخرى ان الوجه المعادي للاستعمار وللفساد الاجتماعي الذي كان يضع حركة الاخوان في معسكر الحركة الشعبية احيانا قبل ١٩٥٢ ٠٠٠ قد ذبل وغرب بدخول قضايا التحول الاجتماعي والسياسي مراحل متقدمة ٠٠ وأصبح الوجه الوحيد لحركة الاخوان هو وجه الرجعية الفكرية والسياسية المعادية للتحول الاجتماعي والتطور والمعادي للانتقال نحو الاشتراكية ٠

لقد كان هذا الوجه المعادي للتغيير الاجتماعي والاقتصادي الطابع العام الذي طبع تنظيم الاخوان الجديد عام ١٩٦٥ ، والذي ميز كتاب **معالم على الطريق** لسيد قطب الذي جاء مغرقا في الغيبية والمعاداة للتطور من كاتب كان يمثل يسار الاخوان وأكثرهم قربا للنظرة العلمية قبل أزمة ١٩٥٤ ٠ كذلك تميز موقف وممارسات الاخوان وفلولهم في الريف المصري بالسلبية السياسية والتخريب المنظم والذكي لنشاط الاتحاد الاشتراكي في الريف عن طريق التسلل للعمل السياسي والاستفادة من الثغرات والاخطاء لوأد كل فكر تقدمي وكل تغير جاد في

الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية في الريف والقرى ·

وعلى أثر هزيمة يونيو ١٩٦٧ ونظرا للازمة الوطنية الحادة التي عاشها الشعب المصري في السنوات اللاحقة للهزيمة ·· استعاد الفكر الاخواني بعض جاذبيته لدى القطاعات التقليدية وبعض الفئات البورجوازية الصغيرة في المجتمع حيث اصبح هناك مجال من جديد لاستغلال واستثارة العاطفة الدينية ومزجها بالتفسير الغيبي للهزيمة وربطها بشكل متعمد ومسموم بالحقد على كل الانجازات الوطنية والاجتماعية التي حققها النضال الوطني خلال الخمسينات والستينات · ومرة اخرى عاد الاخوان وأشباه الاخوان الى أساليبهم القديمة في العمل القائم على شق صفوف الحركة الجماهيرية باثارة وتشجيع النعرات والنزعات الطائفية في المجتمع ·· وممارسة الارهاب بالجامعات ضد الحركة الطلابية الوطنية الديمقراطية الجديدة خلال الاعوام الاخيرة لاسيما خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٣ ·

وبعد حرب اكتوبر دأب الفكر الاخواني على اعطاء تفسير غيبي متخلف لحرب اكتوبر ولتضحيات الجنود والضباط المصريين كجزء من حملة واسعة لنشر **الفكر الجاهلي** المتخلف في المجتمع وتشجيع كل ما هو معاد للعلم والتطور · ولعل آخر المواقف السياسية للاخوان هو دورهم في تحريك مظاهرات الازهر الاخيرة ـ قبل حادثة الفنية العسكرية مباشرة ـ لمنع صدور **قانون الاحوال الشخصية الجديد** الذي يحرر المرأة من بعض القيود البائدة والعقيمة ذي الطابع الاقطاعي مثل مؤسسة بيت الطاعة ·

وختاما يحق لنا أن نتساءل الى أين تسير حركة الاخوان المسلمون في مجرى التطور السياسي للاحداث في مصر ؟ ان الدور الاساسي الذي بقي لحركة الاخوان في مصر هو ان تكون اداة للارهاب السياسي والايديولوجي على المستوى الجماهيري في يد اليمين والبورجوازية المصرية · ولكن العلاقة بين قوى اليمين الاخواني واليمين البورجوازي « الليبيرالي » هي علاقة مشحونة بالتناقضات فهي علاقة تهادن وصراع في نفس الوقت : **تهادن استراتيجي** لمصادرة العمل الوطني الديمقراطي ومقاومة التغيير الاجتماعي الثوري وعلاقة **صراع وتنافس على السلطة**

·· فكلا من جناحي اليمين المصري يريد أن يقيم سلطته ودولته المميزة على أن يستخدم الطرف الاخر في دعم وتثبيت دعائم سلطته ·· ولعل أزمة الاخوان عام ١٩٤٨ مع حكومة ابراهيم عبد الهادي توضح كيف انفجرت الازمة مع السلطة البورجوازية بعد تغاض وتواطوء استمر عشرون عاما منذ نشأة حركة الاخوان ، ولكن عندما شعر الاخوان بالقوة في غضون حرب فلسطين وهددوا باستلام السلطة تحركت السلطة لقمع وحل الجماعة ··· ومعنى ذلك ان **التناقض الثانوي** في معسكر اليمين يمكن أن ينفجر في ظروف محددة في شكل صراع اساسي على السلطة ، ولكن في فترات الازمة السياسية العامة لليمين يغدو كلا الجناحين كلاهما مكمل لبعض في مواجهة الحركة الشعبية الوطنية الديمقراطية ·· فاليمين البورجوازي «الليبرالي» يحتاج للوجود والنفوذ الايديولوجي والسياسي للاخوان في الريف والجامعة والحياة الشعبية والثقافية لتدعيم سلطتهم دون الاعتماد الوحيد على القمع البوليسي المباشر ، كذلك يحتاج الاخوان بدورهم الى سلطة اليمين البورجوازي لتصفية المكاسب الوطنية والانجازات الاجتماعية واعادة عجلة التاريخ للوراء ·

هكذا انتقل الاخوان المسلمون نهائيا الى معسكر القوى المعادية للشعب وتطوره حيث دخلت القضية الوطنية والثورة الوطنية طورا جديدا ··· ولم يبق للحركة الا أن تعود كما بدأت **رد فعل** لكل **فعل** وحركة نحو التقدم الاجتماعي والسياسي ·

البورجوازية المصرية .. وسياسة الانفتاح الاقتصادي

في ظل الحملة الدعائية المكثفة عن الانتصارات الساحقة ، وباسم « العبور » ، أوحت الدوائر الحاكمة بنهاية مرحلة التحرير وبدء مرحلة التنمية والبناء والتعمير · وتحت ستار هذه الشعارات ، مع الاستفادة من ظروف الازمة الاقتصادية الطاحنة ، تجري السلطة المصرية تغييرات جذرية في التركيب الاقتصادي ـ الاجتماعي الوطني الذي ارساه النظام الناصري ، وذلك من خلال ما يسمى بسياسة « الانفتاح » ·

ومما يؤسف له ان ردود الفعل من جانب المثقفين الوطنيين لم تكن في مستوى الاخطار التي تهدد الوطن · من هنا كان اهتمامنا بتقديم مجموعة من الدراسات حول هذه القضية التي نتناولها من مختلف النواحي النظرية والاقتصادية والسياسية والتطبيقية ·

وتشتمل الدراسة على الموضوعات التالية :

١ ـ البرجوازية المصرية : تاريخ الماضي وآفاق المستقبل
٢ ـ حول سياسات التنمية ·· والانفتاح الاقتصادي
٣ ـ معالم المخطط الاقتصادي الجديد للرأسمالية المصرية
٤ ـ التجارة الخارجية ·· وسياسة الانفتاح
٥ ـ آفاق سياسة الانفتاح على الاستثمارات الاجنبية
٦ ـ قانون الاستثمار ·· انتهاك للميثاق الوطني وتفريط بالسيادة القومية
٧ ـ قراءة سياسية للشروط والقيود الاقتصادية في الاتفاقية المصرية ـ الامريكية
٨ ـ الاحتكارات الايرانية تتخفى وراء واجهة امريكية
٩ ـ الدوافع والآثار السياسية لتصفية الحراسات
١٠ ـ السوق الموازية للنقد ·· لمصلحة من ؟

البورجوازية المصرية : تاريخ الماضي وآفاق المستقبل

عادل كامل الشريف

— ١ —

شهد النصف الاول من القرن الحالي حدثين كبيرين ، يرتبط احدهما بالآخر ، وهما اندلاع ثورة ١٩١٩ وانشاء بنك مصرفي بأموال مصرية سنة ١٩٢٠ .

كانت ثورة سنة ١٩١٩ نتيجة طبيعية للتراكمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تلت الاحتلال البريطاني في سنة ١٨٨٢ ، اذ وفد رأس المال الاجنبي الى البلاد ليحولها الى **مزرعة قطن وسوق للمنتجات** الوافدة من الخارج . وكانت المراكز الاقتصادية في البلاد كلها في يد الاجانب من بنوك الى شركات تأمين ، الى مشروعات المرافق العامة (مياه ونور وترام) وحتى استصلاح الاراضي والتجارة الخارجية . وقد قدرت نسبة الاستثمارات الاجنبية المملوكة لغير مواطنين عند قيام الحرب العالمية الاولى بأكثر من ٧٠٪ من مجموع الاستثمارات في الشركات المساهمة ، وذلك عدا الدين العام الذي كان الاجانب يحتفظون بأكثر من ٩٠٪ من سنداته ، مع ما يعنيه ذلك كله من تدفق مجهودات المصريين لدفع ارباح وفوائد ضخمة لتلك الاستثمارات الاجنبية .

وفي اعقاب الحرب العالمية الاولى تلاقت مصالح ومطامح الشعب للتغيير الاجتماعي والاقتصادي مع مصالح الرأسمالية الوطنية التي

نمت في العقدين الاولين من هذا القرن ، وكان يهمها زحزحة رأس المال الاجنبي من مكانته الطاغية في الاقتصاد القومي حتى يمكن لها تنمية مواردها · وكان انشاء **بنك مصر** تجسيدا لهذا الطموح للرأسمالية المصرية الوليدة ، وبمثابة اول برنامج عريض لبناء صرح اقتصادي بأموال وادارة مصرية لمزاحمة رأس المال الاجنبي ·

وقد سار البنك في خطته **وئيدا حذرا** ، وبدأ بأول مشروعاته الصناعية المتواضعة حيث اسس مطبعة مصر بعد سنتين من انشائه ، تلاها بانشاء شركات مصر لحلج الاقطان ، ومصر للنقل والملاحة ، ومصر للتمثيل والسينما ، ومصر للغزل والنسيج ، ومصر لمصايد الاسماك ، ومصر لنسج الحرير · كذلك حاول البنك كسر احتكار عمليات تمويل القطن ، فأصبح بنك مصر بعد بضع سنوات من تأسيسه الممول الاول لعمليات القطن في البلاد ·

وبعد الغاء الامتيازات الجمركية في فبراير سنة ١٩٣٠ انفتحت امام رأس المال الوطني امكانيات اكبر للنمو والتطور ··

بيد انه نظرا لان **علاقات الانتاج الرأسمالية** في مصر نشأت في اطار التبعية الاستعمارية ، اي في اطار التبعية للرأسمالية العالمية ، كان هناك منذ البداية جناح آخر للرأسمالية المحلية التي يطلق عليها **«الرأسمالية الكومبرادورية»** ، ويشمل هذا الجناح الرأسماليين المصريين الذين يعملون وكلاء مباشرين لرأس المال والشركات الاجنبية· وكان يمثل هذا الجناح قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ عناصر رأسمالية هامة مثل عبود وعلي يحي وفرغلي وغيرهم ممن كانوا بمثابة المطايا او عنصر التغطية للرأسمالية الاجنبية ، اذ كانت المشروعات التي يديرونها مصرية اسما ، اجنبية مضمونا ·

وجاءت ازمة بنك مصر في ١٩٣٩ كجزء من مخطط محبوك لرأس المال الاجنبي والجناح الكومبرادوري للرأسمالية المصرية · وكانت نتيجة هذه الازمة وتدخل الحكومة لدعم البنك تحت ضغط الرأي العام ان تسلل لادارة البنك عناصر من « الرأسمالية الكومبرادورية » امثال اسماعيل صدقي ، احمد عبود ، الياس اندراوس ، وعلي يحيى ، وحافظ

عفيفي · وادى هذا الوضع الجديد الى تخلف البنك عن المساهمة في اقامة مشروعات جديدة خلال فترة الحرب العالمية الثانية ، وترك الباب مفتوحا على مصراعيه للمستثمرين الاجانب والمتمصرين ·

ويمكن القول بأن النمو الصناعي كان قد توقف تقريبا ابتداء من عام ١٩٤٩ ، او بانه استمر دون اي تقدم يذكر في السنوات الاخيرة السابقة للثورة ·

-٢-

ابتداء من يوليو عام ١٩٥٢ افسحت السلطة الجديدة كل مجال للرأسمالية المحلية كي تنهض بأعباء التصنيع ، لكنها عجزت في التجربة والواقع عن اجراء التنمية الاقتصادية التي كانت تفرضها الظروف الملحة لبلد كمصر طال تخلفه وظل مستوى الانتاج والدخل الحقيقي للفرد عند نفس المستوى الذي كان عليه منذ عام ١٩١٣ · واقتصرت العناصر الرأسمالية على توجيه مدخراتها الى الصناعات الاستهلاكية الخفيفة والمباني السكنية والمضاربات المالية · ففي خلال الفترة بين ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦ بلغ نصيب الاستثمار في المباني السكنية من جملة الاستثمارات حوالي ٣٣٪ اي ثلث الاستثمارات · كذلك بلغ المال المستثمر في قطاع التشييد حوالي ٤٧٪ من جملة الاستثمارات **وحوالي ٧٦٪ من جملة استثمارات القطاع الخاص** ·

ومع العدوان الثلاثي قامت السلطة بتمصير المشروعات الاجنبية، فتهيات الرأسمالية الكبيرة لالتهامها عن **طريق الوراثة** ومحاولة تجميد ثورة وكفاح الشعب المصري لحسابها الخاص عن طريق تجميد اجراءات التغيير عند شعارات « التمصير » دون « التأميم » · غير ان الحكومة المصرية انشأت في نفس الوقت **المؤسسة الاقتصادية** لتكون نواة **لقطاع رأسمالية الدولة** ، وتقوم بادارة حصص الدولة في المشروعات الاستعمارية التي تم تأميمها بعد العدوان الثلاثي والاستثمار في مشروعات التنمية التي يحجم عنها القطاع الخاص ·

وعلى الرغم من محاولات الدولة المستمرة تنشيط القطاع الخاص، استمرت الرأسمالية تحبس اموالها عن التنمية · واستمرت الخطة الخمسية الاولى عاما كاملا وهي تعلق الآمال على القطاع الخاص ، لكن الرأسمالية ظلت متحصنة في خندقها التقليدي : في الصناعات الخفيفة وفي المباني السكنية والخدمات · عندئذ ، وعندئذ فقط تمت اجراءات يوليو ١٩٦١ حيث تم تأميم مشروعات الرأسمالية الكبيرة حتى يمكن السيطرة على الفائض الاقتصادي المتولد في هذه المشروعات وتوجيهه لتمويل الخطة ورفع معدلات النمو الاقتصادي ·

وهكذا بدأ الاعتماد على **القطاع العام** كمحور رئيسي لتنفيذ الخطة وقيادة عملية التنمية ، كرد من السلطة الوطنية في مصر على تحدي التنمية والموقف السلبي والمتخاذل للرأسمالية الكبيرة المصرية ·

بيد ان القضية الهامة التي لا بد من ايضاحها هو ان نشأة **القطاع العام** في حد ذاته لم تقدم نموذجا جديدا لعلاقات الانتاج يكون نقيضا وبديلا لاسلوب الانتاج الرأسمالي · **فقد بقي اسلوب الانتاج الرأسمالي سائدا بين رأس المال العام والعمل في الواقع وان يكن قد ادين نظريا وفي الميثاق** · وكان نتيجة ذلك ان عناصر « الرأسمالية البيروقراطية » اصبحت تحتل في تلك المرحلة الجديدة مراكز القيادة في الدولة والقطاع العام وتتبوأ المستويات القيادية في الاتحاد الاشتراكي العربي · وهنا بدأت التجربة الناصرية تمر بأخطر مرحلة من تاريخها ··· فرغم ان القطاع العام اصبح القاعدة الرئيسية للتنمية ، فقد ظلت **الملكية العامة** مجرد شكل ارقى من اشكال الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج لا اكثر· واستغلت عناصر « الرأسمالية البيروقراطية » القطاع العام وعملت على تحويله الى اداة لتكوين ملكيات خاصة ، اما بالافساد والتخريب او بالتعاون مع بعض عناصر **الرأسمالية الطفيلية** والقطاع الخاص ·

وزاد من تعقيد عناصر المشكلة الاقتصادية انه نتيجة نمط توزيع الاستثمارات في الخطة الخمسية الاولى الذي ادى الى اعطاء الاولوية للصناعات الاستهلاكية الخفيفة وهي صناعات تخدم الطبقات الوسطى وتدفع للتوسع في الاستهلاك ، ولكن مستلزمات انتاجها غير متوافرة محليا ، ان صارت عبئا اضافيا على ميزان المدفوعات وسببا في ازدياد

حدة ازمة النقد الاجنبي التي كانت واضحة في نهاية الخطة خلال السنوات ١٩٦٤ ــ ١٩٦٥ · ولسنا هنا بصدد مناقشة اسلوب ونمط التنمية في الخطة الاولى فذلك امر نتركه للاقتصاديين المتخصصين ولكن هدفنا من هذه الاشارة هو استعادة المناخ الاجتماعي ـ والاقتصادي الذي كان يسود في منتصف الستينات حيث وصلت التجربة الناصرية الى منعطف هام : اما مزيدا من الراديكالية والثورية ·· او التجمد والتوقف عن التقدم الاجتماعي ·

وكان الاستعمار والقوى الرجعية تتحين الفرص منذ امد عند بوادر اية ازمة لكي تعد خطط الردة والانقضاض على مسيرة الثورة الوطنية ــ الديمقراطية في مصر · وقد شعرت الدوائر الاستعمارية والرجعية بعلامات الازمة الحادة التي بدأ يعاني منها النظام الناصري بشكل واضح منذ صيف ١٩٦٥ · وكانت حرب اليمن حقلا خصبا لاستنزاف الجيش المصري ولتبديد موارد التنمية في مصر ·· وكان الاستعمار والسعودية وراء مخطط مرسوم لدعم الملكيين لاطالة حرب اليمن لاستنزاف طاقة النظام في مصر وتعميق ازمته ·

وفي اطار هذا المخطط دبر الاستعمار عدوان يونيو ١٩٦٧ لاحداث ردة شاملة في المنطقة وتصفية النضال العربي التحرري · وقد جاءت هزيمة يونيو ١٩٦٧ تجسيدا لفشل القوى الوطنية الديمقراطية في بناء جبهة صلبة ضد الاستعمار والرجعية · ولذا كانت الهزيمة بمثابة الثمن الباهظ الذي دفعه النظام في مصر لعملية فك الحلف الوطني الديمقراطي الذي تكون تلقائيا على مستوى القوى الشعبية في غمار العدوان الثلاثي ومن خلال المقاومة الشعبية في بورسعيد عام ١٩٥٦ · فقد كانت الهجمة الشرسة ضد اليسار والقوى الديموقراطية خلال الفترة ١٩٥٩ـ١٩٦٤ ـ اي في احرج فترات الكفاح الوطني والتقدم الاجتماعي ـ بمثابة الطعنة النجلاء الى قلب اخلص عناصر هذه الجبهة الوطنية الديمقراطية للشعب المصري ، وتعبيرا حادا على قصور فكر وممارسات البورجوازية الوطنية عن فهم مهمات وتحديات المرحلة وضرورات النضال ضد الامبريالية والرجعية ، وهو القصور المرتبط بطبيعتها الطبقية · وكان يغذي جوانبه السلبية ضعف الحركة الثورية وتصفية حزب الطبقة العاملة ·

ولذلك كانت الاسباب الاساسية للهزيمة تكمن في عدم وصول التحولات الاجتماعية الى مستوى تصفية العناصر المعادية للثورة في النظام ، بل واحتلال هذه العناصر لمواقع خطيرة في المنظمات السياسية وجهاز الدولة والقوات المسلحة · ثم وان المهام التي طرحت حينئذ كانت تتجاوز قدرات ومصالح الطبقة الحاكمة ، بعد ان اصبحت القضية الملحة هي اتخاذ اجراءات اكثر جذرية · وغداة الهزيمة تابع النظام تخبطه وعجزه عن استثمار واطلاق المبادرات الجماهيرية الحية التي عبرت عن نفسها في الهبة الجماهيرية الرائعة في مساء ٩ و ١٠ يونيو ١٩٦٧ ، وفي الانتفاضات العمالية والطلابية في بداية عام ١٩٦٨ ، احتجاجا على محاكمات الطيران ، وفي نوفمبر من نفس العام ، ولم يتم تعبئة واطلاق طاقات الشعب والقوى الديمقراطية في الاستعداد لمعركة التحرير ، وسادت في صفوف الجماهير روح اليأس والتسيب والدروشة في غياب العمل السياسي الجماهيري المنظم · وواصل النظام لعبة التوازنات بين اليمين واليسار في تلك الفترة التاريخية الدقيقة دون حسم ودون استفادة من دروس الماضي القريب ·

ورغم قبول النظام لبعض مبادرات الحل السلمي كان مخطط الاستعمار والرجعية هو ترك الموقف ليسوء ويتعفن وترك الجرح ليتقيح ·· حتى تضعف مكانة وشعبية قيادة عبد الناصر ·· وحتى يتهيأ الجو عندما تكون الجماهير وبقايا النظام مستعدة لقبول الحلول الاستسلامية ومخطط الردة بدلا عن متابعة الثورة الوطنية الديمقراطية· وجاءت مذبحة ايلول ١٩٧٠ للمقاومة الفلسطينية و « حركة التصحيح » الانقلابية داخل السلطة في مايو ١٩٧١ والتصفية الدموية للحركة الديمقراطية واليسار السوداني في يوليو ١٩٧١ حلقات متكاملة في اطار هذا الهجوم الاستعماري الشرس على فصائل حركة التحرر العربي وجزء من مخطط الردة في المنطقة بتصفية اكثر فصائل حركة التحرر العربي حيوية ونشاطا ونفوذا شعبيا ·

-٣-

ولكن لماذا وقف النظام في مصر مشلولا عن الحركة للامام ·· وعاجزا عن حل كثير من المشكلات الملحة ··· وفي هذا الجو من « القعود » تحركت قوى اليمين ·· واصبح من الواضح ان ثمة ردة لا بد ان تحدث !

ان البورجوازية المصرية في تطورها من عام ١٩٥٢ حتى الآن قد تبلورت في ثلاث تيارات اجتماعية واقتصادية اساسية :

- تيار رأسمالية الدولة والبيروقراطية ·
- تيار الرأسمالية الزراعية والريفية ·
- تيار الرأسمالية الطفيلية ·

والتيار الاول هو التيار الذي كان يحتل المراكز القيادية في الانتاج بالقطاع العام واجهزة الدولة والاتحاد الاشتراكي منذ ١٩٦١ وله مصلحة في الدفاع عن « طريق رأسمالية الدولة » في الادارة والتنمية· ورغم الطابع الوطني للقطاعات الرئيسية من هذه الفئة ، الا ان التناقض الرئيسي في الداخل ظل قائما ومحتدما بينها وبين الجماهير الكادحة ، العمال والفلاحين ، كما انها استفادت من مواقعها المتميزة في اجهزة السلطة والانتاج للاثراء وارتبطت بعض فصائلها بالملكية الخاصة من خلال عملية الحراك الاجتماعي السريع وبذلك التقت واصبحت تعبر عن مصالح الفئات الاخرى ·

وجاءت حركة ١٥ مايو ١٩٧١ لاحداث تغيير شبه كيفي في المحتوى العام للسلطة وخاصة في مؤسسة الرئاسة والمجلس النيابي والجهاز السياسي ـ الاتحاد الاشتراكي ـ بتصفية الدور القيادي للعناصر المرتبطة بتيار « رأسمالية الدولة الوطنية » الذين يطلق عليهم مجازا اسم « اليسار الناصري » · فقد جاء نجاح حركة مايو تعبيرا عن قصور وعجز عناصر « رأسمالية الدولة » و « اليسار الناصري » وعن الحاجة الى صيغة توازن جديد للقوى الاجتماعية على ضوء التغيرات التي طرأت على خريطة القوى الاجتماعية في البلاد نتيجة لاستحكام الازمة السياسية ·

وقد ادت حركة مايو الى ان يصبح تيار « الرأسمالية الزراعية والريفية » بمثابة التيار المسيطر في هيكل السلطة الجديدة · وذلك

التيار يعبر عن تلك الفئة من « اغنياء الريف » ـ التي تمتلك في المتوسط من ٢٠ الى ٥٠ فدانا ـ والتي نمت نموا اقتصاديا كبيرا واتسعت اعمالها لتشمل قطاعات اخرى وتتمتع بنفوذ سياسي واجتماعي متزايد في الريف المصري · وقد سيطرت هذه العناصر على **انتخابات الاتحاد الاشتراكي** التي اجريت في اعقاب حركة مايو حيث وجدوا المجال مفتوحا امامهم لينطلقوا بدون منافس ·

ثم استطاعت عناصر هذا التيار ان تكتسح **انتخابات مجلس الشعب** وان تشكل القوة الضاربة داخله · ويقود هذا التيار داخل المجلس عناصر مثل مصطفى كامل مراد ، محمود ابو وافيه ، عبده مراد ، نصر عبد الغفور ، مصطفى كمال ابو ريه · وقد عارض عناصر هذا التيار مشروع حكومة عزيز صدقي بفرض ضرائب على الحدائق المثمرة ، وطالب احدهم (احمد الجبالي) بالغاء التسويق التعاوني الزراعي نهائيا · ويقف هؤلاء في مقدمة المدافعين عن سياسة الانفتاح على رأس المال الاجنبي في الخارج ورأس المال الخاص في الداخل وينتقدون موقف الحكومة الحذر او المتردد احيانا ·· وقد وصف احدهم (عبده مراد) قانون استثمار المال العربي والاجنبي الجديد بأنه مجرد بداية **الانفراج** وليس بداية **الانفتاح** · لان الانفتاح يعني في رأيه اجراءات اوسع واكثر انفتاحا وشمولا من ذلك ·

اما التيار الآخر الممثل في السلطة الراهنة فهو **الرأسمالية الطفيلية** ويشمل مجموعات من المشتغلين بالتجارة والمقاولات وعدد من الورش والصناعات المتوسطة · وهذه المجموعات كانت نشطة على زمن عبد الناصر ، وبالذات في السنوات الاخيرة من حكمه ، وتحول معظمهم من رأسمالية مشتغلة بالانتاج الى رأسمالية **مضاربة** تعمل على تحقيق الربح السريع بالمضاربة ، والعمل على المتاجرة بالسوق السوداء وتخريب القطاع العام ، من خلال استنفاد موارده عن طريق العمولة والسمسرة وعمليات الوساطة · وقد حرص هؤلاء على الاحتفاظ برأس مالهم في شكل شبه سائل خوفا من شبح المصادرة والتأميم ، بل ان الكثيرين منهم يتملكون مشروعات تجارية ويديرون نشاطات طفيلية في لبنان وغيره من البلدان العربية ·

وبعد حركة مايو ١٩٧١ بدأ هذا القطاع من الرأسمالية يشعر بمزيد من الاطمئنان ، الامر الذي دفع بعدد كبير منهم الى الشروع في تجميع استثماراته المتناثرة والى استرداد رؤوس اموالهم المهربة من الخارج من خلال عمليات واسعة النطاق للاستيراد بدون عملة ·

وتمارس عناصر « الرأسمالية الطفيلية » نشاطا واسعا في مجالات التجارة الداخلية والاستيراد والتصدير والمقاولات الخ ··· وبعد انزواء طويل بدأت عناصر هذا التيار تستشعر حماسا شديدا للنشاط السياسي · وقد شهدت **انتخابات الغرفة التجارية** الاخيرة نشاطا متزايدا لهذه الفئة ومطالبتها بصوت عال بفتح كل الابواب ورفع كل القيود امام نشاطاتها باسم الانفتاح وتشجيع الحافز الفردي والتحرر من الروتين ·

ولكن يجب ان يلاحظ ان هذه الفئة لم تلعب دورا سياسيا بارزا الا في المرحلة الاخيرة ، وهذا طبيعي ، بسبب انزوائها الطويل وافتقارها لكوادر سياسية مدربة ، ولكنهم متحالفون مع تيار الرأسمالية الزراعية يدعمهم رأس المال العربي والاحتكارات العالمية ، وتتيح لهم القوانين والتشريعات الجديدة فرص الانتعاش والتضخم السريع ، ومن المنتظر ان تزيد فعاليتهم في مجال العمل السياسي في المستقبل ·

-٤-

جاءت انجازات حرب اكتوبر كجزء لا يتجزأ من ملحمة كفاح الشعب المصري منذ الانتفاضة العرابية ومرورا بالانتفاضات والاعتصامات الشعبية في ربوع الوادي عام ١٩١٩ ··· الى كفاح العمال والطلبة في ١٩٤٦ وبدايات الكفاح المسلح على ضفاف القنال عام ١٩٥١ ، وبطولات الكفاح الشعبي في بور سعيد ابان العدوان الثلاثي ، وانتهاء بالهبة الجماهيرية الكبرى في ٩ و ١٠ يونيو مطالبة برفض الهزيمة ومطالبة باستمرار النضال ضد المؤامرة الاستعمارية على مستقبل مصر · ثم ان الحرب نفسها جاءت نتيجة ضغوط شعبية

وانتفاضات متتابعة ضد السلطة التي انتهجت اسلوب المساومة والتخاذل لفترة طويلة ·

هكذا يقتضي الفهم الطبقي الموضوعي النظر الى حرب اكتوبر في سياقها التاريخي السليم كجزء من صراع شعبنا وقواه الوطنية الديمقراطية المتواصل ضد الاستعمار والامبريالية · ولذا لم يجيء العبور التاريخي للقناة في ٦ اكتوبر كالمعجزة من السماء او كشيء خرافي ولا يرجع الفضل الى هذا « الشخص » او ذاك – كما يردد بتشنج بعض الذين فقدوا الثقة بامكانيات شعبهم الخلاقة – بل كان نتيجة طبيعية لنضال متواصل يخوضه الشعب المصري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث غدا مفهوم التحرر الوطني ليس قاصرا على مجرد تحرير الارض من بعض القوات العسكرية الاجنبية بل مواصلة التحرير الشامل للانسان المصري اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا ·

لذا فان الدرس الحقيقي الذي يجب ان يستخلصه كل وطني مخلص من العبور – اذا كنا نثق حقا بامكانيات شعبنا وبدماء شهدائه – هو متابعة المقاومة لمخطط الاستعمار وتطوير منجزات الحرب عن طريق مزيد من التعبئة الجماهيرية وتفجير لطاقات شعبنا التي عبرت عن نفسها اروع تعبير في عبور القناة واقتحام خط بارليف والمقاومة الشعبية الاسطورية للعدو في السويس · ولكن على ضوء الاحداث التي توالت منذ حرب اكتوبر ··· تقف الجماهير في حالة حيرة وتطرح على نفسها سؤالا هاما يعبر عن حالة التناقض التاريخية التي يعيشها كفاح الشعب المصري في هذه الآونة : هل ستكون حرب اكتوبر معبرا للجماهير المصرية الى آفاق متقدمة للتطور الوطني الديمقراطي في البلاد ·· في شكل تعزيز دعائم الاستقلال الوطني وتعميق الديمقراطية الشعبية ··· ام تكون مناسبة ثمينة تقتنصها اشد عناصر البورجوازية المصرية تخلفا لاستعادة دفة الامور في البلاد واهدار منجزات اكتوبر وطمس طابعها الوطني الديمقراطي ؟

ليس هناك ثمة شك ان وراء ما يجري من تطورات منذ اكتوبر : ·· تكوين محور القاهرة – الرياض ، عودة النفوذ الامريكي لمصر ، ظهور الاخوان علي ومصطفى امين لاحتلال مراكز قيادية في الصحافة

والحياة السياسية المصرية ، ايذانا باستعادة العناصر الرأسمالية « الكومبرادورية » مواقعها في هيكل السلطة المصرية ، سياسة « الانفتاح » على الغرب وكل ما هو رجعي و « الانغلاق » على المعسكر الاشتراكي والثوري وكل ما هو تقدمي ، كل ذلك وغيره من الشواهد يشير الى اننا نعيش فصول مناورة تاريخية كبرى للبورجوازية المصرية للاستفادة من ثغرات ونقائص التجربة الناصرية وحالة اليأس والقلق الوطني والانتظار المقيت الذي امتد لمدة ست سنوات طوال منذ يونيو ١٩٦٧ والازمة الاقتصادية ومعاناة الجماهير من ارتفاع اسعار المعيشة، لاحداث انقلاب على استراتيجية النضال الوطني التقدمي وقطع الطريق على مواصلة الثورة الاجتماعية ·· وذلك في غمرة حملة اعلامية مكثفة عن عمليات التعمير ، واستعادة الثقة الدولية باقتصادنا وتصحيح اخطاء الماضي وجراحه !

ويبدو ان الامبريالية قد وجدت «فجأة» ضوءا اخضر على طريق مفتوح للبدء في مخطط هدفه اعادة ترتيب الاوضاع في المنطقة بما يتفق مع مصالحها ومصالح حليفاتها · ولا عجب ان يجيء انقلاب اليمن الشمالي الاخير بقيادة العقيد احمد الحمدي ممثل التيار السعودي ، اثناء زيارة نيكسون للمنطقة ، نذيرا وايذانا بتغييرات اخرى قد تتبع كجزء من مخطط اعادة ترتيب الاوضاع في المنطقة ·

حول سياسات التنمية .. والانفتاح الاقتصادي

حازم أمين ثابت

- ١ -

اتسم تاريخ مصر الحديث بصراع حاد بين قوى الاستعمار والامبريالية والرجعية المحلية من جانب وبين القوى الديمقراطية في مصر من جانب آخر · وقد جاءت الحملة الفرنسية كالصدمة لشعب مصر الذي عاش قرونا طويلة من الركود والاستعباد في ظل حكم المماليك ، وكانت بمثابة الصحوة الاولى للوعي الوطني المصري على قوانين العصر وعامل شحذ لروح المقاومة الشعبية لمحاولات النظام الرأسمالي المتنامي على المستوى العالمي فتح ابواب مصر بالقوة لرأس المال الاجنبي وقوانين التجارة الحرة ·

وفي أعقاب الحملة الفرنسية حاول محمد علي بناء مصر الحديثة وارساء الاقتصاد الوطني على أسس مستقلة على أنقاض الاقتصاد الاقطاعي المملوكي والعمل على تطوير قوى الانتاج في البلاد في ظل نظام « احتكار الدولة » · ومهما كانت أسباب الضعف الذاتية في تجربة محمد علي فانه يصعب للمؤرخ أن يتجاهل العامل الحاسم في تصفية وتقويض دعائم تجربة التصنيع والبناء الاقتصادي المستقل في ظل محمد علي · فقد قررت الدول الاوروبية التدخل لدى الباب العالي لفرض سياسة الباب المفتوح على مصر بمقتضى الاتفاقية الانجلو ـ تركية في عام ١٨٣٨ التي هدفت الى تحطيم نظام الاحتكار والحماية الذي فرضه محمد علي لدعم عملية التصنيع وذلك عن طريق تخفيض التعريفة الجمركية وتحرير

المبادلات التجارية مع العالم الخارجي وتخفيض حجم الجيش المصري الذي كان يشكل قاعدة هامة لتسويق منتجات مصانع محمد علي · لقد نتج عن فرض سياسة التجارة الحرة على مصر اضعاف مقومات البناء الاقتصادي المستقل لمصر والتعجيل بانهيار نظام حكم محمد علي بأكمله ·

وبانهيار تجربة محمد علي في تصنيع مصر وبناء دولة مستقلة حديثة ·· فتحت أبواب مصر على مصراعيها لتغلغل رؤوس الاموال الاجنبية واندماج اقتصاد مصر بالسوق العالمية كاقتصاد تابع · وشكل **عصر سعيد** (١٨٤٢ ـ ١٨٦٢) الحلقة الرئيسية في احكام ربط اقتصاد مصر بالسوق العالمية الرأسمالية وقام بتسهيل الغزو السريع لرؤوس الاموال الاجنبية ، وكان رمز هذه السياسات هو انشاء الشركة العالمية لقناة السويس البحرية وتصفية ما تبقى من مصانع محمد علي · وبذا غدت مصر سوقا رائجا لرأس المال المصرفي ولاموال المغامرين والافاقين العالميين الذين يبحثون عن الكسب الرخيص وجمع الثروات السريعة ·· تلك هي الفترة التي وصفها دافيد لاندز وصفا رائعا في كتابه الهام « بنوك وباشوات » ·

وقد استمرت نفس العملية مع التوسع في الاستدانة الخارجية في ظل **عهد اسماعيل** حتى وصلت الى ذروتها الدرامية باعلان **افلاس مصر** في ١٨٧٥ · وقد نتج عن ذلك ان فرض على مصر التدخل السافر والمباشر لممثلي رأس المال الاجنبي في شئون ادارة البلاد وماليتها بدخول وزيرين أوروبيين في الوزارة بحجة مراقبة عملية اعادة تنظيم مالية البلاد للوفاء بديونها الخارجية ·

ولكن هذا التدخل الاجنبي في شئون مصر لم يمر دون مقاومة ·· فقد أدت هذه التطورات الى تكون جبهة عريضة من القوى الوطنية الديمقراطية النامية لمقاومة التغلغل الاجنبي السافر في شئون مصر ، تلك المقاومة المتنامية وصلت قمتها في « الانتفاضة العرابية » المجيدة في صيف ١٨٨١ لتقويض سلطات الخديوي والارستقراطية التركية ـ الشركسية واحداث تغيير أساسي في طبيعة السلطة حتى يمكن اعداد البلاد لمقاومة الغزو المالي الاجنبي ·

ولقد كان نجاح « الانتفاضة العرابية » والدعم الشعبي الواسع الذي لقيته من كافة القوى الاجتماعية والوطنية النامية رمزا لعمق الوعي الوطني آنذاك بأبعاد المؤامرة على مستقبل مصر السياسي والاقتصادي، الامر الذي سبب ذعرا شديدا للدوائر الاستعمارية والامبريالية التي رات في الحركة العرابية تهديدا مباشرا لمصالحها المالية والتجارية النامية في مصر ··· ولذا قررت العدول عن مخطط الغزو السلمي البطيء لتلجأ للتدخل العسكري السافر دون ابطاء ·· وجاء ضرب الاسكندرية في يوليو ١٨٨٢ بواسطة الاسطول البريطاني بمثابة الرد الامبريالي الحاسم على تبلور حركة المقاومة الوطنية الديمقراطية للشعب المصري تحت قيادة عرابي ·

وبعد انهيار المقاومة المسلحة للعدوان الامبريالي ·· نجح المستعمر البريطاني في ارجاع الخديوي الى عرشه وحل الجمعية الوطنية المنتخبة، وتصفية الحريات المدنية وقمع القيادات الوطنية · وهكذا غدا اقتصاد مصر اقتصادا تابعا للاقتصاد البريطاني وبمثابة مزرعة قطن واسعة لمصانع لانكشير ، وأدت المنافسة الاجنبية الى تدهور أحوال وعدد الحرفيين والتجار المصريين ·

وقد شهد القرن العشرين انطلاق الثورة الوطنية الديمقراطية للشعب المصري من جديد في ثلاث حلقات متكاملة : **ثورة ١٩١٩** التي كانت انتفاضة شعبية شاملة قوامها الفلاحون في الريف والموظفون والتجار في المدن وأدت الى بلورة قيادة بورجوازية وطنية جديدة ، والحركة الوطنية التقدمية غداة الحرب العالمية الثانية التي شهدت ولوج حركة التحرر الوطني المصرية مستويات متقدمة بانتقالها من حيزها الوطني البحت الى التصدي للمهام الاجتماعية والديمقراطية الواسعة · وكانت سنوات ١٩٥٠ـ١٩٥١ ـ التي شهدت هبات الفلاحين في بهوت وكفور نجم ضد الاقطاعيين وكبار ملاك الارض وبداية الكفاح المسلح للمستعمر على ضفاف القنال ـ ايذانا ببدء مرحلة جديدة من الكفاح الوطني الديمقراطي الشامل في تاريخ مصر الحديثة ·

وفي ظل هذه المعطيات الجديدة جاءت حركة الضباط الاحرار في يوليو ١٩٥٢ لتعبر بشكل أو آخر عن طبيعة المرحلة الجديدة واستشعار الحاجة الى الانتقال بالكفاح الوطني الى آفاق أكثر جذرية وتقدما ·· ورغم التعرجات التي شابت مسار ثورة يوليو ١٩٥٢ فان هذه الثورة شكلت حلقة جديدة أكثر تقدما من حلقات الثورة الوطنية الديمقراطية في مصر · ولقد تمثلت انجازات ثورة ٢٣ يوليو في مصر بعلامات هامة على الطريق أهمها : الاصلاح الزراعي ، تأميم قناة السويس ، تحرير الاقتصاد المصري من سيطرة رأس المال والاحتكارات الاجنبية ، الاخذ بالتخطيط الشامل كأسلوب للتنمية ، بناء قطاع عام قوي لقيادة عملية التصنيع ، بناء السد العالي ·

واليوم ونحن نقف في مفترق الطرق ·· وفي ظل حملات ايديولوجية وفكرية وتشويشية منظمة ·· كثر الخلط والتضليل في صفوف الشعب حتى كاد يغيب عنا الهدف الاساسي الذي استخلصناه على ضوء خبرتنا التاريخية وتراثنا الكفاحي الوطني الديمقراطي ·

- ٢ -

ان الهدف الاساسي الذي ينبغي أن تحرص عليه جماهير الشعب المصري في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخه هو استمرار التنمية الشاملة المخططة على اسس وطنية مستقلة · فلقد كان هذا هو الهدف الرئيسي ومحور كفاح الشعب المصري بكافة قواه الوطنية منذ تأميم القنال في ١٩٥٦ ، ولا يمكن لنا أن نفهم قضايا العدوان الامبريالي ـ الصهيوني على بلادنا ، ولا قضايا التحرير والبناء فهما وطنيا صادقا الا من خلال وعينا للحقيقة الهامة وهي ان العدوان الامبريالي ـ الصهيوني المستمر على بلادنا منذ ١٩٥٦ كان يهدف الى تصفية التجربة المصرية في التحرر الوطني الناجز وبداية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعيدا عن قبضة الاحتكارات الاجنبية ·

ولقد استطاعت مصر ـ المثقلة بأعباء العمل القومي وبدون رساميل أجنبية ـ أن تقيم في غضون السنوات العشرين الماضية هيكلا انتاجيا أيا كانت ثغراته الا انه قدر على الوفاء بمطالب كثيرة للصمود الوطني بعد

يونيو ١٩٦٧ وتأهيلا لحرب اكتوبر ١٩٧٣ · وقد جاء في تعقيب الدكتور عبد العزيز حجازي على تقرير لجنة الميزانية والخطة ، ان احتياطات ومخصصات القطاع العام تصل في السنة الى ٥٠٠ مليون جنيه ، وهذا هو الذي مكن الاقتصاد المصري من الصمود خلال السنوات الماضية · (الاهرام ـ ٣١ـ١٢ـ١٩٧٣) ·

ومن هنا فان السؤال الملح الآن على عقول وشفاه الجماهير المصرية : الى أين يمكن أن تسير اتجاهات التنمية الصحيحة في المستقبل؟

ثم هناك أصوات قوية ارتفعت في الاونة الاخيرة تنادي بأن الانفتاح الاقتصادي على رأس المال الغربي والعربي هو مفتاح الحل لمشكلة التنمية في مصر وطريق الرخاء المرتقب لجماهير الشعب المصري ·

ولكي يمكن لنا أن نؤيد هذا الرأي أو نفنده باسلوب علمي يجب علينا دراسة الاثار طويلة المدى التي سوف تنتج عن سياسات الانفتاح الاقتصادي في اتجاهين رئيسيين :

أ ـ آثار سياسة الانفتاح الاقتصادي على نمط التنمية والهيكل الانتاجي للاقتصاد المصري ·

ب ـ الاثار **التوزيعية** لهذه السياسات أي أثرها على أوضاع ودخول الشرائح الاجتماعية المختلفة في المجتمع المصري ·

واذا تناولنا النقطة الاولى بالمناقشة نجد انه جاء بالمادة (٣) من **قانون استثمار المال العربي والاجنبي** الذي أقره مجلس الشعب أخيرا انه يسمح باستثمار المال العربي والاجنبي في جمهورية مصر العربية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اطار السياسة العامة للدولة وخطتها القومية وذلك في مجالات التصنيع والتعدين والطاقة والسياحة والنقل وغيرها من المجالات والتي تصدر بتحديدها قوائم تعدها الهيئة ويعتمدها مجلس الوزراء ، **على أن تمنح أولوية خاصة للمشروعات التي تهدف الى التصدير أو تنشيط السياحة أو التي تؤدي لخفض الحاجة الى الاستيراد** ·

ولكن طبيعة هذه المشاريع والمجالات الاستثمارية لرأس المال العربي ·· والاجنبي بدأت تتضح منذ الآن · ويكفي لنا ان نستعرض تفصيلا قائمة ١٤ مشروعا استثماريا وافق عليها مجلس ادارة الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والاجنبي في أول اجتماع يعقده بعد اعادة تشكيله برئاسة الدكتور شريف لطفي في ٥ مايو ١٩٧٤ ·

وهذه المشروعات هي :

١ ـ **انشاء شركة مشتركة برأس مال مصري ـ سعودي لاقامة فندق في موقع فندق سميراميس الحالي** وتبلغ التكاليف الكلية للمشروع ما يعادل ١٨ مليون جنيه مصري في صورة رأسمال يساهم فيه مناصفة المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق وشركة الشيخ عبد العزيز السليمان وتدبير التسعة ملايين جنيه الاخرى بقرض بالعملة الحرة يرتبه الجانب السعودي ومن المقترح أن يتولى ادارة الفندق الجديد شركة انتركونتيننتال العالمية ·

حجم الفندق ٨٤٠ غرفة مطلة جميعا على النيل بالاضافة الى كافة المرافق الاخرى ومن بينها جاراج كبير للسيارات وتتمثل مساهمة الجانب المصري بصفة أساسية في قيمة الارض ·

٢ ـ **مشروع لاقامة مزرعة لتربية الاغنام برأسمال مصري ـ بريطاني مشترك** على أساس المناصفة بين الشركة البريطانية وقطاع استصلاح الاراضي ويهدف المشروع الذي يطبق طرق فنية متقدمة الى تحسين الانتاج الحيواني ورفع مستواه ويبلغ رأس مال المشروع نصف مليون جنيه ·

٣ ـ **مشروع انشاء شركة ملاحية لنقل تجارة مصر والتجارة الدولية برأسمال مصري ـ أمريكي مشترك** ورأس المال في المرحلة الاولى ٣٠٠ الف دولار ويمثل الجانب المصري المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري وتساهم بـ٦٠ بالمئة من أسهم رأس المال وسوف يتم تمويل احتياجات تأجير وشراء السفن من القروض الخارجية ومن زيادات في رأس المال في المستقبل · وغرض الشركة هو انشاء اسطول بحري لنقل البضائع والاشتراك في عمليات نقل التجارة الدولية وتجارة مصر

الخارجية على أساس أفضل شروط سائدة في السوق وقد تعهدت شركة ماكميلان بأن تقدم خلال الاسابيع القادمة البرنامج الفني التفصيلي لخطة تاجير أو شراء أو بناء البواخر التي تحتاج اليها الشركة الجديدة·

٤ ـ مشروع انشاء مصنع لانتاج شيش الحصيرة المصنوع من البلاستيك برأسمال مصري ـ عربي مشترك بمبلغ ١٢٠ ألف جنيه ٥٠٪ منها بالعملات الحرة ·

ويهدف المشروع الى سد بعض احتياجات السوق المحلي من هذه السلعة وتصدير جزء من الانتاج بمبلغ قيمته ١٢٠ ألف جنيه سنويا يمكن زيادتها الى ١٨٠ ألف جنيه ·

٥ ـ انشاء وحدة لتصنيع الاكسسوار وطلاء المعادن وبعض الماكينات المساعدة لمصنع منتجات جلدية ومنتجات خان الخليلي برأسمال مصري ـ عربي مشترك يقدر بـ ١٠٠ ألف جنيه منه ٤٠٪ عملة حرة ·

٦ ـ مصنع لانتاج الراتنجات الصناعية ومستلزماتها برأسمال مصري بالعملات الحرة ويهدف المصنع الى صناعة منتجات البوليستر المقوى بالالياف الزجاجية وتشكيلها لانتاج الموبيليا الحديثة وأعمال الديكور والابواب والحواجز الداخلية والادوات الكهربائية والادوات الصحية وخزانات وأنابيب المياه والاحماض ويبلغ رأس المال ١٢٨ ألف جنيه منه ٧٨ ألف جنيه عملة حرة · ويهدف المشروع الى تصدير ٥٠٪ من انتاجه وتقدر قيمة الصادرات سنويا بمبلغ ٦٥ ألف جنيه ·

٧ ـ مصنع لانتاج خيوط الاستك والمطاط برأسمال عربي تبلغ ١٢٥ ألف جنيه عملة حرة والطاقة الانتاجية السنوية للمصنع ١٨ طن من خيوط الاستك والمطاط والهيلانكا ويصدر ٥٠ في المائة من الانتاج على الاقل ·

٨ ـ اقامة محطة لفرز وتعبئة البطاطس المصرية للتصدير برأسمال مصري قيمته ٥٠ ألف جنيه مصري · منه ٥٠ في المائة بالعملة الحرة وطاقة المحطة تقدر بخمسة آلاف طن فرز في الموسم ·

٩ ـ مشروع شركة لاعمال السياحة والنقل والخدمات السياحية برأسمال عربي يقدر بـ ١٥٠ ألف جنيه جميعها بالعملات الحرة · ويهدف المشروع الى تقديم خدمة النقل السياحي خاصة نقل السياح بين المغرب ومصر ·

١٠ ـ مشروع تشغيل بواخر نيلية في النيل لاغراض السياحة برأسمال يوناني يقدر بـ ٦ مليون دولار ـ تتمثل في باخرتين جديدتين سيتم بناؤهما خصيصا · ويهدف المشروع الى تشجيع السياحة في البلاد وجذب عدد أكبر من السياح ·

١١ ـ شركة سياحية لتشغيل أوتوبيسات سياحية برأسمال مصري ـ عربي مشترك يقدر بحوالي ١٠٠ ألف جنيه ـ منها ٩٠ في المائة نقد حر ·

ويقوم المشروع بتشغيل ٢٥ وحدة منها ٤ أوتوبيس كبير ، ٤١ أوتوبيس صغير ·

١٢ ـ توسعات في نشاط شركة الملاحة النيلية باقامة استريو ـ مطعم ـ حمام سباحة برأسمال قيمته ٢٠ ألف جنيه بالعملات الحرة لمصريين يحملون الجنسية الامريكية ·

١٣ ـ اقامة معمل فني للتصوير بالالوان الطبيعية برأسمال مصري ـ سعودي مشترك ·

١٤ ـ مصنع لتصنيع وتفصيل الملابس الجلدية والشنط والجوانتيات والاحزمة بنظام المناطق الحرة برأس مال مصري ـ الماني مشترك حوالي ٢٥٠ ألف مارك الماني وحصة رأس المال المصري فيها ٢٩ في المائة وينتج المشروع ٤٦ ألف قطعة من المنتجات الجلدية المختلفة سنويا على أساس تشغيل وردية واحدة جميعها للتصدير ·

ويلاحظ ان معظم هذه المشروعات محدودة أو **عديمة الاثار الانمائية،** فهي تكاد تنحصر في مجالات السياحة والخدمات : فنادق ، أوتوبيسات سياحية ، تصنيع الاكسسوار ومنتجات خان الخليلي ، الموبيليا الحديثة والديكور، تفصيل الملابس الجلدية، فرز وتعبئة البطاطس للتصدير الخ·

وهذه العينة من المشروعـــات هي **عينة بينة حقا** فمعظم الاموال العربية والاجنبية التي سوف تتدفق علـــى مصر سوف تتجه أساسا للمشروعات السياحية والفندقية والاسكانية ذات الربح السريع والمرتبطة بالسياح والانفاق الترفي ، دون أن تشكل هذه المشروعـات اية اضافة جادة لهيكل الانتاج المصري · ولدينا كل الشكوك أن يكون رأس المـال الاجنبي أو الخليجي جادا في تعميق وتطوير الهيكل الانتاجي للاقتصاد المصري نظرا لموقع مصر وأهميتها في قيادة حـركة التحرر العربي في المنطقة ضد الاستعمار والصهيونية · بل لقد كان طموح مصر نحو التنمية الاقتصادية الشاملة وتطوير الهيكل الانتاجي لاقتصادها مبعث العدوان الامبريالي ـ الصهيوني المستمر · ان الحالة الوحيدة التي يمكن لرأس المال الاجنبي فيها ولوج مجالات انتاجية هي الحالة التي تحقق له فيها السيطرة التامة على فروع النشاط الاقتصادي المختلفة للاقتصاد المصري عن طريق احكام سيطرته على الاقتصاد المصري من خـلال الشركات المتعددة الجنسيات وتصبح الشركات المصرية مجرد شريك أو فرع تابع لرأس المال والشركات الاجنبية ·

ان اقصى مـا يمكن ان تحققه سياسة الانفتاح وجذب رأس المال العربي والاجنبي في ظل الصيغة الراهنة هو خلق حالة انتعاش ورواج اقتصادي مؤقت قائم على الانفاق الموسمي للسياح وعلى تطويـر بعض الخدمات ذات الآثار الانمائية المحدودة ·· دون أن ترقى على الاطلاق الى مستوى تطوير الجهاز الانتاجي للاقتصاد المصري لتحقيق مستوى من التنمية والنمو الانتـاجي المتواصل الذي يحقق للجماهير المصرية العريضة العيش الكريم والتحسين المطـرد لمستوى المعيشة · ودعونا نذكر في هذا الصدد بالمثل الصيني القديم القائل : « اذا أعطيت رجـل سمكة فقد أعطيته غذاء يوم ·· ولكن اذا علمته كيف يصيد فقد علمته كيف يعيش » ·

- ٣ -

ولقد يستطيع الانفتاح الاقتصادي الاسهام في انعـاش **شرائح اجتماعية معينة** في مجتمعنا (علـى سبيل المثال العناصر الرأسمالية

الكمبرادورية المرتبطة بعمليات الوكالة لرأس المال الاجنبي والخليجي ، السماسرة ، أصحاب المقاولات والمهن الحرة ، الجرسونات والطباخين والقوادين وغيرهم من الفئات التي تعيش علـى انتعاش السياحـة والبقشيش وفتات الموائد) · ولكن ماذا عن الجموع العريضة للشعـب المصري من فلاحين وعمال وموظفين وغيـرهم ·· ان التحليل الاولي يشير الى ان هذه الفئات تتعـرض **لتـدهور وليس لتحسن** في ظروفها المعيشية نظرا لاحتمال زيادة التفاوت في توزيع الدخول واحتمال اشتداد حدة التضخم النقدي وغـلاء الاسعار الذي سيؤدي الى تدهور القوة الشرائية للجموع الغفيرة من الكادحين والطبقات الوسطى ·

وكل الشواهد تدل علـى ذلك فقد نشرت صحيفة «الاهرام» في عددها الصادر يوم ١٢ ابريل الماضي خبر الاتجاه الى **الغاء الحد الاعلى لدخل الفرد** · كذلك نصت المـادة (١٩) من قانون استثمار المال العربي والاجنبي على **الا تخضع** المباني السكنية المنشأة وفقا لاحكام هذا القانون لنظام تحديد القيم الايجارية المنصوص عليها في قانون ايجـار الاماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أو في اية تعديلات أو قوانين مستقبلا ، وبذلك سيفتح الباب لمصراعيه للتضخم والمضاربة في ايجارات المساكن ·

واذا أردنا أن نستند لبعض الشواهد التاريخية في هذا المجال فان لدينا المثال الواضح في حالة **البرازيل** التي حققت أعلى معدلات النمو في العالم الثالث ·· **والتي تعتبر** نموذجا بارزا لسياسة الانفتاح الكامل على رأس المـال الاجنبي والامريكي خاصة ، اذ نجد ان كـافة الدراسات الاحصائية المنشورة تشير الى ان توزيع الدخل في البرازيل قد ازداد تفاوتا بين الافراد والشرائح الاجتماعية المختلفة منذ عام ١٩٦٤ ، تاريخ بدء تطبيق السياسات الاقتصادية الجديدة القائم على الانفتاح على رأس المال الاجنبي واطلاق حرية المشروع الفردي · ومعنى ذلك ان الشرائح الفقيرة في المجتمع البرازيلي قد ازدادت فقرا والفئات الغنية قد ازدادت ثراء في ظل هذه السياسات نظرا لاستحوازها على مجمل ثمار عملية النمو الاقتصادي · وبذا كانت المحصلة هي ان الجماهير الكادحة التي تحرث الارض وتعمل بالمصانع قد اضطرت لاستهلاك مزيد مـن **العيش الاسود** وازداد استهلاك الاغنياء الرأسماليون استهلاكا **للجاتوه** ، تماما

عكس ما يدعيه «الاستاذ» علي أمين في كتاباته عن الرخاء الاقتصادي المرتقب ·

وعندما نتساءل عن توزيع ثمار هذا الرخاء المرتقب بين الشرائح الاجتماعية المختلفة في اطار السياسة الاقتصادية الجديدة ، فاننا لا نضع العربة قبل الحصان كما يحدثنا الاستاذ سابا حبشي (وزير التجارة والصناعة «سابقا») في **أولياته الاقتصادية** المنشورة في الاهرام ٢٨-٤-١٩٧٤ اذ يقول تحدثنا كتب الاقتصاد عن **اقتصاديات انتاج الثروة** قبل ان تحدثنا عن **اقتصاديات توزيعها** أي دون وضع العربة قبل الحصان!

بيد ان كفاح وتطور وعي المنتجين الحقيقيين منذ القرن الماضي وتبلور النظرة الاشتراكية العلمية لقضايا الاقتصاد السياسي ، قد دفعت بعدد متزايد من الاقتصاديين المعاصرين الى تحديد القضية الاساسية في علم الاقتصاد السياسي على انها دراسة القوانين التي تحكم عملية توزيع الانتاج والدخل بين الطبقات الاجتماعية المختلفة (وليس بين عوامل الانتاج المجردة من أرض وعمل ورأس مال وتنظيم) هو الكفيل بفهمنا لقوانين الحركة ونمط النمو لاقتصاد معين عبر الزمن ·

ونحن لسنا بحاجة للعودة الى بدايات علم الاقتصاد السياسي البورجوازي كما صاغه آدم سميث في كتابه «ثروة الامم» لكي نستلهم منه مستقبل التنمية في بلادنا ·· وعندما نطرح **قضايا توزيع الدخل والثروة** منذ البداية في اية تحليل اقتصادي فاننا لا نضع العربة قبل الحصان بل نسأل السؤال المنطقي الاساسي الذي يهم كل مواطن : الى أين ستسير العربة والحصان معا ؟ فثمة هناك اكثر من طريق ·· ولا توجد «أوليات اقتصادية» جامدة جاءت في كتب اقتصادية مقدسة بل هناك «أوليات اقتصادية» هي في ذاتها «أوليات اجتماعية» والطريق السليم لصياغة واعادة ترتيب الاولويات الاقتصادية في كل مرحلة من مراحل تقدم الشعوب ·· هو تعميق الديمقراطية الشعبية السياسية والنقابية للمنتجين الحقيقيين ·· لا للطفيليين والبيروقراطيين ·· حتى تتسع دائرة الحوار الشعبي ·· وتبلور الصياغة الشعبية « للاولويات الاقتصادية » كما تريدها الجماهير المصرية بلا ارهاب وبلا تزوير، وليس كما يريدها الأستاذ سابا حبشي واستاذ جيله «شارل جيد» معلم «الاقتصاد السياسي الرأسمالي» في فرنسا ·

معالم المخطط الاقتصادي الجديد للرأسمالية المصرية

عمر ابراهيم الكاشف

وسط حملة سياسية وايديولوجية منظمة ، تحاول الرأسمالية المصرية بأجنحتها الثلاث : الرأسمالية الزراعية ، الرأسمالية الطفيلية ، والرأسمالية الكمبرادورية الوكيلة لرأس المال الاجنبي والخليجي تمهيد الطريق لاوضاع اقتصادية جديدة بدت ارهاصاتها منذ حين ويجري الان وضع وتحديد قسماتها الاخيرة ·

وتحاول هذه الدراسة توضيح معالم وقسمات هذه السياسة الاقتصادية الجديدة وطبيعة التغييرات التي تزمع السلطة ادخالها على هيكل الاقتصاد المصري لارسائه على أسس جديدة في المرحلة القادمة ·

١ ـ ادانة الحراسات والتأميمات وتمجيد « المشروع الفردي » والملكية الخاصة لوسائل الانتاج

في اعقاب حرب السويس في ١٩٥٦ وما تبعها من تمصير المصالح الاجنبية ، حاولت البرجوازية المصرية المتوسطة والكبيرة احتواء المكاسب الشعبية لتلك الفترة وحصر التغييرات الاجتماعية والاقتصادية في عمليات «التمصير» دون «التأميم» حتى يمكن لها احتلال مواقع رأس المال الاجنبي في الهيمنة على الاقتصاد الوطني ·

وقد شهدت انتخابات مجلس الامة عام ١٩٥٧ صراعا عنيفا بين الرأسمالية المصرية التي تريد وراثة رأس المال الاجنبي وتجميد التطور

الاجتماعي واحتواء «ثورة ٢٣ يوليو» الوطنية وبين القوى الشعبية الديمقراطية التي ناضلت من أجل تطوير الثورة المصرية على اسس اجتماعية وشعبية لمصالح التقدم الاجتماعي والاقتصادي ·

ولقد أدى رفض الرأسمالية الخاصة المساهمة في تمويل المشروعات الاستثمارية ضمن اطار الخطة الخمسية الاولى الى تاميمات يوليو ١٩٦١ وظهور القطاع العام (المؤسسات الاجنبية والرأسمالية الكبيرة) كقائد لعملية التنمية ومصدر لتوليد المدخرات القومية ·

واليوم وفي اطار الحملة الايديولوجية الواسعة التي تشنها قطاعات البرجوازية المصرية من أجل تجريم وادانة التاميمات والحراسات ، يجري الدفاع عن **قدسية مبدأ الملكية الخاصة لرأس المال ووسائل الانتاج** واعتبار ان المساس بها هو تخريب للاقتصاد وعدوان على الحريات و«الشرعية» ويضعضع الثقة الدولية في اقتصادنا · فيقول سابا حبشي ـ باشا ـ « ولم يقف الامر عند تجريد أصحاب المصانع والاعمال والتجار من مدخراتهم ، ولكنه تعدى ذلك الى مبدأ الادخار ذاته · فليس من الممكن في اية بلد أن تتجدد المدخرات اذا كانت عرضة للمصادرة لحساب الدولة كلما تكونت » !

وشنت أجهزة الاعلام الرسمي حملة مكثفة ضارية على سياسة التأميم والحراسات ونشط الاقتصاديون ، خاصة في الاهرام الاقتصادي والاهرام اليومي ومن كبار المسئولين في الدولة والمؤسسات الاقتصادية والجامعات المصرية ـ للدفاع عن راس المال الخاص وسياسة الانفتاح على الغرب والمطالبة بتصفية ـ او تحجيم ـ القطاع العام ، واستخدم منبر مجلس الشعب للتنديد « بعهود الظلام واللصوصية » و « الحقد الطبقي » واستدرار العطف على « المظلومين والمضطهدين » امثال الجواهرجي (قواد الملك فاروق) وأبو رجيلة ـ المليونير الهارب للخارج ـ وغيرهم (خطاب فريد أبو شادي في المجلس الذي أبرزته الصحف) وخصصت جلسات صاخبة للخاضعين للحراسة برئاسة محمود أبو وافية صهر الرئيس السادات ·· الخ ·

٢ ـ حول دور القطاع العام

تفهم البورجوازية المصرية جيدا انه يصعب العودة بعقارب الساعة الى الوراء « فقد مرت مياه كثيرة تحت الكبري » كما يقول الاستاذ سابا حبشي · لذا فان مخطط البرجوازية هو عدم المناداة بالغاء القطاع العام، بل تصحيح الاوضاع بتحديد « المجال اللائق » للنشاط لكل من القطاعين العام والخاص · فهناك اعمال ومشروعات كبرى من المحتم أن تتولاها الدولة مثل « تعميق وتوسيع القناة ، مشروع منخفض القطارة، مشاريع الري والصرف، شبكة الطرق والمواصلات » (انظر سابا حبشي ـ الاهرام ٢٨ـ٤) ، بينما هناك ضروبا من النشاط الاقتصادي يحسن تركها للافراد والشركات الاهلية كالمصانع والمتاجر وغير ذلك من الاعمال التي لا يمكن فيها التوكل على الدولة ، بل يجب أن نطلق العنان للوازع الفردي الذاتي ·

تلك هي الصورة المقترحة للتعايش السلمي ، أو «الموازنة» بين القطاع العام والخاص في مخطط البرجوازية المصرية في ظل ما يسمى اقتصادا مختلطا · والمنطق الكامن وراء هذه الصيغة الجديدة لا يخفى على الباحث المدقق ، اذ ان اليمين المصري يدرك تماما ان القطاع العام يصعب تصفيته بالكامل ، لارتباطه بالشعارات والمكاسب التي ترسخت خلال العشرين سنة الماضية · ولذا لا بأس من أن يبقى القطاع العام على أن تحدد له رقعة نشاط معينة لا يتجاوزها · والمجال اللائق لنشاطات القطاع العام في صيغ التوازن الجديدة كما يتضح من مقال الاستاذ سابا حبشي ·· هو مجال المرافق العامة والمشروعات الجسيمة التي يقوم عليها هيكل البنيان التحتي للاقتصاد Infra structure وهي بطبيعتها مشروعات باهظة النفقات قليلة العائد ولذا يفضل اضطلاع الدولة بها حيث يتم تمويلها من ميزانية الدولة، يقع عبؤها على دافعي الضرائب · ولا بأس بعد ذلك من أن يكون **القطاع العام تابع ومكمل** لنشاطات المشروع الخاص في مجال الصناعة والتجارة ذات الربحية العالية والعائد السريع · وقد طبقت حكومة المحافظين بانجلترا هذه السياسة الذكية للتعايش عندما تولت الحكم بعد حكومة العمال التي قامت بتأميم صناعة الحديد والصلب والفحم وغير ذلك من الصناعات والمرافق الاساسية غداة الحرب العالمية الثانية ، اذ ابقت حكومة المحافظين على الصناعات المؤممة مع وضع سياسات اقتصادية جديدة

مؤداها ان تقوم الصناعات المؤممة باعانة وزيادة ربحية شركات القطاع الخاص عن طريق تقييم اسعار السلع الاساسية بأثمان تقل عن التكلفة. ثم تغطية العجز وخسائر الشركات المؤممة من حصيلة الضرائب التي يقع معظمها على كاهل الطبقة العاملة والموظفين .

وخلاصة القول ان القضية الحقيقية في الصراع الحالي ليست هي القضية الوهمية في الابقاء على القطاع العام او تصفيته ، بل كيف سيتم تطويع ما تبقى من القطاع العام للمخطط الاقتصادي الجديد للرأسمالية المصرية .

٣ ـ الشراكة بين رأس المال المصري العربي والاجنبي :

ان الدعوة لاعطاء الحرية الكاملة للرساميل العربية ، بحجة استقدامها من الخارج ودعوتها للاستثمار في المنطقة العربية وفي مصر بالذات تحاول أن تظهر بأنها مهتمة بالاموال العربية لا برؤوس الاموال الاجنبية . ولكن واقع الامر ان رؤوس الاموال العربية مطلوب منها ان تلعب دور « حصان طروادة » في المخطط الجديد للانفتاح الاقتصادي على رأس المال والاحتكارات الاجنبية . ان أخذت في التبلور **صيغة الشراكة المثلثة الاطراف** حيث يشترك رأس المال **العربي** مع رأس المال **المصري الخاص** ثم يستدعى رأس المال الاجنبي **والامريكي** بشكل خاص للتعويض عن العجز التكنولوجي لرأس المال العربي الوافد .

وتجيء هذه الصيغة تتويجا لشعار البورجوازية المصرية الخاص بضرورة « الانفتاح على السوق العالمية » والتي مهدت له مقالات الدكتور محمد أبو شادي بالاهرام منذ سنوات . اذ ان الدكتور أبو شادي قد عبر ابلغ تعبير عن مضمون سياسة الانفتاح على رأس المال الاجنبي بقوله :

« والحقيقة ان **الاقتراض والمشاركة** يتجهان الى ذات الهدف . واذا كان للقروض أحيانا ميزة انها موقوتة فانها لا تأتي للمشروع بالخبرة الفنية والعلاقات التجارية الخارجية التي يأتي بها المستثمر ، كما ان القرض لا يتحمل مخاطر الاستثمار التي يتحملها الشريك » .

(انظر مقال : « مشاكل التنمية وجذب رأس المال الاجنبي » ـ الاهرام ـ ١١ـ٧ـ١٩٧١ ») .

ويقوم **البنك المصري الدولي للتجارة الخارجية والتنمية** الذي أسس في نهاية عام ١٩٧١ برئاسة القيسوني وتم تعزيزه في العام الماضي بدور الوسيط المالي بين رأس المال العربي والمصري الخاص والاجنبي في هذا الاتجاه وتنحو الاجراءات الاخيرة للانفتاح على السوق العالمية نحو توفير المناخ المناسب لرأس المال العربي ـ الاجنبي حتى يشارك جنبا لجنب مع رأس المال الخاص في عمليات الاستثمار المشتركة . وقد اعتبرت الاوساط المصرفية العالمية اتفاق الاستثمار الذي عقدته حكومة مصر مع حكومة سويسرا في يوليو ١٩٧٣ لحماية الاستثمارات السويسرية في مصر النموذج الاولي لسياسة توفير الضمانات لرأس المال الاجنبي في مصر .

وقد انشئت أخيرا هيئة خاصة لاستثمار المال العربي والاجنبي لتوفير الضمانات الكاملة لرؤوس الاموال الاجنبية والعربية ولتنظيم عمليات الاستثمار والشراكة المثلثة . وقد أقر مجلس الشعب في شهر يونيو **مشروع قانون استثمار رأس المال العربي والاجنبي** الذي يقنن الاجراءات والمبادىء التي تنظم عملية الاستثمارات الاجنبية وصيغة الشراكة المثلثة . وقد تضمن المشروع عدة اتجاهات رئيسية وهامة :

١ ـ يتعين أن يكون المال المستثمر في مصر طبقا لاحكام قانون الاستثمار في صورة مشاركة مع رأس المال المصري العام أو الخاص : ولا يجوز تأميم المال المستثمر أو مصادرته كما لا يجوز تجميد تلك الاموال أو الحجز عليها أو فرض الحراسة عليها عن غير الطريق القضائي .

٢ ـ تعتبر الشركات المنتفعة بأحكام قانون الاستثمار من شركات القطاع الخاص بغض النظر عن الطبيعة القانونية للاموال الوطنية المساهمة فيها . ولا تسري عليها القوانين والاحكام واللوائح والتنظيمات الخاصة بالقطاع العام أو العاملين فيه . كما لا تخضع هذه الشركات لقوانين تشكيل مجالس ادارات الشركات في وحدات القطاع العام .

٣ ـ تعفى أرباح هذه المشروعات من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وملحقاتها والدمغة النسبية على أسهم رأس المال ومن الضريبة على ايرادات القيم المنقولة وملحقاتها لمدة خمس

سنوات اعتبارا من أول سنة ضريبية تالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط ٠

ولعل أهم ما يلفت النظر هو ان قانون الاستثمار لرأس المال العربي والاجنبي الجديد يسمح بانشاء بنوك مصرية ـ أجنبية مشتركة تمارس نشاط داخل مصر **بالعملة المحلية** ، متى كانت في صورة مشروعات مشتركة مع رأس مال مصري محلي لا تقل نسبته عن ٥١٪ (المادة ٣ ـ الفقرة السادسة) ٠ كذلك تستثنى مشروعات بنوك الاستثمار وبنوك الاعمال من بعض أحكام قانون البنوك والائتمان الصادر بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ، كذلك من أحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للرقابة على النقد (مادة ١٣ من القانون) ٠

ومن الحقائق المعروفة ان المصارف تتحكم في عصب النشاط الاقتصادي وتشترك في تحديد الاتجاهات الرئيسية لحركة الاستثمارات في الاقتصاد القومي ٠ فكيف نسمح اذن لرأس المال الخاص بالاشتراك مع رأس المال المصرفي الاجنبي أن يمسك بعصب اقتصادنا القومي ؟

تلك مسألة على درجة كبيرة من الخطورة ٠٠ فقد يكون من المقبول أن تكون هناك مكاتب لتسهيل أعمال بعض البنوك الاجنبية ٠٠ أو أن تكون هناك فروع في المناطق الحرة والمشتغلة بالنقد الاجنبي ٠٠ ولكن الميثاق الوطني قد حدد بوضوح : « يجب أن تكون المصارف في اطار الملكية العامة فان المال وظيفته وطنية لا تترك للمضاربة أو المغامرة » ٠ ويكفي أن نذكر بتوقف البنوك الاجنبية عن تمويل محصول القطن عقب تأميم القناة في يوليه ١٩٥٦ كجزء من المخطط الاستعماري لاحداث انهيار اقتصادي في البلاد ٠

فمن الطبيعي اذن لبلد يحرص على التنمية المخططة أن يسيطر على قنوات التمويل في المجتمع ٠٠٠ من بنوك وشركات تأمين واعادة تأمين لتكون أداة لمساندة الاقتصاد الوطني ومجهودات التنمية بعيدا عن عوامل الربحية السريعة والمضاربة ٠ ولعل مما يزيد من خطورة الامر هو تعاظم التركيب الاحتكاري لرأس المال المصرفي على المستوى العالمي اذ تتجه البنوك في العالم الغربي في الاونة الاخيرة ، الى اتباع اسلوب جديد في النشاط المصرفي يقوم على أساس **تكوين تكتلات مصرفية متعددة الجنسية** (كونسورتيوم) تستطيع بمقتضاه تدعيم مركزها الاحتكاري على المستوى

العالمي وبسط سيطرتها وتحكمها على كافة العمليات التمويلية من تسهيلات ائتمانية قصيرة الاجل الى قروض استثمارية متوسطة أوطويلة الاجل ٠ وظهور مثل هذه **التكتلات المصرفية** معناه تسهيل تجميع الامكانيات المالية والائتمانية لمجموعة البنوك التي انضمت أو اندمجت فيما بينها ٠ وكل ما زاد عدد البنوك المتكتلة وكل ما كانت هذه البنوك من دول مختلفة ومتعددة ، كلما استطاع هذا المصرف الكبير المتعدد الجنسيات ان يفرض شروطه وأن يبسط قبضته على النظام المصرفي والنشاطات المالية في البلد المقترض أو الذي يوجد فيه فرع هذا المصرف الكبير ويصبح رأس المال المصرفي المحلي المشارك مجرد حيلة قانونية لا تغير شيء من تبعية رأس المال المصرفي المحلي لرأس المال المصرفي الاحتكاري ٠

وخلاصة القول ان هذه التكتلات المصرفية متعددة الجنسية لا تهدف الى مد عملاءها بالخدمات المصرفية التقليدية بل ممارسة العمل المصرفي في مجال التمويل المتوسط والطويل الاجل وربط هذه السياسات التمويلية بالسياسات المالية السائدة في الاسواق المالية في البلاد الرأسمالية المتقدمة في أوروبا وأمريكا ٠ ومن المخجل حقا انه في ظل الميكانيزم الجديد فان **فوائض الارصدة البترولية للدول الخليجية تتدفق على الاسواق المالية العالمية لتعود الى مصر ثانية عن طريق التكتلات المصرفية الاجنبية وبشروط سياسية ومالية تمليها علينا الاحتكارات المصرفية في العالم الرأسمالي المتقدم ٠**

وفي هذا الاتجاه تأسس اتحاد المصارف العربية الفرنسية (يوباف) رمزا لاندماج رأس المال المصرفي العربي مع رأس المال المصرفي الاحتكاري الفرنسي ٠٠ اذ وزع رأس المال بحيث يصبح نصيب ٢٢ مصرفا عربيا ٦٠٪ وللبنك الفرنسي **الكريدي ليونيه** ٤٠٪ ومنذ تأسيس اليوباف قام بانشاء مصارف جديدة في كل من ايطاليا (المصرف العربي الاوروبي روما) ثم تم انشاء المصرف العربي الاوروبي (لندن) بالاشتراك مع **بنك ميدلاند** ومصرف ليبيا للتجارة الخارجية ٠ كذلك تكون كونسورتيوم مصرفي آخر بين البنوك العربية والاوروبية اشترك فيه البنك الدولي العربي للتجارة الخارجية والتنمية بالاشتراك مع ٦ بنوك تنتمي الى ست دول أوروبية وعشرة بنوك عربية في انشاء المصارف العربية برأس مال مبدئي قدره ٣٠ مليون دولار ليكون مقره لوكسمبورج

وقد انبثق عنه بنك عربي أوروبي مقره بروكسل وآخر مقره فرانكفورت · واخيرا تقرر انشاء بنك مصري ـ ايراني برأس مال قدره ٢٠ مليون دولار للاشراف على تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية التي عقدتها مصر مع ايران ·

٤ ـ اجراء تغييرات في هيكل الاقتصاد المصري لمواكبة الانفتاح على السوق العالمية

جاء في اقتراحات **اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب (الاهرام** ٢٤ـ٤ـ٧٣) كذلك **بتقرير لجنة الميزانية والخطة** الذي يرد على بيان الحكومة حول الموازنة الجديدة للدولة (الاهرام ٣١ـ١٢ـ٧٣) انه من الضروري اعادة النظر في هيكل الاقتصاد المصري ومحاولة ارسائه على أسس جديدة ، بحيث يتم الانفتاح على الكتل الاقتصادية الغربية والمستثمرين الاجانب والعرب · وتتلخص هذه الاجراءات في :

(أ) **انشاء المناطق الحرة** في بور سعيد ـ القاهرة ـ الاسكندرية ·

(ب) انشاء **السوق الموازية للنقد الاجنبي** وتعويم الجنيه المصري ·

(ج) **انشاء بورصة نشيطة للاوراق المالية** حتى تصبح مصر مركزا ماليا رئيسيا في الشرق الاوسط ·

وتهدف هذه المجموعة من الاجراءات والمقترحات الى توفير الادوات والعجلات اللازمة لتوفير الاستقرار والتسهيلات اللازمة لحركة رؤوس الاموال ، وخلق المؤسسات المالية اللازمة لمواكبة سياسة الانفتاح الاقتصادي على رؤوس الاموال الاجنبية والعربية في الخارج وعلى رأس المال الخاص في الداخل · ولعل أهم ما جاء في تقرير لجنة الميزانية والخطة في ٣٠ـ٢ـ١٩٧٤ هو اقتراح السماح للافراد المصريين أو العرب بملكية ٤٩٪ من رؤوس أموال شركات القطاع العام وطالبت اللجنة بطرح حصة الـ٤٩٪ من رأس مال شركات القطاع العام في بورصة الاوراق المالية للتداول لجذب وتشجيع الاستثمارات الخاصة والعربية ·

والتكامل والاتساق بين هذه السلسلة من الاجراءات مسألة لا يرقى اليها الشك فهي تأتي كجزء من مخطط شامل لربط النظام المالي والمصرفي الدولي والهيئات المالية الدولية ـ كالبنك الدولي للانشاء والتعمير ، صندوق النقد الدولي ، والهيئات المالية الدولية ـ التي تتحكم

في السيولة الدولية وعمليات الاقراض وبالتالي تفرض شروطها المالية والاقتصادية والسياسية على الجهاز المصرفي التابع ولا شك أن تنشيط **بورصة الاوراق المالية وأسواق المال الدولية** في مصر سيؤدي الى سيولة حركة رؤوس الاموال ·· كذلك تعويم الجنيه المصري وربطه بالعملات القابلة للتحويل الى الدولار سيؤدي بلا شك الى سهولة نقل الاموال بين مصر والدول الاخرى بسبب قابليتها للتحويل بعملات اخرى ·

ولكنه من الحقائق المعروفة للجميع أن الاموال الدولية والعربية ، ولا سيما التي يملكها أفراد من كبار الممولين وشيوخ البترول وكذلك بعض المنظمات الدولية المالية ، دأبت على البحث عن مزيد من الربح عن طريق **المضاربة** · وقد تضطر دولة فقيرة مثل مصر تعاني من العجز في ميزان مدفوعاتها أن تلجأ الى جذب الاموال الدولية والعربية اليها لتحقيق الموازنة في ميزان مدفوعاتها ودعم عملتها في أسواق المال عن طريق رفع سعر الفائدة عن الاموال الاجنبية التي تحول اليها من الخارج · وقد اضطرت بعض الدول لوقف المضاربة على عملاتها في أسواق المال الى رفع سعر الفائدة الى معدلات خيالية وصل الى ٢٢ بالمئة بالنسبة للاسترليني في بعض الفترات الحرجة ، ١٣ بالمئة للفرنك الفرنسي ، ١٤ بالمئة للدولار ·

وبالتالي ستصبح سوق المال الدولية وبورصة الاوراق المالية في مصر مجال خصب لشيوع المضاربات المالية وتحقيق أرباح طفيلية ثم الهروب عند ظهور بوادر أول أزمة اقتصادية أو سياسية في البلاد ·

٥ ـ ملاحظات ختامية :

يبقى لنا بعض الملاحظات العامة حول ما يسمى « بضوابط » الانفتاح الاقتصادي والقول باننا اكتسبنا ثقة جديدة وكبيرة بالنفس تجعلنا ننفتح على الخارج وعلى رأس المال الاجنبي دون خوف ودون أن يكون لذلك أثر يذكر على نظامنا الاقتصادي المالي ومكاسبنا الاجتماعية خلال السنوات الماضية · ويضرب البعض لنا مثلا بتجربة « الانفتاح الاقتصادي في يوغسلافيا » (مع ملاحظة أن يوغوسلافيا تراجعت عن هذه السياسة وأدانتها بشدة لما سببته من تخريب لاقتصادها) ، بل يذهب البعض لعقد المقارنات مع « السياسة الاقتصادية الجديدة » التي طبقت في روسيا السوفيتية في أعقاب الحرب الاهلية ·

يؤسفنا أن نقول أن هذه المقارنات لا تستقيم لأنها تقوم على تجريد شديد للظروف والملابسات التاريخية التي أحاطت بكل من هذه التجارب، كما انها تتجاهل تماما الاختلاف في **طبيعة السلطة في مصر** وفي تلك البلاد · ودون أن نخوض طويلا في هذه القضايا التي قد تأخذ طابعا نظريا أو فقهيا ، يكفي لنا أن نشير الى « الضوابط » التي نراها نحن كفيلة بتقليم الآثار الضارة بسياسات الانفتاح الاقتصادي على مستقبل البلاد ولمتابعة التقدم الاجتماعي ·

ان الضابط الرئيسي الكفيل بتأمين مستقبل الثورة الوطنية ـ الديمقراطية في أي بلد هو الانفتاح على الجماهير الشعبية ··· واطلاق حرية التنظيم السياسي والنقابي للعمال والفلاحين وحرية التجمع السياسي للقوى الثورية والديمقراطية · لكن الانفتاح على رأس المال الخاص في الداخل ورأس المال الاجنبي في الخارج **دون الانفتاح على الجماهير الشعبية الحقيقية هو بمثابة تقويض** للاستقلال الوطني وفتح الطريق لمخطط البورجوازية الكبيرة للالتفاف على مستقبل الثورة الوطنية ـ الديمقراطية وفرض هيمنتها الكاملة على اقتصاد ومقدرات البلاد واخضاعها للسيطرة والنفوذ الامبريالي ·

ان شعارات « الحرية » « وسيادة القانون » « والانفتاح » التي تطرحها السلطة في مصر تعني فقط حرية « رأس المال » حرية «التجارة» حرية « انصار نمط الحياة الامريكية » دون أن تعني « حرية الجماهير » « حرية التنظيم السياسي » ·· « حق الاضراب للعمال » وغير ذلك من الحقوق الديمقراطية المعترف بها في البلاد الرأسمالية ·

ان قمع المبادرات الجماهيرية ومصادرة حرياتها في العمل السياسي ·· لا يعني سوى فتح وتمهيد الطريق لتنفيذ المخطط الكامل للبورجوازية المصرية ، ووقوع البلاد في قبضة الاحتكارات الدولية والامبريالية الامريكية ·

ان السبيل الوحيد للتصدي لهذه السياسة يمر عبر توعية الجماهير بالاخطار التي تحدق بها من جراء انتهاج المخطط الاقتصادي الجديد ، وتنظيمها وتعبئتها وتوجيه نضالها من أجل احباط المخطط الرجعي ·

التجارة الخارجية والانفتاح الاقتصادي

مصطفى عامر

ان الذين يتحدثون عن الانفتاح الاقتصادي ينسون حقيقة هامة وهي أن مصر من اكثر الدول انفتاحا على العالم الخارجي · ورغم الانجازات الهامة التي تحققت في مجال التصنيع وفي التوسع الزراعي، فلا زلنا نعتمد على التجارة الخارجية في الوفاء بكثير من حاجاتنا الى السلع والخدمات سواء في ذلك السلع الاستهلاكية أو الوسيطة أو الانتاجية ·

وسنحاول في هذا الجزء ان نوضح بالارقام علاقة الاقتصاد المصري بالعالم الخارجي لكي نثبت أن الانفتاح الاقتصادي حقيقة واقعة قد لا نجدها بنفس الدرجة في دول كثيرة سواء في العالم المتقدم أو في العالم النامي · وسنعتمد على الارقام كما نشرتها وزارة التخطيط في تقريرها عنمتابعة وتقييم النمو الاقتصادي عن عامي ١٩٦٩/١٩٧٠ ، ١٩٧٠/١٩٧١ ، وتهمنا هاتان السنتان أولا لأن بياناتهما هي أحدث بيانات منشورة عن الجهات الرسمية ولانهما من ناحية ثانية تمثلان آخر عامين قبل الدعوة الى سياسة الانفتاح الاقتصادي ، تلك الدعوة التي بدأت في عام ١٩٧٢ وزادت حدتها في عام ١٩٧٣ ، وبدا للعالم كما لو أن مصر قي أغلقت الابواب على نفسها وسلكت طريق العزلة اقتصاديا، وليس ثمة ما هو ابعد عن الواقع من ذلك ·

لقد بلغ الناتج القومي الاجمالي في عام ٦٩/٧٠ نحو ٢٩٢٧ مليون جنيه بالاسعار الجارية ، وبلغت الصادرات من السلع والخدمات نحو ٤٢٥ مليون جنيه أي أن الصادرات قد ساهمت بنسبة ١٤٫٥ بالمئة

من الناتج القومي الاجمالي · أما اذا اخذنا الجانب الآخر وهو جانب الانفاق على الناتج القومي الاجمالي أو بعبارة اخرى التصرف فيه، فاننا نجد ان الانفاق على الواردات من السلع والخدمات قد بلغ ٥٤٧ مليون جنيه اي بنسبة ١٨ر٧ بالمئة من جملة الانفاق على الناتج القومي الاجمالي · فاذا انتقلنا الى ٧٠/٧١ نجد الصورة على الوجه التالي: جملة الناتج القومي الاجمالي ارتفعت الى ٣١٣٧ مليون جنيه ساهمت الصادرات من السلع والخدمات بمقدار ٤٤٢ مليون جنيه أي بنسبة ١٤ر٤ بالمئة اما الواردات من السلع والخدمات فقد بلغت قيمتها نحو ٦٠٠ مليون جنيه أو بنسبة ١٩ر٥ بالمئة من جملة الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي ·

ومعنى ذلك ان قيمة التجارة الخارجية بشقيها من الصادرات والواردات تربو على الالف مليون جنيه أو ما يزيد على ثلث الناتج القومي الاجمالي · فأي انفتاح اقتصادي اكثر من هذا ، أم أن المسألة مجرد شعارات ترفع ؟

ان رجل الشارع البسيط يعلم اننا نستورد القمح والدقيق والزيوت النباتية واللحوم فضلا عن الخامات ومستلزمات الانتاج والآلات والمعدات الانتاجية ، كما يعلم أننا نصدر جزءا كبيرا من القطن والارز وغزل ونسج القطن والموالح والبصل والبطاطس وغيرها من السلع الزراعية والصناعية ·

هذا عن التجارة الخارجية بشكل عام فماذا عن التوزيع الاقليمي لتجارتنا الخارجية وهو بيت القصيد من اتهامات الذين يرفعون شعار الانفتاح الاقتصادي ويحاولون الايهام باننا نتعمد قصر التعامل التجاري على دول المعسكر الاشتراكي ويريدون من مصر أن تنفتح على الدول الغربية ، فما هي الحقيقة ؟

وقبل أن نورد الارقام التي تكشف عن الوضع في هذا المجال لا بد من التعرض لنقطة تحتاج الى بعض التوضيح · فالمعروف ان التجارة الدولية هي أخذ وعطاء ، بيع وشراء ، تصدير واستيراد ، ولا يمكن ان تقوم على جانب واحد من هذين الجانبين الا في حالات نادرة ، حيث يأخذ تيار التبادل اتجاها واحدا الى حد كبير ، وذلك كما هو الحال بالنسبة الى اسرائيل حيث يعوض الفرق بين البيع والشراء بالاعانات والهبات

والتبرعات من جانب اليهود المقيمين خارج اسرائيل او من جانب حكومة الولايات المتحدة التي تمد اسرائيل بمعونات لا حدود لها · اما في الظروف العادية فان الدولة التي تريد ان تشتري من الخارج سلعا وخدمات لا بد لها ان تبيع في مقابل ذلك سلعا وخدمات من انتاجها · والمسألة في غاية البساطة فلكي نشتري سيارة من امريكا لا بد أن ندفع بالدولارات ولكي نحصل على الدولارات لا بد أن نبيع سلعة مصرية الى الامريكيين · ولكن ماذا يكون الموقف اذا لم يكن في امريكا من يريد شراء سلع مصرية ؟ ليس هذا مجرد احتمال أو افتراض ولكنه حقيقة واقعة · ان السلع التي نستطيع تصديرها من انتاجنا الفائض هي القطن والارز ، وامريكا تنتج القطن والارز وتصدرهما بكميات كبيرة ولا تستورد الا انواعا معينة من القطن الطويل التيلة وبكميات ضئيلة ، حددت منذ حوالي عشرين عاما ويجري توزيعها في صورة حصص على كافة البلاد التي تنتج تلك الانواع ومن بينها مصر والسودان والمكسيك وغيرها من الدول · وهي حصص ضئيلة لا تغني ولا تسمن من جوع ·

ان مشكلة الدول النامية ومن بينها مصر هي عدم قدرتها على ولوج اسواق الدول المتقدمة صناعيا لاسباب من بينها الحواجز الجمركية والقيود المفروضة على الاستيراد من الدول النامية كما هو الحال بالنسبة للسوق الاوروبية المشتركة التي تضع اشد القيود على استيرادها من دول العالم الثالث ، كما ان من بين تلك الاسباب ان الدول النامية لا تستطيع ان تنتج سلعا صناعية يمكنها ان تنافس بها صناعات الدول المتقدمة ، وذلك لانها لا تزال في أول مراحلها الصناعية وربما كان هذا من اكثر المبررات التي تلح على دول العالم الثالث في ضرورة التركيز على عمليات التصنيع عند وضع خططها الانمائية لان اعتمادها على تصدير المواد الخام لم يعد كافيا لاعطاءها حصة في التجارة العالمية سواء لان الدول المتقدمة نفسها من اكبر منتجي ومصدري المواد الخام كالحبوب واللحوم ، أو لان الدول المتقدمة تعمل باستمرار على تقليل اعتمادها على الخامات المستوردة · وما تلك الضجة التي قامت في دول العالم المتقدمة حول ازمة البترول ببعيدة عن الاذهان · فقد اكتشفت تلك الدول انها غفلت حتى الان عن تطوير مصادر للطاقة تكفيها عن الاعتماد على البترول المستورد وكانت نتيجة الازمة تخصيص بلايين الدولارات لكشف وتطوير مصادر جديدة للطاقة · ان المتتبع لبعض الصناعات مثل غزل ونسج القطن لا بد له أن يلاحظ الاتجاه الواضح في تحول هذه الصناعة من الغرب الى الشرق والدول النامية بصفة خاصة ، والارقام التالية تغني عن كل بيان :

الانتاج في بعض البلاد بالطن المتري للغزل ومليون متر مربع للمنسوجات

	غــــزل قطن		منسوجات قطنيه	
السنة	١٩٦٠	١٩٧١	١٩٦٥	١٩٧١
العالم	٧,٨٥٥٠٨٤	٨,٠٠٢٨٦٣	٤٧,٣٢٧	٤٣,٩٨٦
الولايات المتحدة	١,٩٥٨٣٠٠	١,٥٧٥١٠٠	١٠,٠٩٤	٦,٧٢٧
بريطانيا	٢١٩,٨٨١	١٣٢,٩٦٧	٩٥٩	٦٥٤
فرنسا	٢٨٨,٩٣١	٢٦٥,٧٤٦	١,٤٢٢	١,٣٤٢
إيطاليا	١٩٨,٣٤٣	١٥٥,١٧٥	٧٣٩	٨٨٤
الباكستان	٢٠٦,٦٤٥	٣٠٣,٧٩١	٧١٢	٨٦٠
مصر	١٣٨,٧٧٧	١٧١,٠٢٦	٥٧٥	٧٧٩
تشيكوسلوفاكيا	١٠٨,٠٧٨	١١٩,٠٥٥	٤٦٦	٥١١
الاتحاد السوفيتي	١,٢٩١٨٢٧	١,٤٩٥٤١٦	٥,٩٧٥	٦,٩٣٤

(المصدر : تطور الصناعة في العــــالم ، الجزء الثاني ــ بيانات انتاج السلع ، الفترة ١٩٦٢ ــ ١٩٧١ ــ الامم المتحدة) ٠

ان الاعتماد على تجارة المواد الاولية والخــــامات نتيجة لتقسيم العمل الدولي كما فرضته النظم الامبريالية الراسمالية معناه استمرار حالة التخلف التي يعاني منها العالم الثالث ، لأن التوســـع الصناعي يسير بمعدلات كبيرة وتسير صادرات العالم المتقدم بمعدلات ممـــاثلة ٠ ويكفي ان نعلم ان صادرات العالم باستثناء الكتلة الشرقية قد بلغت نحو ٢٨٠ بليون دولار في عام ١٩٧٠ كان نصيب الدول الصناعية منها اكثر من ٢٠٨ بليون دولار في حين كان نصيب الدول النامية لا يزيد كثيرا على ٥٤ بليون دولار ، وبعد عامين فقط أي في عام ١٩٧٢ ارتفع رقم صادرات العالم الى ٣٧٢ بليون دولار منها اكثر من ٢٧٥ بليـــون دولار نصيب البلاد الصناعية مقابل ٧٢ بليون دولار للدول النامية جميعها ٠ بل ان صادرات المانيا الغربية واليابان في عام ١٩٧٢ بلغت اكثر من ٧٥ بليون دولار أي ما يزيد على صادرات العالم النامي كله ٠

تلك هي الارقام وتلك هي دلالاتها ، فماذا عن موقف مصر ؟

ان المشكلة كما رأينا هي صعـــوبة الدخـــول في اسواق العالم الراسمالي وليست المسألة هي ان السلطات المصرية لا تريد ان تصـــدر سلعا الى تلك الاسواق ٠ فالقضية هي كيفية ايجـــاد الفــائض القليل للتصدير من الانتاج المحلي ثم محاولة ادخاله الى اسواق الدول التي نحتاج الى عملاتها ونحتاج الى الشراء من منتجاتهـــا ٠ أما أن نكتفي بمجرد رفع شعار الانفتاح فانه لا يحل المشاكل ، وكمية القطن ــ أو غيره من السلع ــ التي تستوردها الولايات المتحدة أو المانيا الغربية أو فرنسا لا يحددها انفتاح مصر أو عدم انفتاحها ، وانما يحددها ظروف أخرى كثيرة ليس هنا مجال الاستفاضة فيها ٠ ويــــكفي أن نقـــول ان النظام الاقتصادي في دول العالم الغربي يقوم على المشـــروعات الراسمالية الفردية ، وهذه تتحدد تصرفاتها بمقدار ما تتوقعه من مكاسب وارباح بغض النظر عن الاعتبارات الاخرى ، وان هذه المشروعات متى وجدت ان من صالحها شراء المنتجات المصرية فلن يمنعها عن ذلك أي مانع وان مجرد رفع شعار الانفتاح ليس كافيا لاغرائها على شراء القطن أو الارز المصري أو المنتجات الاخرى ٠

الارقام تفضح دعاة « الانفتاح »

والآن ما هي صورة التعامل الخارجي لمصر في عامي ٦٩/ ٧٠ ،

٧٠/٧١ ٠ ان الجدول التالي يعطي تلخيصا اجماليا للتوزيع الجغرافي لصادرات وواردات مصر :

القيمة بملايين الجنيهات المصرية

مجموعات الدول	الصادرات		الواردات	
	١٩٦٩/١٩٧٠	١٩٧٠/١٩٧١	١٦٦٠/١٩٧٠	١٦٧٠/١٩٧١
الدول العربية	٢٣,١	٣٠,٢	٢٠	٢٦,٥
« الافريقية	٩,٧	٧,٧	٣,٨	٦,١
« الاسيوية	٣٥,٤	٣٧,٧	٣٧,٧	٣٩,٥
الدول الاشتراكية في آسيا	٨,٥	١٠,٦	٧,١	٧,٨
الدول الاشتراكية في اوربا	١٩٠,٣	١٩٧,١	١٠١,٨	١٢٥,١
السوق الاوربية المشتركة	٣٥	٢٧	٧٩,٧	٨٢,٣
دول منطقة التجارة الحرة	١٠,٦	١٢,١	٢٦,٧	٣١,٥
دول اوربية أخرى	٩,٩	١٠,٢	١٦,٠	١٦,٣
الولايات المتحدة وكندا	٣,٨	٢,٧	٢٤,٧	٣٨,٦
دول أخرى	١,٨	٤,٠	٧,٣	٣٥,٧
المجموع	٣٢٨,١	٣٣٩,٣	٣٢٤,٨	٤٠٩,٤

ان الارقام السابقة ليست في حاجة الى تعـليق مطول ، فالجزء الاكبر من صادراتنا تستوعبه دول المعسكر الاشتراكي، والدول الاسيوية والعربية ـ وهي في مجموعها دول نامية ـ فالاتحاد السوفيتي والصين والهند تشتري القطن المصري والغزل والارز ٠ اما دول السوق الاوروبية المشتركة ودول منطقة التجارة الحرة في أوروبا والولايات المتحدة فانها

في مجموعها لم تستورد في عام ٧٠/٧١ اكثر من ٤٩ مليون جنيه مـن السلع المصرية في مقابل ١٩٧,١ مليون جنيـه صـادرات اتجهت الى الاتحاد السوفيتي ودول اوروبا الاشتراكية ٠ هذا عن الصادرات ، فماذا عن الواردات ٠

ان واردات مصر من مجموعة دول السـوق الاوروبية المشتركة ودول منطقة التجارة الحرة في أوروبا ومن الولايات المتحدة وكندا فـي عام ٧٠/١٩٧١ بلغت في جملتها اكثر من ١٥٢ مليون دولار ٠ أي اننـا في عام واحد قد استوردنا من تلك الدول ما يزيد على ثلاثة اضعاف مـا صدرناه اليها ٠ وطبيعي ان تكون النتيجة دائما هي عجز المعاملات بيننا وبين تلك الدول ٠

والسؤال البسيط هو كيف يتسنى لنا الانفتـاح على الشراء مـن الولايات المتحدة اذا كنا لا نجد وسيلة للحصول على الدولارات اللازمة للاستيراد منها ٠ لقد بلغت قيمة صادراتنا الى الولايات المتحدة وكنـدا حوالي ٢,٧ مليون جنيه في عام ٧٠/١٩٧١ ، ومع ذلك استوردنا منهـا سلعا بلغت قيمتها في نفس العام حوالي ٣٨,٦ مليون جنيه اي اكثر من ثلاثة عشر ضعفا ٠ فما هي الوسيلة اذن للحصول على المنتجات الامريكية اذا كانت السوق الامريكية مغلقة في وجه صادراتنا من ناحية وقدرتنا الانتاجية من ناحية اخرى لا تستطيع تلبية ما تطلبه الاسواق الامريكية من سلع كالبترول أو المطاط مثلا ٠ ان هذه المشكـلة لا يحلها ان نطلق قيود الاستيراد لكل من يشاء ، لان هذا الاطـلاق في حد ذاته هو أحد اسباب المشكلة القائمة الان ٠ فعندما انتهت الحرب العالمية الثانية كـان لمصر ارصدة استرلينية تزيد قيمتها عن ٥٠٠ مليون جنيه ٠ ولو كان هذا المبلغ قد وجه لاغراض التصنيع ولاقامة مشروعـات انتـاجية أو حتـى لتطوير صناعة البترول التي كانت موجودة أو محاولة الكشف عن حقول جديدة ، لربما كان الموقف قد تغير ٠ ولكن الذي حدث هو أن تلك الارصدة قد استنزفت بالاستيراد الاستهلاكي وفي الانفـاق على سيـاحة وسفر الاقطاعيين والرأسماليين في العهد الملكي ، فضـلا عن تهريب رؤوس الاموال ، مما كانت نتيجته عدم الاستفـادة منها في اقامة مشروعـات انتاجية تساعد على انتاج سلع قابلة للتصـدير ٠ لهذا لم يكن أمـام الحكومة بعد الثورة الا وضع القيود على استخدام النقد الاجنبي المتاح ومحاولة توجيهه لافضل الاغراض الممكنة ٠

ان الذين يرفعون شعار الانفتاح ويدبجون المقالات على صفحات الجرائد أهدافهم معروفة ولا يقصدون سوى تخريب الاقتصاد القومي ، واشاعة الفوضى ، وترك الحرية للرأسمالية الكبيرة الطفيلية للقضاء على منجزات الثورة سعيا وراء الارباح الخيالية التي يجنونها من عملياتهم التخريبية ·

سياسة تمليها المصالح القومية

وأخيرا نودّ أن نشير في ايجاز الى حقيقتين هامتين تتعلقان بتجارتنا الخارجية ونوعية معاملاتنا استيرادا وتصديرا مع مجموعتي الدول الغربية والدول الاشتراكية· وهاتين الحقيقتين يمكن الرجوع الى مصادرهما الرسمية وهما مدعمتان بالارقام :

الحقيقة الاولى يكشف عنها التركيب السلعي لتجارتنا الخارجية موزعة حسب المناطق والكتل السياسية · ومنها يتضح أن الجزء الاكبر من وارداتنا من السلع الاستهلاكية ياتي من دول اوروبا الغربية أو الولايات المتحدة الامريكية وربما كانت بعض هذه السلع من الضروريات مثل القمح ودقيق القمح والزيوت النباتية · وهي سلع رغم اهميتها الحيوية لغذاء الشعب الا أن دورها في التنمية الاقتصادية ضئيل ولا يتجاوز الاحلال محل انتاج آخر يمكن ان يوجه لاغراض اكثر جدوى من الناحية الاقتصادية ، كالقطن أو المنتجات التي تدخل في التصنيع مثلا · وفيما عدا ذلك نجد سلعا كمالية او شبه كمالية كالسيارات والملابس والعطور والادوات الكهربائية المنزلية مثل الغسالات والثلاجات والتليفزيونات وغيرها ·

وفي الناحية الاخرى يلاحظ أن اكثر وارداتنا من الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية يدخل في باب السلع الانتاجية سواء كانت آلات ومعدات انتاج أو كانت مستلزمات انتاج من خامات وسلع وسيطة· ولا حاجة بنا الى حصر لهذه السلع فالمصانع التي اقيمت بمساعدة الاتحاد السوفيتي وتم استيراد آلاتها ومعداتها منه أو من الدول الاشتراكية الاخرى مثل تشيكوسلوفاكيا او المانيا الديمقراطية أو بولندا كلها قائمة وتنتج وهي شاهد عيان على هذه الحقيقة · كما انأهم مستلزمات الانتاج كالخشب والورق وبعض خامات المعادن الاساسية يتم ايضا استيرادها من هذه المناطق وبتسهيلات في الدفع وضمن اتفاقيات طويلة الأمد ·

أما الحقيقة الثانية فهي تتعلق بجانب الصادرات وتكمل ما سبق أن ذكرناه من أن السلعة الاولى في قائمة صادراتنا وهي القطن اصبحت لا تجد سوقا رائجة في دول أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة الامريكية بسبب تحول الصناعة هناك الى استخدام الالياف الصناعية · ولذلك صارت الاسواق الكبرى المفتوحة أمامنا لتصدير القطن هي الدول الاشتراكية والدول النامية في آسيا ·

والحقيقة التي نريد اضافتها في هذا الصدد هي أن دراسة اجريت في الجهاز المركزي للمحاسبات ونشرت في تقاريره الرسمية ، يتضح منها ان شركات تصدير القطن التابعة لمؤسسة القطن في مصر تربح من تصدير القطن الخام الى الدول الاشتراكية اضعاف ما تربحه من التصدير الى دول غرب أوروبا ، فقد ثبت من الدراسة ان الربح من عملية فرفرة القطن يبلغ اكثر من عشرين جنيها في البالة الواحدة المصدرة الى دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي في حين انها لا تزيد عن اربعة جنيهات في حالة القطن المصدر الى دول أوروبا الغربية ·

★ ★ ★

يتضح من العرض السابق ـ المدعم بالارقام ـ أن الانفتاح على العالم ليس جديدا ، وأن السياسة التي اتبعت في الماضي وفي ظل الحكم الوطني كانت تمليها مصالح البلاد وتتسق الى حد كبير مع متطلبات التطور والتنمية على اساس الاستقلال الاقتصادي والسيادة القومية ·

أما دعاة « الانفتاح » الجدد ، فهم ينشدون انفتاحا من نوع خاص « انفتاح » على الاحتكارات الامبريالية وحدها ، ليتحولوا الى وكلاء وسماسرة لرأس المال الاحتكاري الغربي ، لا يعنيهم في شيء الاستقلال الوطني والاقتصادي أو تصنيع البلاد وتنميتها بما يخدم المصالح القومية، وانما كل ما يريدون هو استعادة نفوذهم وسيطرتهم على حساب الشعب والجماهير الكادحة ·

آفاق سياسة الانفتاح
على الاستثمارات الاجنبية

خليل ناصيف

الحديث عن استثمـــــار رؤوس الاموال الاجنبية في مصر قديم والتجربة معه أيضا قديمة • فاذا عدنا بالذاكرة الى تاريخ مصر الحديث وخاصة في النصف الاول مـــن هذا القرن وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليه امكننا أن ندرك مدى الاضرار والتخريب والاستنزاف الذي عانى منه الاقتصاد المصري نتيجة سيطرة الشركات والبنوك الاجنبية على وجوه النشاط المختلفة • ولا ينسى أحد ارتبــــاط هذه السيطرة بالوجـــود الاستعماري والاقطاعي وقيام حلف مقدس بينها يستهدف الابقــاء على البلاد في حالة متردية من التخلف الاقتصادي والاجتماعي •

وبقيام ثورة يوليه وتقليم أظافر الاقطاع والرأسمالية الكبيرة وبدء الصراع مع الاستعمار وضحت الخطورة الشديدة في بقاء السيطرة الاجنبية على وجوه النشاط الرئيسي في البلاد فكانت حـــركة التمصير الكبرى بدءا بتأميم قناة السويس وانتهاء بقرارات التأميم في أوائل الستينات • ولم تعمد الثورة الى المواجهة الكاملة مع رؤوس الامـــوال الاجنبية الا بعد ان منحتها الفرص المتوالية والتشريعات المشجعة ولكن دون جدوى • ويكفي أن نذكر انه في خلال السنوات الاخيرة صدرت عدة تشريعات واتخذت عدة اجراءات تستهدف حماية وتشجيع رؤوس الاموال العربية على الاستثمار في مصر ، فقـــد انشئـــت هيئـــة استثمـــار المـــال العربي والمناطق الحرة بموجـــب القـــانون رقم ٦٥ لسنـــة ١٩٧١ الـــذي ميز الاموال العربية عن الاموال الاجنبية حيث جعل للاولى حق الانتفاع

بالمزايا الواردة في القانون بمقتضى قرار من مجلس ادارة الهيئة في حين قيد هذا الحق بالنسبة للاموال الاجنبية بأن جعله بمقتضى قرار مـــن رئيس الجمهورية ، بعد موافقة مجلس الوزراء •

وعقدت مصر معاهدة مع الكويت في ٢ فبراير سنة ١٩٦٦ تضمنت نصوصا تحدد المعاملة الموضوعية للاستثمارات الكويتية في مصر ، وانشئت لجنة ثنائية لهذا الغرض • وابرمت مصر اتفاقيات ثنائية مـــع المملكة العربية السعودية والكويت ولبنان لتسوية آثار تأميم ممتلكات رعاياها ولانهاء الحراسة عليها كما تضمنت الاتفاقيات مقادير التعويض وطريقة سدادها •

كذلك عقدت مصر اتفاقية ثنائية مـــع الولايات المتحدة لضمان الاستثمـــارات الامريكية وكان ذلك في سنة ١٩٦٣ ومثلهـــا بشأن الاستثمارات الالمانية والسويسرية في عام ١٩٧٣ وذلك ضمن برامـــج ضمان استثمارات تلك الدول •

واشتركت مصر في التوقيع على اتفاق تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الاموال بين دول الجامعة العربية الذي حددت بموجبه الاجراءات الخاصة بحركات رؤوس الاموال بين الدول المشتركة في الاتفاق • وفضلا عن ذلك فان الاتفاقية التي توصل اليهـــا مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في عام ١٩٧٠ بشأن استثمار رؤوس الاموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية والتي تم تعديلها أخيرا بما يحظـر تماما تاميم الاستثمارات العربية في الدول الاعضـــاء • ويدخل في هذا المجال مشروع الاتفاقية العربية الخاصة بانشاء مركـز عربي لتسوية منازعات الاستثمار بين الدول العربية الاعضاء وبين المستثمرين العرب وهي التي أعدت على نسق الاتفاقية التي أعدها البنك الدولي للانشـــاء والتعمير في عام ١٩٦٥ باسم اتفاقية منازعـــات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الاخرى • وقد صدقت مصر على هذه الاتفاقية الدولية واصبحت ملتزمة بها • واشتركت مصر مع الدول العربية في التوقيـــع على اتفاق المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في سنة ١٩٧١ •

كذلك اشتركت مصر في عدد من الاجهزة المالية المشتركة مع دول اخرى اوربية وذلك بهدف تشجيع الاموال الاجنبية على تمويل المشروعات المصرية أو العربية وخاصة نشاط التجارة الخارجية ، والمثال على ذلك

البنك العربي الافريقي والبنك المصري الدولي للتجارة الخارجية والتنمية .
وكل هذه انما تشير الى الجهود الكثيرة التي بذلت دون جدوى في سبيل حفز وتشجيع رؤوس الاموال على الاستثمار في مشروعات انمائية في مصر وقد ذكرناها كمقدمة لا بد منها قبل التعرض للقانون الاخير الذي صدر بشأن استثمار رأس المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة وذلك لكي ندلل على ان المسألة ليست مجرد اصدار تشريعات أو انشاء اجهزة أو بنوك او هيئات استثمار بقدر ما هي توفر الظروف الموضوعية اللازمة .
فالاعتقاد بأن مجرد توفر الاموال لدى بعض العرب يكفي بأن يخلق منهم طبقة بورجوازية تقود عملية التنمية حتى على النمط الرأسمالي الذي تحقق في أوروبا في القرن الثامن عشر ، اعتقاد لا يقوم على أساس سليم من المعرفة بحقيقة الظروف التي تحققت فيها نهضة أوروبا الصناعية .

صحيح ان مصادر تمويل التصنيع توفرت نتيجة وجود العمل الرخيص من ناحية والمواد الخام الرخيصة المستنزفة من المستعمرات من ناحية اخرى غير ان **وفرة الاموال** لم يكن وحده كافيا لو لم توجد معه العقلية التجارية وروح المغامرة والنشاط وكلها صفات تجمعت نتيجة فترة طويلة من التعامل التجاري والصناعي النشيط والمتمرس . وهذه صفات لا يكاد يكون لها وجود فعال في الدول العربية الغنية ومن هنا نقول ان قيادة عملية التنمية الاقتصادية على النمط الرأسمالي أمر لا يمكن أن يتحقق في المنطقة العربية في الظروف الموضوعية القائمة .

اما اذا كان المقصود هو تقديم قروض حكومية من الدول العربية الغنية الى حكومة مصر فهذا لا يحتاج الى قوانين وتشريعات للتشجيع أو للضمان لان المسألة تنحصر أولا وأخيرا في العلاقات السياسية السائدة وهذه قضية مختلفة تماما ولا تعالج على هذا النحو . ومع ذلك سنحاول أن نلقي نظرة على التشريع الجديد الذي صدر في مصر أخيرا وهدفه جذب رؤوس الاموال العربية والاجنبية للاستثمار عن طريق الحوافز والتشجيع والحماية التي كفلها ذلك القانون .

قانون استثمار رأس المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة :

يبدأ القانون بتحديد مفهوم المال المستثمر فيذكر انه يشمل النقد الاجنبي الحر المحول بالسعر الرسمي ثم يلي ذلك الآلات والمعدات

ووسائل النقل والمواد الاولية ثم الحقوق المعنوية كبراءات الاختراع والعلامات التجارية ثم مصروفات الدراسة والبحوث ثم الارباح التي يحققها المشروع ثم قيمة الاوراق المالية المصرية التي يتم الاكتتاب فيها أو التي تشترى من أسواق الاوراق المالية ثم قيمة شراء الارض التي يتم تشييد عقارات عليها طبقا لاحكام القانون نفسه .

وبغض النظر عن التكرار في المعنى بالنسبة لكافة العناصر التي يتم شراؤها بالنقد الاجنبي المحول فان المشكلة الاساسية بالنسبة لعناصر الاستثمار المختلفة ـ كالآلات والمعدات والحقوق المعنوية والبراءات وقيمة الاوراق المالية المصرية وقيمة شراء الاراضي نقول ان المشكلة الرئيسية هي أسس التقدير والتقييم واحتمالات التلاعب والاساليب الفنية لتحديد القيمة وهي أساليب يتقنها المحاسبون المحترفون . وهنا يتسع المجال للتهريب ويفتح الباب على مصراعيه لرفع القيمة او بخسها بحسب الاحوال . فما هي مثلا الاسس التي يتم بها تقدير قيمة الآلات والمعدات وبراءات الاختراع ومن الذي يضمن الا يغالي المستثمرون في قيمتها عند الدخول واصطناع الفواتير وعقود الشراء الوهمية ؟

لقد عانينا من هذه الالاعيب الكثير وربما كان هذا أحد الاسباب الرئيسية التي دعت الى تأميم التجارة الخارجية ، استيرادا وتصديرا واحتكار التعامل في النقد الاجنبي للدولة . لقد كان الرأسماليون المصريون يبيعون القطن الى الخارج بأسعار تقل عن قيمته الحقيقية ويتم تحويل هذه القيمة المخفضة عن طريق الاجهزة المصرفية الرسمية للدولة وتحت نظر رقابة النقد الاجنبي في البنك المركزي المصري ، ثم يتم من الخلف تحويل الفروق لصالح المصدر المصري وتودع قيمتها لحسابه في البنوك الاجنبية في سويسرا وفرنسا وبريطانيا . وبالعكس في حالة الاستيراد كانت السلع المستوردة من الخارج تقدم بأسعار تزيد عن حقيقتها وتسجل الاسعار الوهمية في فواتير الشراء وفي عقود البيع ، وتفتح الاعتمادات بالمبالغ المتضخمة ويتم تحويل النقد الاجنبي الى الخارج بما يزيد كثيرا على قيمة السلع المستوردة وطبيعي ان الفرق كان يودع لحساب التاجر المصري أو الاجنبي الذي كان يتولى عملية الاستيراد .

ان الخطر موجود والاحتمال قائم ولا يوجد ما يضمن الا يتم

تقدير اثمان وهمية للمعدات التي سيجري ادخالها الى مصر بنفس طرق التحايل التي كانت تتم في الماضي · كذلك يمكن أن يحدث العكس في حالة شراء الاوراق المالية المصرية او الاراضي التي سيتم شراؤها بواسطة المستثمر الاجنبي فيقدر لها ثمن بخس يقل عن الواقع ويتم تهريب الفرق لصالح البائع المصري ·

من الممكن القول بأن هذه العملية ستكون تحت اشراف ورقابة الهيئة العامة لاستثمار رأس المال العربي والاجنبي وهذا صحيح ولكن الم تكن الرقابة على النقد الاجنبي موجودة في الخمسينات ومع ذلك تم تهريب الملايين من الجنيهات المصرية من خلال عمليات الاستيراد والتصدير ·

فاذا تركنا هذه النقطة وانتقلنا الى التعرف على أنواع النشاط التي نص القانون على السماح بها لرؤوس الاموال الاجنبية والعربية فاننا نلاحظ أولا ان القانون يقضي بأن الهدف من استثمار المال العربي والاجنبي هو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اطار السياسة العامة للدولة وخطتها القومية · فهل حقيقة ستكون الاموال الاجنبية والعربية في خدمة أهداف التنمية ؟ وهل يمكن أن تعمل حقيقة في اطار السياسة العامة للدولة وخطتها القومية ؟ ان البديهيات التي تحدثت عنها نظريات التنمية الاقتصادية في العالم المتخلف والتي ايدتها التجارب العملية طوال ربع القرن الماضي تقول بأن رأس المال الخاص لا يمكن أن يكون اداة في التنمية لسبب بسيط هو ان رأس المال الخاص يهدف الى الربح · ومشروعات التنمية لا يمكن أن تعطي عائد الا في الاجل الطويل وبنسبة ضئيلة لا ترضي مطامع أصحاب الاموال · فأين هو رأس المال الخاص الذي يقدم على الاستثمار في مشروعات القوى (باستثناء البترول لظروفه الخاصة) او في مشروعات التصنيع الثقيل أو في مشروعات استصلاح الاراضي أو بناء الجسور أو الطرق أو السدود؟ ان سعر الفائدة على القروض قصيرة الاجل في سوق لندن المالية يصل في الوقت الحالي الى ١٣ ٪ فأين هو المشروع الانمائي الذي يحقق ربع أو ثلث هذا العائد ؟ ثم ان البلاد النامية تحتاج الى استثمارات تتكامل فيها الخبرة والمعرفة الفنية مع الاموال فأين هي الخبرة أو المعرفة الفنية المتوفرة لدى الدول العربية حتى يمكن انتظار الاستفادة منها في مشروعات التنمية في مصر ·

ان القانون يعدد المجالات التي يسمح فيها للاستثمارات بالعمل فيذكر التصنيع والتعدين والطاقة والسياحة والنقل واستصلاح الاراضي البور واستزراعها ، ومشروعات الاسكان فوق المتوسط وشركات الاستثمار وبنوك الاعمال وبنوك الاستثمار والبنوك التجارية· وواضح من القائمة الطويلة التي ذكرنا بعضها أعلاه ان **المجالات الوحيدة التي يمكن أن نتصور اقبال الاموال العربية أو الاجنبية على الدخول فيها ستكون هي الاسكان فوق المتوسط ومشروعات السياحة بالنسبة للاموال الاجنبية ·**

وبغض النظر عن الاعتبارات القومية المعمول بها في معظم بلدان العالم والمطبقة بالنسبة للمصريين في العديد من البلدان العربية التي تمنع الاجنبي من التملك فيما يتعلق بالاراضي الزراعية أو السكنية ، فان اقامة عمارات فاخرة في أحياء القاهرة الراقية لن يحل شيئا من مشاكل البلد ولن يحقق التنمية التي يستهدفها القانون· ولن تصنع المعجزة التي يبشر بها دعاة الاستثمارات العربية والاجنبية · وواضح من ذلك الحقائق التالية :

- ان القطاع العام هو الاداة الاساسية للتنمية وهو الذي يتولى المشروعات الاساسية التي لا يقدم عليها غيره ·
- انه هو وحده الذي يمكن أن يلتزم بالخطة التزاما مباشرا ·

فكيف يمكن أن ننتظر في ظل هذه الظروف أن تعمل رؤوس الاموال الاجنبية على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اطار التخطيط كما جاء بنصوص القانون ؟

وفيما يتعلق بالاستثمارات المالية يلاحظ ان القانون ركز كثيرا على قيام اشكال متعددة من هذه الانشطة ولا ندري الحكمة من ذلك فقد سمح بقيام شركات الاستثمار التي تهدف الى توظيف الاموال في المجالات التي نص عليها القانون ، بمعنى أن تأتي رؤوس أموال عربية أو أجنبية لكي توظف في منشأة تقوم بأعمال الاستثمار المالي · وهذه المنشأة تقوم بالتالي بتوظيف أموالها في بناء العقارات أو أعمال السياحة أو غير ذلك من المشروعات · ولا ندري ما هي الحكمة من هذا التوظيف المركب؟ وطالما ان القانون يسمح للاموال الوافدة بأن تستثمر مباشرة في بناء عمارة او فندق فما هي الفائدة التي تعود على البلاد من توسيط جهاز

استثمار مالي ؟ وهل القصد من ذلك تكرار دفع العائد مرتين ، مرة الى جهاز الاستثمار في صورة فائدة مقابل الاموال المقرضة ، ومرة في صورة ربح المستثمر المباشر . وفي كلتا الحالتين تنطبق القواعد الخاصة باعادة اخراج الاموال المستثمرة. فهذا النوع المركب من الاستثمار يؤدي الى الاستنزاف المزدوج، واستخدام هذه الالاعيب اللولبية من أساليب الرأسمالية المالية فهو أمر يثير الشك .

وقد ذكرنا ان القانون ركز كثيرا على الاستثمارات المالية . ونوضح فنقول انه الى جانب شركات الاستثمار فقد سمح القانون بقيام بنوك للاستثمار وبنوك للاعمال وشركات لاعادة التامين واعطاها الحق في أن تقوم بالعمليات التمويلية الاستثمارية بنفسها سواء تعلقت بمشروعات في المناطق الحرة أو بمشروعات محلية أو مشتركة أو او أجنبية مقامة داخل جمهورية مصر العربية . وكذلك لها أن تقوم بتمويل عمليات تجارة مصر الخارجية .

وفي رأينا انه باستثناء عمليات اعادة التامين فان انشاء بنوك استثمار اجنبية أو بنوك أعمال أجنبية ينطبق عليه ما ينطبق على شركات الاستثمار التي أشرنا اليها فيما سبق من ان العملية مجرد تكرار للاستثمار يذكرنا بأساليب الرأسمالية المالية التي اصبحت هي الاخطبوط المسيطر على اقتصاديات الدول الكبرى .

وفضلا عن كل ما سبق فان القانون سمح بقيام بنوك تجارية تقوم بعمليات مصرفية بالعملة المحلية ، بينما نحن نعلم ان البنوك التجارية المصرية لديها طاقة عاطلة في الوقت الحاضر ، وبها سيولة لا تدري كيف تتصرف فيها ، خاصة وان ملكية الدولة للبنوك وسيطرتها على سياستها النقدية والائتمانية تجعل عملية خلق الائتمان مرنة الى أقصى حد وتكاد عملية التوسع النقدي أن تكون بغير حدود سوى ما يمكن أن تضعه السلطات النقدية من قيود على تصرفها لمنع حدوث التضخم النقدي . فالمعروف ان خلق مديونية على الحكومة باي مقدار أمر ميسور ويستطيع البنك المركزي أن يزيد من كمية النقود التي يضعها تحت تصرف الاقتصاد القومي حتى مع القيود التي فرضها صندوق النقد الدولي على الحد الاقصى للائتمان والتي يتم تجاوزها بسهولة . فأمام كل هذا يمكن القول بأن عملية خلق الائتمان بالعملة المحلية أمر ليس هناك ما يبرر اعطاءه

لبنك أجنبي ، خاصة اذا علمنا بأن هذا البنك قد **استثني بنفس القانون من كل رقابة يفرضها البنك المركزي والسلطات النقدية للبلاد حيث تم استثناء البنوك التي تنشأ بموجب هذا القانون من الخضوع لاحكام قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ وكذلك من احكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للرقابة على النقد .**

واضح من هذا ان البنوك الاجنبية التي ينتظر أن تنشأ بمقتضى هذا القانون الجديد ستكون حرة في مباشرة أعمالها دون اية قيود على السيولة أو نسب الاحتياطي أو أنواع الاستثمارات الامر الذي يعطيها قوة رهيبة يمكن أن تستخدمها في تدمير الاقتصاد المصري متى تركت دون أي تدخل أو رقابة .

والمعروف ان البنك المركزي المصري هو الذي يحدد حجم الائتمان وكمية النقود عن طريق السيطرة التي يمنحها له قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ والتي تمكنه من تغيير نسب السيولة والاحتياطي والدخول في السوق المفتوحة والقيام بعمليات الاقراض والاقتراض مع البنوك التجارية وكل ذلك بهدف تحديد حجم الائتمان وكمية النقود في التداول عند المستوى الذي يكفي لتسيير حركة النشاط التجاري ولا يؤدي الى التضخم أو يعمل على احداث الانكماش . وطبيعي ان وضع تلك السلطة في يد البنك المركزي تحت اشراف وزارة المالية والاقتصاد وفي حدود الخطة المالية والائتمانية المقررة وفي نطاق الضوابط والقيود التي تفرضها القوانين الاخرى ، انما يشكل عنصر الامان اللازم لادارة السياسة المالية والنقدية للدولة ادارة سليمة . أما ان تترك بعض القطاعات للتأثير على حجم النقود والائتمان بهذه الصورة ودون أي رقابة من السلطات المسئولة فأمر له خطورته الكبرى ، **ولا تكاد توجد دولة واحدة سواء في العالم الاشتراكي أو في العالم الرأسمالي الا وتجعل للسلطة النقدية المسئولة الحق الكامل في التدخل في الاسواق النقدية لمنع انحرافات البنوك من التأثير تأثيرا سيئا على الاحوال الاقتصادية .**

والى جانب هذه الاستثناءات من احكام القوانين التي شرعت لحماية الاقتصاد الوطني من اعمال التخريب التي كانت تمارسها رؤوس الاموال الخاصة الاجنبية والمصرية ، فان القانون الجديد قدم مزيدا من الاعفاءات والامتيازات مما قد يكون له اثار سيئة على بقية الوحدات

العاملة في ميدان النشاط الاقتصادي . فقد اعفيت الاستثمارات المقامة طبقا للقانون من التقيد ببعض الاحكام الخاصة بشركـــات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة فيما يتعلق بتوزيع الارباح الصافية . كما اعفيت من احكام القوانين المنظمة للحد الاعلى للاجور والمرتبات والمكافآت مما يجعلها في وضع متميز تستطيع معه جذب الكفاءات العاملة في بقية قطاعـــات النشاط القومي وحرمانها من خدماتها ، فوق ما لذلك من تاثير نفسي سيء على العاملين في تلك القطاعات بسبب ما سيحدث من فوارق شـــاسعة في الاجور والمرتبات بين العاملين في المشروعات الجـديدة المميزة والعاملين فـي المشروعات القائمة التي تخدم الاقتصاد القومي في صبر وصمت وكأنه لم يبق الا مواجهتها بهذا التمييز الصارخ ·

كذلك استثنيت الاستثمارات الجديدة من القيود الخاصة بالرقابة على النقد اذا تمكنت من الاستكفاء الذاتي بمعنى ان صادراتها مـــن المنتجات تغطي قيمة وارداتها من الخارج مما يتيح لها التصرف في حصة النقد الاجنبي المتبقية لديها · والفائدة من هذه الاستثمارات لن تعود الى البلاد ، طالما ان الفائض من حصيلة النقد الاجنبي المتاحة لها لن تكون في خدمة الاقتصاد القومي بشكل عـــام · وينطبق نفس المبدأ علـــى الاستثمار في العقارات التي يتم تاجيرها بالنقد الاجنبي فقد سمح لهـا بتحويل صافي العائد بالكامل أما العقارات التي تدفع اجرتها بالعملـة المحلية فقد سمح لها بتحويل نسبة ٦٪ من المال المستثمر ·

وفضلا عن ذلك فقد اعفيت المشروعات من الضريبة العامة علـى الايراد على الارباح التي توزعها بحد أقصى قدره ٥٪ من قيمة المـــال المستثمر وكذلك اعفيت الفوائد المستحقة عـلى القروض الخارجية التي يعقدها المشروع من جميع الضرائب والرسوم · ويسري ذلك الاعفـاء على فوائد القروض التي يمول بها الجانب المصري نصيبه في المشروع ·

ولا يمكن للمشروعات العاملة في قطاعـــات النشاط الاقتصادي الاخرى الوقوف أمام منافسة من هذا القبيل ، تتاح فيهـا للمشروعات الجديدة مزايا غير اعتيادية ، يقابلها في نفس الوقت تضحيات هائلة من جانب تلك المشروعات العاملة في القطاع العام الذي تحمل أعبـــــاء الصمود وأعباء التنمية وأعباء الحرب وأعباء العمالة الكاملة وأعبـــاء

تثبيت الكثير من أسعار السلع لتكون في متناول يد الجماهير · وبعد ذلك المطلوب من القطاع العام أن يقدم الاستثمارات في الانشطة الاساسية التي لا تربح وأن يهيىء البيئة الاستثمارية التي تساعـــد الاستثمارات الاجنبية والعربية على جني الارباح وأن يبقى هو مثـــل البقرة الحلوب يجني الاخرون لبنها ويحمل هو الاعباء ، فكيف يستقيم ذلك وهل مـــن المعقول أن تستمر ظروف كهذه في داخل اقتصاد وطني واحد ؟

قانون الاستثمار .. إنتهاك للميثاق الوطني وتفريط بالسيادة القومية

مجدي كامل المصري

دشن الدكتور عبد العزيز حجازي النائب الاول لرئيس الوزراء عهده بانجاز القانون الخاص بمشروع « الاستثمارات المالية العربية والاجنبية » الذي نوقش في اللجنة الخاصة يوم ٦ مايو ، وعرض على مجلس الوزراء في جلسة ٨ مايو ثم احيل الى مجلس الشعب لاصداره ·

والواقع ان المشروع الحالي يتضمن تعديلات واضافات على التشريعات المماثلة التي صدرت في سبتمبر ١٩٧١ بهدف تشجيع رأس المال الاجنبي والعربي ، وكفلت له امتيازات كبيرة ، كالاعفاء من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات والتيسيرات الخاصة بتحويل الارباح ، وتصفية المشروع واسترداد رأس المال ، وعدم التقيد بالقوانين الاقتصادية التي تخضع لها الشركات والمؤسسات الوطنية ·

وتكشف هذه التعديلات الجديدة عن حقيقة ان رأس المال الاجنبي والعربي لا يكتفي بالتيسيرات السابقة ، ويطالب بمزيد من « الضمانات والتسهيلات » ويفرض شروطه · ورغم حرص الاعلام المصري على اخفاء حقيقة ما يجري وراء الكواليس ، ويكتفي بالتعميمات والصياغات الغامضة ، مصحوبة بحملة صاخبة مكثفة عن الرخاء والازدهار المتوقع ، وآلاف الملايين من الدولارات التي ستتدفق لتحيل « جحيم النظام الناصري » الى جنة تجري من تحتها الانهار ، فقد تسربت الانباء عن شروط يتمسك بها البنك الدولي وصندوق النقد ووزارة الخارجية

الامريكية وتقضي بتخفيض الجنيه المصري والغـاء اتفاقيات الدفع المعقودة بين مصر والدول الاخرى ، بالاضافة الى مطالب الاحتكارات الاجنبية ورؤوس الاموال العربية الخاصة برفض تمثيل العمال في مجالس الادارة وحقهم في نصيب من الارباح ، والاهم من ذلك الاصرار على حق المؤسسة الاجنبية او المشتركة في فصل العمال وتصفية المشروع واستعادة رأس المال ، حينما ترغب في ذلك وبدون قيود ·

وفي مقدمة ما يتوخاه رأس المال الاجنبي والعربي العمل على تغيير السياسة الاقتصادية التي ارسى قواعدها عبد الناصر ، واجراء انقلاب في البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية القائمة ـ راسمالية الدولة الوطنية ـ للانتكاس بها الى الطريق الراسمالي التقليدي لاقتصاد « حر » يسيطر عليه القطاع الخاص ·· اقتصاد تابع ، ملحق بالسوق الراسمالي العالمي ·

وقد ترك لبعض الصحفيين والاقتصاديين المحليين وساسة العهد الملكي ـ علي امين، القيسوني ، ابو شادي ، سابا باشا حبشي ، وحيد بك رافت ، زهير بك جرانه ، احمد ابو الفتح ·· الخ ، تركت لهم مهمة الدعوة « للثورة » الاقتصادية الجديدة !

ونقدم فيما يلي بعض النماذج على سبيل المثال لا الحصر :

ـ « انشاء السوق الموازنة ينبغي ان يتبعه الغاء كافة القيود الرقابية على التعامل في النقد الاجنبي على مراحل ، واقامة سوق حرة للنقد الاجنبي يتحدد فيها سعر الصرف على اساس العرض والطلب دون تدخل السلطات النقدية ·· » (عصام رفعت ، السياسة ٧ ـ ٩ ـ ٧٣) ·

ـ في مزايا البورصة ـ سوق الاوراق المالية ـ انها «تسمح بتداول الاسهم الخاصة بالاستثمارات الاجنبية في مصر بالعملات الحرة ، فيستطيع المستثمر ان يبيع اسهمه الى مستثمر آخر ·· » « تضمن للمستثمر اذا اراد ان يتخلص من استثماره في اي وقت وان يفعل ذلك بدلا من الانتظار خمس سنوات » (القانون السابق كان يسمح بتصفية

المشروع على ان يتسلم المستثمر رأس ماله في دفعات سنوية خمس) (القيسوني ٢ ـ ٥ ، الاهرام) ·

ـ « ضرورة تعديل التشريعات العمالية القائمة ، بحيث يكون لرب العمل الحق في فصل العامل غير المنتج او الذي يزيد عن حاجة العمل » (د· فؤاد سلطان ، الاهرام الاقتصادي ١٥ ـ ٨ ـ ٧٣) ·

ـ الاهرام الاقتصادي ايضا يدعو الى « تعويم الجنيه المصري » و « تجميد المديونية الخارجية سواء القروض الطويلة او المتوسطة الاجل » ، « الغاء اتفاقيات الدفع» ، « سياسة انفتاح يحل فيها الاستثمار الاجنبي محل القروض والعون » ·· الخ ·

ـ وتبنت لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب هذه الاتجاهات ، فدعت في ردها على مشروع الميزانية العامة الى بيع ٤٩٪ من اسهم شركات القطاع العام الى رأس المال الخاص العربي والمصري ، ثم اعادة فتح البورصة وانشاء سوق للصرف الاجنبي تضمن حرية تحويل الارباح الى الخارج بعيدا عن القيود ·

البنوك والاحتكارات الاجنبية تستعيد المواقع التي فقدتها

ان اهم انجاز حققه النظام الناصري في المجال الوطني هو تاميم البنوك وشركات التامين واخضاعها لسيطرة الدولة ، باعتباره دعامة التحرر الاقتصادي وحجر الزاوية في تخليص الاقتصاد المصري من سيطرة الاحتكارات الاجنبية والهيمنة الامبريالية ، وقد اكد الميثاق الوطني على هذه الحقيقة بصفتها من المقومات الاساسية للسيادة الوطنية .

ويجيء قانون الاستثمار لينتهك هذه القاعدة بنصه على «السماح بانشاء بنوك الاستثمار وبنوك الاعمال وشركات التامين التي يقتصر نشاطها على العمليات التي تتم بالعملات الحرة ، ولا تقوم بالعمليات التي تتم بالعملة المحلية الا اذا كانت في صورة مشروعات مشتركة مع رأس مال مصري محلي » وانه « يجوز ان ينفرد رأس المال العربي او الاجنبي في مجالات بنوك الاستثمار وبنوك الاعمال متى كانت فروعا

تابعة لمؤسسات مركزها الرئيسي في الخارج » (اهرام ٧ ـ ٥) ٠

وكان الدكتور عبد العزيز حجازي قد ادلى بتصريح للاهرام (٢١ ـ ٥) ردا على سؤال حول السماح لرأس مال مصري بفتح بنوك ، فقال « في ظل قانون رأس المال العربي اقدر افتح بنوك زي ما انا عاوز ٠٠ » واضاف بانه يدرس اجازة هذا الوضع من الناحية الميثاقية والدستورية!

والسماح بسوق للصرف الاجنبي تضمن حرية تحويل الارباح الى الخارج بعيدا عن الرقابة مما يقضي على احتكار الدولة او سيطرتها على التجارة الخارجية وتركيزها لحصيلة النقد الاجنبي تحت أيديها لتخطيط الاستيراد ، بالاضافة الى اثاره الضارة على ميزان المدفوعات وما تؤدي اليه من نزيف للثروة الوطنية الى الخارج ٠ وهو ما يتعارض ايضا مع المقومات الاساسية للسياسة الاقتصادية الوطنية ومع الميثاق الوطني٠

والبورصة ليست كما يدعي البعض سوقا حرة تعكس وتعبر عن الاوضاع الحقيقية للشركات ، وانما سوقا للمضاربة تتحكم فيها اقلية تتلاعب بمصالح صغار المساهمين وبالمصالح القومية، وقد سبق للسلطة الناصرية ان الغت البورصة بعد ان اكتشفت دورها في تخريب الاقتصاد، والمضاربة على النظام نفسه ٠

تلك هي بعض عناصر السياسة الاقتصادية الجديدة و «الانفتاح» على الاقتصاد الرأسمالي التي تؤدي بالضرورة الى دفع البلاد في طريق التبعية للسوق الامبريالية واستعادة الاحتكارات الغربية للمواقع التي فقدتها ، وفتح الابواب على مصراعيها لتحويل مصر الى سوق «حرة» كبيرة تتمتع فيها رؤوس الاموال الاجنبية والمحلية المرتبطة بها التابعة لها بكل الحقوق والامتيازات ، والسيطرة والتسلط ، لتدمير التركيب الوطني للاقتصاد المصري ولتضخيم قطاع التجارة والمال والخدمات على حساب القطاعات الانتاجية ، وما تؤدي اليه هذه السياسة من التضخم المالي والغلاء وتدهور مستوى معيشة الجماهير الشعبية واستنزاف قوة عملها ٠

الفرق بين تبادل المنفعة والقبول بالسيطرة

وتحاول السلطة المصرية وابواق دعايتها تصوير الامر وكأن الخلاف يدور حول موضوع الاستعانة برؤوس الاموال الاجنبية من

عدمه ! وتحمل على السياسة الناصرية ، وكأنها كانت تتوخى مخاصمة رأس المال الغربي والعربي دون مبرر او سبب ، تحركها نزعات حقد وعداء متأصل للقطاع الخاص «المظلوم المغدور به» ! وهو تزييف للتاريخ وتجن على الناصرية وتضليل مبتذل : ـ

ـ فقد عملت السلطة المصرية بعد الثورة على جذب رؤوس الاموال الغربية للاستثمار في مصر ، اذ تصورت امكانية مساهمتها في عمليات التنمية الاقتصادية ، ووفرت لها ضمانات الربح وتحويله للخارج والتأمين ضد الاخطار غير التجارية ، لذلك قامت باصدار قانون تنظيم استثمار رأس المال الاجنبي (١١ مارس ١٩٥٣) ٠ ولكن الاحتكارات الغربية لجأت الى التآمر لتخريب الاقتصاد الوطني واستخدمت بنوكها وشركات التأمين الواقعة تحت سيطرتها للتأثير في سياسة الائتمان لتصعيد الازمة الاقتصادية ٠

واستمر اتجاه الاستعانة برأس المال الغربي حتى عام ١٩٥٦ بعد احجام البنك الدولي والولايات المتحدة وبريطانيا عن تمويل مشروع السد العالي ، الامر الذي ادى الى تأميم القنال والعدوان الثلاثي على مصر ٠

ـ ورغم ذلك فقد عملت مصر دائما على الحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية واستثمارات من الغرب على ان تكون غير مشروطة ولا تتعارض مع الاستقلال الاقتصادي والسياسي ٠ وعلى سبيل المثال نجد ان شركة فيليبس الاميركية لانتاج النفط ظلت تعمل في مصر حتى اثناء العدوان وبعد قطع العلاقات الديبلوماسية مع امريكا ٠

ـ استنفذت السلطة كل الوسائل والسبل الممكنة لاقناع رأس المال المحلي الخاص بالاسهام في التنمية القومية وقدمت الاغراء والتشجيع والضمانات بلا حدود ، دون ان تلقى استجابة من جانب الرأسمالية المصرية الكبيرة التي حجبت أموالها عن المشاركة في خطة التنمية الخمسية وتآمرت على الاقتصاد الوطني ٠

والمجال لا يسمح بالاستطراد في الماضي وتجاربنا الغنية في هذا المضمار ٠

ـ ان ما نود الاشارة اليه هو انه لا اعتراض لدى القوى الوطنية

في مصر على الاستعانة برؤوس اموال غربية ، بالقروض والتسهيلات الائتمانية غير المشروطة وفي مجالات محددة ، توضع في خدمة التنمية القومية ولا تتعارض مع استقلالنا الاقتصادي · لا اعتراض على نشاط قطاع خاص وطني ، وهو قائم فعلا في الزراعة والتجارة الداخلية والتصدير والاسكان والصناعات التحويلية والنقل والسياحة وغيرها من مجالات النشاط ، وانما على ان يحدد هذا النشاط في اطار ما خطط له الميثاق الوطني ·

ان ما يثير الانزعاج والقلق لدى جماهير الشعب في مصر ويلقى معارضة متنامية من كل القوى الوطنية ـ بما في ذلك البرجوازية الوطنية ـ ليس هو اتجاه الاستعانة برؤوس اموال غربية في بعض المجالات ، وانما كونها تدرك عن وعي وترى عن قرب ان المستهدف هو النظام الاجتماعي والاستقلال الاقتصادي والمكاسب والامتيازات التي احرزها الشعب وقواه العاملة بنضاله الطويل والمرير · وانها تواجه اخطار ردة كاملة الى عصر سيادة وهيمنة الاحتكارات والنفوذ الاجنبي ·

فالجماهير من واقع خبرتها تدرك ان المؤسسات الرأسمالية الاجنبية ليست جمعيات خيرية لها دوافع انسانية ولكن نشاطها محكوم بقوانين السوق وفي مقدمتها قانون الربح وتحقيق اقصى ما يمكن من الربح ، ولن ترضى باقل من السيطرة والهيمنة الكاملة ·

الارتباط العضوي بين الانفتاح الاقتصادي و « الحل الاميركي »

ـ كما يثير الشكوك في اذهان الجماهير ارتباط السياسة الاقتصادية الجديدة المعلنة باتجاهات السلطة عامة في مختلف مجالات النشاط السياسي والاجتماعي ، وبالسياسة الخارجية والعربية · فقد جاءت « الانفتاحة » الاولى باصدار قوانين (سبتمبر) ١٩٧١ ، على اثر « مبادرة السادات » لفتح قناة السويس ولتسوية مشكلة سيناء ، وبعد اقصاء المجموعة الناصرية في اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية ومختلف المؤسسات · وتجيء « الانفتاحة » الثانية بعد اعادة العلاقات الديبلوماسية مع امريكا وتحسين العلاقات معها على حساب الاتحاد السوفياتي ، والتحالف الوثيق مع السعودية والضغوط التي تمارسها القاهرة من اجل تمرير « الحل الامريكي » ·

الشعب يجني حصيلة « الانفتاح » مزيدا من الفقر والبؤس

ربما يصعب على المواطن ان يتفهم المغزى الحقيقي للقوانين الخاصة بالاستثمار الاجنبي والمصارف المشتركة برؤوس اموال مصرية ـ عربية ـ غربية والمناطق الحرة والبورصة ، والسوق الموازي للنقد وتعويم الجنيه ··· الخ من مصطلحات · ولكنه يدرك ما يرتبط بها من اجراءات كالتيسيرات على القطاع الخاص وتسوية الحراسات واستعادة عدد كبير من الملاكين الرأسماليين والاقطاعيين القدامى لقدر لا يستهان به من املاكهم واموالهم (فقد جرت محاولات لانتزاع الارض من المنتفعين فقاتل الفلاحون دفاعا عنها) وبيع اراضي الاوقاف للقطاع الخاص اي اثرياء الريف (١٣٦ الف فدان) وبيع اراضي مديرية التحرير ، وتغيير نظام التسويق التعاوني الزراعي ، وبيع العمارات المملوكة لشركات التامين للقطاع الخاص ، ومشروع طرح ٤٩ بالمئة من شركات القطاع العام للبيع ، والغاء قاعدة تمثيل العمال في مجالس الادارة للمؤسسات ووحدات القطاع العام من ٥٠ بالمئة على الاقل الى عضوين من بين تسعة اعضاء ·· الخ ، فهذه المسائل تمس بصورة مباشرة وجذرية مستوى معيشتهم وضمانات العمل والحياة والمستقبل ·

ان معدل الاجور في القطاع العام يبلغ ضعف مستواه في القطاع الخاص ، ومن ثم لا يمكن اقناع العامل بتحويل القطاع العام الى قطاع خاص ، بل العكس هو الصحيح · والعامل يتمتع بضمانات ضد الفصل والتشريد ، فكيف يقبل ان يقذف للشركات والمؤسسات الجديدة بحق الفصل ·· وهكذا تكتسب الجماهير العاملة وعيا بالاخطار التي تحدق بها من كل جانب بتنفيذ سياسة الانفتاح · ومن هنا على سبيل المثال كان التحرك العمالي الواسع ضدها والذي تمثل في صورة منه ، ببيان اتحاد العمال الذي هدد بأن « ملايين العمال لن يسمحوا بقيام اية محاولة من شانها ان تهدد المكاسب الاشتراكية التي حققتها الثورة للشعب المصري او ان تنقص من سيطرة الشعب على وسائل الانتاج » ·

ـ وهناك ظاهرتان مباشرتان تنبئان منذ الان بالاثار الوخيمة المترتبة على سياسة الانفتاح ، قبل ان يبدأ « التدفق » ـ المشكوك فيه اصلا ـ لرؤوس الاموال الاجنبية والعربية · وتبرز اهميتهما في انهما

يمسان مباشرة مصالح الكادحين ، ومن ثم يؤججان الصراع الوطني ضد مجمل سياسة الانفتاح ٠

ـ **التضخم** : وأهم مظاهرة ارتفاع الاسعار ، ويرجع الى زيادة النقد المتداول بالمقارنة مع السلع والخدمات المتوفرة، خاصة وان رؤوس الاموال الاجنبية والعربية تتجه الى مشروعات غير انتاجية ٠ ولو ان ارتفاع الاسعار انصب على قطاعات السلع الكمالية والخدمات السياحية والاسكان الفاخر لهان الامر ، ولكن التاثير يمتد الى هيكل الاسعار باجمعه ويشمل كل مستلزمات المعيشة ، بما في ذلك المنتجات الزراعية ـ الخضر والبقول ـ واللحوم والسكر والزيت ، والخدمات كالاسكان الشعبي ٠

ومن الملاحظ ان نسبة الزيادة في اسعار السلع الشعبية فاقت معدلها في السلع المعمرة ، فأسعار الغسالات ارتفعت بنسبة ١٥ بالمئة والثلاجات ١٠ ـ ١٥ بالمئة والسخانات ١٠ ـ ١٥ بالمئة ، بينما زاد سعر الدقيق الفاخر الى ٢٠ جنيها للطن بواقع قرشين لكل كيلو ـ بنسبة ٥٠ بالمئة ـ وادى ذلك الى ارتفاع ثمن جميع المنتجات التي يدخل الدقيق في صنعها كالمكرونة اذ زاد سعرها ٢٥ بالمئة ، كما ارتفع ثمن كيلو السكر الحر من ١٥ الى ٢٥ قرشا بزيادة ٦٦ بالمئة ـ مما ادى الى ارتفاع اسعار المياه الغازية والمربيات والحلوى وكل المنتجات السكرية ـ وارتفع سعر الزيت الحر من ١٦ قرشا الى ٣٠ قرشا واللحوم المحفوظة والمعلبات ٢٠ بالمئة ومنتجات الالبان ٢٥ بالمئة (١) ٠

وتلك هي الاسعار الرسمية ، أما السوق السوداء فتزيد عنها كثيرا ٠

ويلجأ بعض الاقتصاديين الى القاء تبعة هذه الظاهرة على ارتفاع ثمن المواد الخام على النطاق العالمي ٠ وهي حقيقة لا يمكن انكارها، لكن هذه الخامات تشكل في معظم السلع المنتجة نسبة مئوية محددة من عناصر الانتاج ، لا تبرر هذا الارتفاع ٠ ثم ان كثيرا من المنتجات خاماتها محلية ، كالاسمنت المستخرج من جبال المقطم والحديد الخام

(١) نشر هذا الاحصاء في أول مايو ، وقد زادت الاسعار كثيرا فيما بعد وتجاوزت الارقام المذكورة ٠

المنتج محليا ، وغزل القطن والالبان والسكر ، ورغم ذلك فقد سرى قانون التضخم عليها ٠ والعبء يقع اساسا على الفئات الكادحة ومتوسطي الدخل ، الغالبية العظمى من ابناء الشعب ، فيتدهور مستوى المعيشة ويزداد الفقر والبؤس والجوع والمرض لتنعم الاحتكارات الاجنبية والاثرياء العرب والمصريون بمزايا سياسة الانفتاح ٠

المكتسبات والضمانات والحقوق العمالية

ان توفير أعلى مستوى للربح يتطلب تخفيض تكلفة الانتاج٠ وفي مقدمة عناصر التخفيض المحببة الى الرأسماليين خفض الاجور ، ومن ثم يعملون على اغتيال التشريعات الخاصة به وبتوزيع الارباح والتأمينات الاجتماعية ٠

وأهم ما يعني رأس المال الخاص هو بالذات الحصول على حق الفصل ، والتخلص من العمال دون قيد أو شرط وتصفية المشروعات وتسريح العاملين حين يشاؤا ٠ ومن هنا الضغط الذي مارسه على السلطة في مصر لتعديل القوانين بما يكفل له هذا الحق ٠ لذلك فقد سمح للشركات الجديدة بتجاوز القوانين المنظمة للقطاع العام والشركات المساهمة فيما يتعلق بتمثيل العمال في مجلس الادارة وتوزيع الارباح٠

ومن اجل طمأنة رأس المال الخاص صاغت السلطة مجموعة من القوانين « لحماية الاموال العامة » يعاقب « بالحبس كل من عطل عمدا باية طريقة كانت وسيلة من وسائل الانتاج ٠٠ » والمقصود هنا الاضراب عن العمل ٠ ويتحايل القانون لحماية القطاع الرأسمالي الخاص عندما ينص انه « يعتبر وسائل الانتاج الخاصة المرتبطة بتنفيذ الخطة الاقتصادية العامة للدولة ٠ في حكم الاموال العامة »٠ ويمكن الكشف عن النيات المبيتة للحركة العمالية من بعض الكتابات الموجهة في الصحافة المصرية لارهاب الطبقة العاملة، فتكتب الاخبار على سبيل المثال « بعض المؤامرات تتحرك تحت ستار المطالبة بتحقيق مطالب مدنية لبعض الفئات حتى تصل الى تجميع مواطنين ابرياء واستغلالهم في الاهداف السياسية » !

وعلى الجانب المقابل نجد علي امين ينشر بالاهرام (١٢ ـ ٤) ان الدولة تعد مشروع قانون بالغاء الحد الاعلى لدخل الفرد ٠٠ بعد ان

ثبت لها ان هذا التحديد يحرم البلاد من ارباح ضخمة كان من الممكن تحقيقها لو لم تضع الدولة هذا الحد .. » !

وتنقل مجلة المصور عن كبار المسؤولين قولهم : « اتركوا الناس تعيش .. دعوا الناس تنشط وتعمل وتكسب .. ليتكسب الناس قدر نشاطهم وبلا حدود ، ولا ضير من ذلك » !

والجماهير الشعبية في مصر تدرك .. ماذا يقصد النظام في مصر عندما يتحدث عن « الناس » !

قراءة سياسية للشروط والقيود الاقتصادية في الاتفاقية المصرية ـ الأمريكية

الواقع أن البيان المشترك الذي صدر عن مباحثات الرئيسين المصري والاميركي تجاوز طابع البيانات المشتركة التقليدية الى صيغة المعاهدة ، سواء من ناحية الشكل، باعلانه تحت اسم « مبادىء العلاقات والتعاون بين مصر والولايات المتحدة الامريكية » ، أو بما يتضمنه من مواد تعالج مختلف جوانب التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي .

ويركز البيان على مجالات ومنهج التعاون الاقتصادي والثقافي . أما ما جاء به من « مبادىء عامة للعلاقات الثنائية » فقد تميز بالتعميم والهروب من المشكلات والقضايا المحورية الى عبارات مائعة وفقرات غير محددة .

أهم ما تضمنه هو « الاحالة » الى قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ والقرار رقم ٣٣٨ في ٢٢ أكتوبر عام ١٩٧٣ ، ثم النص على أنه « يأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لكل شعوب الشرق الاوسط بما في ذلك الشعب الفلسطيني ، وحق كل دول المنطقة (والمقصود هنا اسرائيل بالذات) في الوجود » ، دون اشارة الى حق الشعب الفلسطيني في اقامة سلطته ودولته الوطنيةعلى الاجزاء المحررة من أرضه ، مما يمكن أن يؤخذ على أي محمل ، اما بالعودة الى وضع ما قبل حرب ١٩٦٧ (مع مراعاة رفض اسرائيل للعودة الى خطوطها) أو في اطار المشروع الهاشمي باقامة « المملكة العربية المتحدة ، الامر الذي تأكد فيما بعد باصدار البيان المصري ـ الاردني بتلبيته المشبوهة للمطالب الامريكية الاسرائيلية للتوصل الى اتفاق فك الارتباط على الجبهة الاردنية والانتقاص من التمثيل الشرعي

لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي أقره مؤتمر الجزائر ٠٠ كذلك لم يتطرق البيان الى تحديد مدى الانسحاب ، أي خطوط الرابع من يونيو ، بما يعنيه ذلك من اقرار ضمني لمفهوم « الحدود الآمنة » ٠

ومن جانب آخر يحرص البيان على « ان السلام يمكن تحقيقه عن طريق منهج للمفاوضات المتصلة ٠٠ » من قبيل التاكيد على منهج واحد مشروع ٠٠ وهو المفاوضات لا غير ، مع تحفظ واضح هو أن تكون « متصلة » ، تحسبا لما هو متوقع من مماطلات وتسويف في المباحثات المقبلة وتجزئة للقضية للانفراد بكل بلد عربي على حدة ، وفي تعارض مع ما كانت تتمسك به البيانات العربية المشتركة دائما بالحق في الالتجاء الى جميع الاساليب (أي السياسية والعسكرية) من أجل تحرير الارض ٠

لجان تضم ممثلي القطاع الخاص وتستبعد الدوله والقطاع العام

والملاحظ ان البيان المشترك يولي أكبر قدر من الاهتمام للمسائل الاقتصادية وتنمية العلاقات التجارية ، باعتبارها المدخل الاساسي لتنفيذ استراتيجية الاحتكارات الامريكية ، ولأن التغلغل الاقتصادي هو الوسيلة الرئيسية لتحقيق السيطرة السياسية والهيمنة على البلاد ٠

ويمكن تلخيص الجوانب الاقتصادية التي تناولتها الاتفاقية في النقاط التالية : ـ

١ ـ « تتفاوض مصر والولايات المتحدة على الفور لعقد اتفاق بينهما لضمان الاستثمار » ، أي أن الدوائر الاحتكارية الامريكية لا تكتفي بكل القوانين والتشريعات الجديدة التي صاغتها الحكومة المصرية كضمان لرؤوس الاموال الاجنبية والعربية ضد كل « الاخطار » غير التجارية ، وما منحته لها من تيسيرات وامتيازات ، فهي تطالب بضمانات اضافية ووضع متميز ومعاملة خاصة تتجاوز ما ورد في القوانين العامة ٠

٢ ـ المنهج المتبع في التعاون بتوخي « اقامة العلاقات المشتركة والتعاونية بين المؤسسات الحكومية والخاصة المعينة ٠٠ » وتشكيل « مجموعة عمل مشتركة تبحث وتوحي بالاجراءات اللازمة لفتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة الامريكية للمشروعات المشتركة في مصر

ولتنمية التجارة بين البلدين » كما « اتفقت الحكومتان على تشجيع تكوين مجلس اقتصادي مشترك يضم ممثلي القطاع الخاص في كل من البلدين للتعاون واعداد ترتيبات اقتصادية وتعاونية ذات فائدة مشتركة » ٠ فالتركيز ينصب على مشروعات القطاع الخاص ، ليس فقط من جانب رؤوس الاموال التي ترد الى مصر ، ولكن أيضا ، بشرط أن يكون لرأس المال الخاص النصيب والدور الرئيسي في المشروعات المشتركة ٠

وحرص البيان على أن يقتصر تشكيل المجلس الاقتصادي المشترك على ممثلي القطاع الخاص وحدهم مع استبعاد القطاع العام وتدخل الدولة ، الامر الذي يوضح مدى اهتمام الولايات المتحدة بدعم وتقوية فئة معينة من البرجوازية المحلية ، ترتبط بالاحتكارات الامريكية وتصبح المعبرة عن المصالح المشتركة في الداخل ٠

وليس من قبيل المصادفة أن يطرح على مجلس الشعب مشروعان ، أولهما يقضي أن يتمتع راس المال الوطني بالتسهيلات المقررة لرأس المال العربي والاجنبي المستثمر ، لتامينه ضد التأميم والمصادرة والاستيلاء والحراسة ونزع الملكية ، والثاني يقضي بأحقية المصريين في تمثيل الشركات الاجنبية في مصر كوكلاء تجاريين والتزام كل مستثمر عربي أو اجنبي بمشاركة « كفيل » له من المصريين ٠

وهكذا تعمل الدوائر الاحتكارية الامريكية على اعادة تشكيل الفئة الكومبرادورية المرتبطة بها ارتباطا عضويا ، لتصبح اداتها السياسية في الحكم ٠

ماذا تبقى من الميثاق الوطني ؟

ومن هنا يتضح الفرق بين هذه السياسة ونتائجها المدمرة على الاستقلال الاقتصادي والسيادة القومية وبين منهج التعاون مع البلدان الاشتراكية التي تتعامل مع القطاع العام ومؤسسات الدولة في صورة قروض سهلة بفائدة منخفضة للغاية تسدد على فترات طويلة ، مع النص في عديد من الاتفاقيات على أن يبدأ السداد من الدخل الذي يحققه المشروع نفسه ٠ وقد أكد الميثاق الوطني على هذه القروض ٠ وهي ليست خلافات في الشكل وانما تحدد الخط الفاصل بين السياسة الاقتصادية الوطنية وبين سياسة التبعية للسيطرة الخارجية ، فالميثاق يبدي

الاستعداد » لقبول كل القروض غير المشروطة التي يستطيع ان يفي بها دون عنت وارهاق . والقروض بالتجربة طريقة واضحة في حدودها، فان مشكلتها تنتهي تماما بعد سدادها وبعد سداد الفوائد المستحقة عليها .

مستعد للقبول باشتراك رأس المال الأجنبي في أوجه نشاطه الوطني كمستثمر ، على أن يكون ذلك في العمليات الضرورية، خصوصا تلك التي تقتضي خبرات جديدة يصعب توافرها في المجال الوطني .

ان قبول استثمارات أجنبية معناه القبول باشتراك أجنبي في ادارتها ومعناه القبول بتحويل جزء من أرباحها سنويا الى المستثمرين وذلك أمر يجب أن لا يترك على اطلاقه .

ان الاولوية الاولى للمعونات غير المشروطة .

والمكانة الثانية للقروض غير المشروطة ، ثم يأتي دور القبول بالاستثمارات الاجنبية في الاحوال التي لا مفر فيها من قبوله في النواحي التي تتطلب خبرات عالية في مجالات التطور الحديثة » .

٣) « التكنولوجيا الامريكية ورأس المال الامريكي الى جانب طاقة مصر على الاستيعاب والقوى العاملة الماهرة وفرص الاستثمار المنتجة، يمكن أن تسهم بفاعلية في دعم وتطوير الاقتصاد المصري » .

والواقع أن هذا النص ، يعبر أصدق تعبير عن القانون الاساسي للاستعمار الجديد ، فرأس المال الاجنبي مع التكنولوجيا تستغل الموارد والثروات المحلية والقوى العاملة لتحقيق أقصى الارباح للاحتكارات الغربية .

٤ ــ و « قد وافقت الولايات المتحدة على المساهمة في دعم الهيكل المالي لمصر ، ولبدء هذه العملية فان وزير خزانة الولايات المتحدة وليم سايمون سيزور مصر في القريب العاجل لاجراء مباحثات على مستوى عال .. » ، ولا يخفى ما لاهمية السيطرة على القطاع المالي بالذات، باعتباره المهيمن على كل أوجه النشاط الاقتصادي .

وبعد لقاءات مع ماكنمارا مدير البنك الدولي ودافيد روكفلر مدير

بنك تشيس مانهاتن ومع رئيس بنك «اوف نيويورك» وبنك «اوف أميركا» ورئيس شركة ماكينوس الاستثمارية الاميركية وغيرهم من رجال المال الاميركان ، ادخلت الحكومة المصرية أخطر تعديلات على قانون الاستثمار الاجنبي والعربي اذ يسمح بانشاء بنوك الاستثمار وبنوك الاعمال وشركات التامين التي يقتصر نشاطها على العمليات التي تتم بالعملات الحرة ، ولكن المشرع اجاز القيام بعمليات بالعملة المحلية للمشروعات المشتركة بين رأس المال الاجنبي والمصري ، كما نص على انه « يجوز أن ينفرد رأس المال العربي أو الاجنبي في مجالات بنوك الاستثمار وبنوك الاعمال متى كانت فروعا تابعة لمؤسسات مركزها الرئيسي في الخارج» .

وبذلك اصبح هناك بحكم القانون الجديد ثلاثة اشكال للمساهمات العربية والاجنبية .

● الشكل الاول : أن ينشىء رأس مال مصري وأجنبي بنكا يمارس كل الاعمال المصرفية المعروفة كسائر البنوك التجارية والعقارية ويعمل بالعملة المحلية بشرط أن يكون رأس المال المصري المساهم لا يقل عن ٥١٪ .

● والشكل الثاني : أن يساهم مال مصري واجنبي في انشاء بنك للاستثمار أو الاعمال ، وبلا قيود بنسبة المساهمة لكلا الطرفين على أن يقتصر نشاطه على العمليات بالعملات الحرة ، يمول المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة وعمليات التجارة الخارجية والقروض .

● أما الشكل الثالث فهو افتتاح فروع لبنوك اجنبية .

وبطبيعة الحال فان هذه التعديلات تتعارض مع جميع مواثيق الثورة وخاصة الميثاق الوطني الذي ينص على « ان تكون المصارف في اطار الملكية العامة، فان المال وظيفة وطنية لا تترك للمضاربة أو المغامرة. وكذلك فان شركات التأمين لا بد أن تكون في نفس اطار الملكية العامة صيانة لجزء كبير من المدخرات الوطنية وضمانا لحسن توجيهها والحفاظ عليها » .

ويمارس البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووزارة الخارجية الاميركية ضغوطا من اجل تمهيد الطريق لاستثماراتهم فيطالبوا بتخفيض قيمة الجنيه المصري والغاء اتفاقيات الدفع المعقودة بين مصر

والدول الاخرى بالاضافة الى الشروط الخاصة بالغاء تمثيل العمال في مجالس الادارة ووقف توزيع الجزء المخصص من الربح للعاملين والاهم من ذلك حق المؤسسة في فصل العمال والتحكم في سياسة التوظيف والاستغناء بلا قيد أو شرط ·

مجالات التعاون الاقتصادي

٥ ـ تحدد الاتفاقية نوعية المشروعات التي تقبل عليها رؤوس الاموال الاجنبية والمجالات الاقتصادية التي تحرص على تنشيطها ، فمجموعات العمل المشتركة تشكل في « مجال الزراعة تدرس وتوحي بالاجراءات اللازمة لزيادة الانتاج الزراعي المصري عن طريق استخدام أحدث الاساليب التكنولوجية الزراعية» و«تعمير وتطوير قناة السويس» و «تعمير المدن على امتداد القناة» و «النقل ومعدات الاغذية والزراعة واستصلاح وتحسين الاراضي والقوى المحركة والسياحة والبنوك» · ويتحدث البيان عن « تحسين المواصلات الجوية والبحرية » و«زيادة السياحة بين البلدين» · ثم فتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة الاميركية «لمشروعات مشتركة في مصر لتنمية التجارة بين البلدين» ·

ولذلك نجد ان معظم المشروعات التي بدأ التعاقد عليها تتركز في مجال الخدمات والتجارة وقطاع المال فوقعت عقود لبناء فندق مع شركة هيلتون ومع الشيراتون انترناشيونال على بناء ثلاثة فنادق فاخرة · وسمح لبنك أوف أمريكا واميريكان اكسبريس وفيرست ناشيونال بانك وبنك تشيس مانهاتن بافتتاح فروع لها بمصر · والمباحثات الوحيدة التي تدور مع شركة صناعية هي تلك التي تمت مع شركة فورد للسيارات · ومن المعروف ان المقاطعة العربية وضعت هذه الشركة في القائمة السوداء !

ويمكن أن نلمس الفارق الهائل بين هذه السياسة وبين الخطة الاقتصادية للنظام الناصري التي حرصت على تصنيع البلاد وبناء صناعات ثقيلة ، مثل كهربة السد العالي ومجمع الحديد والصلب ومجمع الالومنيوم والترسانة البحرية ومئات المشروعات الصناعية الاخرى ·

٦ ـ أما المشاريع الصناعية التي جاء ذكرها في البيان فتقتصر على :

أ ـ « الصناعات البتروكيمائية » وهي التي تتسق مع مصالح الاحتكارات النفطية الاميركية ، مع مراعاة التحفظ أيضا في نوع المشروع المزمع انشاؤه ، فالصناعات البتروكيمائية تتطلب البنية الكاملة افقيا وعموديا ، اي أن تشمل مختلف الفروع في تسلسلها ، المنتجات الاساسية والوسيطة والنهائية على تعدد مراحلها ، بما يضمن ربحية الانتاج الاقتصادية وتحريرها من ابتزاز الاحتكارات العالمية ·

وخلال العام الماضي وحده وقعت مصر ١١ اتفاقية للتنقيب عن البترول مع شركات براس بترو وترانس وورلد (اتفاقيتان) واكسون وموبل أويل (اتفاقيتان) وكونتننتال وبكسامين وأموكو ـ وجميعها شركات اميركية ـ وديمنكس ـ المانية غربية · وخلال العام الحالي وقعت مصر مزيدا من الاتفاقيات مع الاحتكارات النفطية العالمية ·

ب ـ « تبدأ الدولتان مباحثات لعقد اتفاق في مجال الطاقة النووية بضمانات متفق عليها » (تمنع انتاج أسلحة نووية) « لبيع مفاعلات نووية ووقود نووي لمصر » · ومما تجدر الاشارة اليه ان الاتحاد السوفياتي اقام مدينة نووية تضم مفاعلا ذريا ضخما بانشاص بجوار القاهرة، منذ ما يزيد على عشرة أعوام ·

وهكذا يعود الى مصر نزيف الثروة الوطنية وضرب القطاعات الانتاجية واحتدام المنافسة الاجنبية للصناعة المصرية في السوق المحلية والعربية والتضخم المالي والمزيد من الغلاء وتدهور مستوى معيشة الجماهير الكادحة وتشويه التركيب الاقتصادي بسبب تضخم قطاع المال والتجارة والخدمات على حساب القطاعات الانتاجية وتعميق التبعية للاحتكارات والسوق الامبريالية ·

المناخ الفكري وازمة المفاهيم الوطنية

تلك هي المعالم الرئيسية لاستراتيجية الاحتكارات الاميركية تتخلل كل مواد الاتفاقية ويجري القبول بها بكل بساطة تحت شعارات مبتذلة تحرف وتشوه مفاهيم المتغيرات والعصرية وسياسة الانفتاح ·· وفي ظل حملة اعلامية صاخبة مكثفة عن التغير الجذري الذي طرأ على السياسة الاميركية هدفها تخدير الجماهير واشاعة حالة من غيبوبة الاوهام بالرخاء والازدهار على أيدي « العالم الحر » وجر شعوبنا وراء سراب

الوعود الاميركية ، حتى تسرق كل المكاسب التي حققتها خلال عشرات السنوات من النضال والتضحيات ·

لقد حقق نضال القوى الاشتراكية في العالم العربي والخط الوطني للنظام الناصري أبرز انجازاته عندما اكسب حركة التحرر العربية مضمونها وعمقها الاجتماعي وجعل من الاستقلال الاقتصادي هدفا أساسيا من أهداف هذه الحركة · وارتبط النضال الوطني على امتداد الوطن العربي بحركة التأميم واستعادة السيطرة على ثرواتنا القومية من خلال التحكم أساسا في رأس المال المالي (البنوك وشركات التامين) والجزء الاكبر من قطاعات الانتاج والخدمات ·

ومن المؤسف حقا أن نشهد اليوم انهيار كل هذه المكاسب ، واخطر ما في الامر هو انهيار المفاهيم الوطنية تحت وطأة عمليات التشويه والبلبلة والتخبط الفكري والتشكيك في كل القواعد والقوانين العلمية للصراع الاجتماعي ، بدعوى التجديد والخروج من القوالب الفكرية الجامدة ومسايرة العصر · وقد وقع الكثير من المثقفين الثوريين اسرى هذه المفاهيم ليبيعوا دون أن يدروا بضاعة الامبريالية والرجعية ، الامر الذي فتح ثغرات خطيرة في جبهة القوى الوطنية ·

علينا أن نواجه هذه الظاهرة بصراحة وحسم ، خاصة ونحن نجد البيان المشترك يتحدث عن « تعميق الروابط الثقافية » وتشكيل «مجموعة عمل للتبادل الثقافي ·· لتشجيع تفهم اكبر لكلتي الثقافتين من جانب شعب مصر والولايات المتحدة ·· » الخ ·

ومن الملاحظ ان الذي «يتدفق» على مصر ليس الاموال وانما عدد هائل من البعثات والوفود العمالية والثقافية والجامعية والتعليمية للقيام بمسح شامل لمصر والتأثير في البناء الفكري والثقافي والنفسي للانسان المصري ·

وتكتسب قضية العلاقات الثقافية والفكرية أهمية خاصة في عصر الصراع الايديولوجي الذي يميز مرحلة الانفراج الدولي والتغير في موازين القوى ، ويحتل مكانة خاصة في استراتيجية الامبريالية الشاملة للصراع ضد الحركة الوطنية والاشتراكية ·

وتجربتنا بالتحديد تبرز الدور الخطير الذي لعبه هذا السلاح ، اذ انه رغم التنبه واليقظة للجوانب السياسية والاقتصادية في الصراع ضد الامبريالية ظلت البلاد العربية مفتوحة لغزو الافكار الغربية وتدفق الايديولوجيات المعادية ، وهي التي أدت دور حصان طروادة في الداخل، لنسف كل الانجازات · ويزيد من خطورة هذا السلاح اليوم – وفي المستقبل – طبيعة القوى المسيطرة على السلطة ودوائر الاعلام والمؤسسات الثقافية ·

وقد قدمت الحكومة المصرية عددا من المبادرات في هذا المجال ، كان في مقدمتها رفع الحراسة عن الجامعة الاميركية في القاهرة ، واعتماد شهادتها لاول مرة في تاريخها الطويل ، ثم تنصيب أبواق اميركية في المواقع الرئيسية بالصحافة والاعلام (من امثال مصطفى وعلي امين) ·

وبذلك تجري عملية تطويق كامل بتربية كوادر عربية بمناهج استعمارية وتسخير أجهزة الاعلام والصحافة والكتاب «الاكاديمي» والشعبي الموجه لكسب عقول وقلوب المثقفين والجماهير وتلقينهم بصورة منهجية التعاليم الرأسمالية ·

ويدخل في هذا الاطار أيضا تشجيع اقامة « مزيد من الاتصالات بين المسؤولين في مختلف فروع الحكومتين التنفيذية والتشريعية والقضائية بهدف تحسين التفهم المتبادل لمؤسسات وأغراض وأهداف كل من الطرفين » !

وهناك عديد من المسائل الاخرى لم يتناولها البيان – المعاهدة – ، يجري بحثها والاتفاق عليها وتطويرها بأساليب مختلفة ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر تصريح الرئيس السادات بأن « مصر قررت الكف عن الاعتماد على الاتحاد السوفياتي للحصول على جميع احتياجاتها من الاسلحة الحديثة» و «اني سأكون سعيدا للغاية اذا كانت الولايات المتحدة على استعداد لان تبيعنا السلاح » ثم أكد الرئيس السادات انه حفظا « للتوازن الاستراتيجي في البحر الابيض فان حاملة الطائرات الاميركية « اير جيما » ستزور ميناء بور سعيد ·· وهي أول حاملة اميركية تزور ميناء مصريا » (حديثه لمراسل النيويورك تايمز في ٢٢–٤) ·

وهكذا يشق المراهنون على الولايات المتحدة طريقهم بلا حياء ..
وبخطوات سريعة متعجلة للعودة الى مناطق النفوذ ولربط مصير مصر واقتصادها وسياستها بالامبريالية الاميركية ، ينسفون كل ما شيده الشعب بدمائه وتضحياته من قواعد للاستقلال الوطني والسيادة القومية ، ليحققوا «العبور» الى اميركا ويفتحون الابواب على مصراعيها لاحتكارات الولايات المتحدة ، ويتولون مهمة تصفية الحركة الوطنية بالتضامن مع اشد قوى الرجعية العربية والايرانية تخلفا . لكن ، هذا لا يعني حتمية نجاح مخططاتهم ، فسوف يواجهون بالضرورة بمقاومة من جانب جميع القوى الوطنية والثورية في المنطقة . وقد أخذت هذه المقاومة تشتد وتتصاعد مع انقشاع الاوهام التي روج لها دعاة امريكا في المنطقة .

الاحتكارات الايرانية تتخفى وراء واجهة امريكية

تعليقا على تضخم دور ايران في منطقة الخليج والشرق الاوسط كتبت صحيفة الجارديان البريطانية – ١٣–٤– انه « اذا جاز لنا تسمية حقبة الخمسينات والستينات بالمرحلة الناصرية ، فانه يحق لنا اعتبار السبعينات عصر شاه ايران » ... و«لا شك ان تصاعد عمليات تصفية الناصرية بعد حرب تشرين على يد السادات سيدعم العلاقات الايرانية – المصرية .

وبعد « حركة التصحيح » التي قام بها السادات بدأ التحسن في العلاقات المصرية – الايرانية ، رغم ان هذه المرحلة بالذات شهدت بدايات التنفيذ العملي لسياسة التوسع الايراني في الارض العربية بطريق العنف والعدوان العسكري والتهديد والابتزاز . فقد احتلت قواتها المسلحة جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في نهاية عام ١٩٧١ وجزيرة ام الغنم في ١٩٧٢ وهي جزر عربية تقع في المدخل الاستراتيجي للخليج عند ممر هيرمز ، الامر الذي اثار موجة من السخط والقلق في العالم العربي وأدى الى قطع العلاقات بين بعض الدول العربية وايران . الا ان السلطة المصرية الجديدة «والمتغيرة» تجاهلت تلك الاعتداءات وتغافلت عن التدخل المتزايد في عمان والعمليات العسكرية ضد ثوار ظفار ، وانتهجت اجهزة الاعلام خط الترويج للنظام الايراني وانجازاته الهائلة واشاد الرئيس السادات وحسين الشافعي نائب الرئيس المصري بشاه ايران بمناسبة مرور الاول بطهران وزيارة الثاني للعاصمة الايرانية .

واستمر «الغزل» والتقارب بين النظامين حتى بلغ ذروته بتوقيع عقد الاتفاقية الاقتصادية المصرية ـ الايرانية على يد الدكتور عبد العزيز حجازي ، بعد ان قام السادات بتمهيد المناخ المؤاتي بسياسة «الانفتاح» بلا حدود على الغرب والرجعية العربية والايرانية ·

والواقع ان العقد الجديد هو «زواج مصلحة» للدوائر الحاكمة في البلدين ، بين الفئات الاجتماعية الحاكمة في ايران والمشكلة من البرجوازية الريفية والصناعية والطفيلية والكومبرادورية والرأسمالية الطفيلية والريفية النامية في مصر · ولكنها علاقة اكثر تعقيدا ، فالموجه والمستفيد والمهيمن على اطرافها هو الامبريالية الامريكية ، بل هو في حقيقته عقد ثلاثي بين «الامكانيات المصرية والفائض المالي العربي (والايراني ، والتكنولوجيا الغربية) لانه «لدى العرب (وايران) فائضا ماليا ولدى بلدان اخرى تكنولوجيا ، ومصر في حاجة الى هذين على السواء ··· » طبقا لتصريحات الدكتور حجازي · اما الامكانيات المصرية فتحددها الاهرام بانها « مشاريع كثيرة وطاقة عمالية ، وهما أمران يشكلان حجر الزاوية لكل استثمار » ·

توأم الدولة الصهيونية

تلك هي الاطراف الثلاثة للمعادلة الامبريالية · وبطبيعة الحال فان مالك التكنولوجيا المتقدمة ـ تكنولوجيا الانتاج ـ هو الطرف الاقوى المتحكم والمسيطر على « الشركاء » · أما الطرف « المستضعف » فهو الذي يملك « الطاقة العمالية » دون رأس المال والتكنولوجيا اللذان يستغلان الثروات الطبيعية والايدي العاملة الرخيصة ثم يفتحان سوقا جديدة لبضائعهما المصنعة ·

وقد تكفلت السلطة المصرية بصياغة مجموعة من التشريعات والقوانين سلبت العمال معظم الحقوق والمكاسب التي حصلوا عليها في العهد الناصري مثل حق التمثيل بنسبة ٥٠٪ في مجالس الادارة وتوزيع الارباح على العاملين والضمانات ضد الفصل التعسفي · كما شددت السلطة العقوبات على «جريمة» الاضراب بمقتضى قانوني الوحدة الوطنية وحماية المال العام (صدرا عام ١٩٧٢) وبرفع عقوبة الاضراب سواء في القطاع العام أو الخاص الى الاشغال الشاقة مدة خمسة عشر

عاما في بعض الحالات (التخريب) ·· الخ· وكلها تشريعات تهدف الى تطويع « الطاقة العمالية » في خدمة مصالح الاحتكارات ورأس المال العربي المرتبط بها ·

والاقتصاديون الغربيون يقومون بترشيد مضطرد لاساليب الاستعمار الجديد ويصوغون سياستهم على أساس ان مفتاح النجاح في سوق التنافس العالمي يتركز على التحكم في تكنولوجيا الانتاج ـ وليس الانتاج في حد ذاته ـ في عصر الثورة العلمية التكنولوجية · فالاستعمار الجديد هو شكل حديث للسيطرة يتضمن ليس فقط مزيدا من نهب واستغلال الموارد الطبيعية وتكثيف استغلال الايدي الرخيصة ، لكن أيضا تحويل الشعوب الى مستهلكين يقبلون على شراء انتاج الاحتكارات الدولية المتعددة القوميات · ولذلك فان استراتيجيته لا تتعارض مع اقامة بعض الصناعات التحويلية والمشروعات التكميلية في عدد من المشروعات التجميعية والثقيلة يراعي أن تكون في شكل مؤسسات مختلطة · وهي سياسة تجمع بين النمو الاقتصادي واستمرار التخلف ، اي ذلك النوع من النمو الاقتصادي الذي يسمح بزيادة الاستهلاك وتحديد اتجاهات الانفاق وتوجيه الموارد بما يتفق مع مصالح الاحتكارات الدولية العملاقة · وهو يخلق مجتمعات «الفقر المحكوم» والتخلف المتستر وراء مظاهر زائفة للتقدم ، ورخاء النخبة الاقتصادية في المدينة دون الريف وبين قطاعات رجال الاعمال والموظفين المدنيين وقيادات الاجهزة البيروقراطية على حساب الغالبية العظمى من الفلاحين والعمال وصغار الموظفين الذين يطحنهم الفقر وارتفاع تكاليف المعيشة ·

وايران هي توأم الدولة الصهيونية الاسرائيلية من حيث طبيعة تركيبها الاقتصادي والمهام الموكولة بها والدور الذي تلعبه في خدمة رأس المال العالمي · اذ تشكل ما يمكن تسميته « بالدولة الامبريالية من الدرجة الثانية » تحمل بعض خصائص النظام الامبريالي · لكن نظام تقسيم العمل الدولي داخل المعسكر الامبريالي وافتقارها للقدرة على التحكم في التكنولوجيا الحديثة لا يسمح لها بالتقدم الى مصاف الدول الامبريالية فهي مرتبطة اشد الارتباط بالاحتكارات المتعددة القوميات ، خاضعة لنفوذها ، تلعب الدور المزدوج للشريك الصغير والبلد المستعمر في الوقت نفسه ·

في هذا الاطار وحده يمكن فهم حقيقة الاهداف التي تكمن وراء الاتفاقات المصرية ـ الايرانية ، وعزل تأثير اجهزة الاعلام بحملاتها المضللة المبتذلة وتصريحات المسؤولين المصريين واشادتهم بالشاه و«ثورته البيضاء» ونظام الحكم الامبراطوري الشاهنشاهي الديمقراطي والرخاء والرفاهية التي حققها «للشعب» وتمجيد الدكتور حجازي « لموقف ايران من العدوان الاسرائيلي واثناء معارك اكتوبر » واحاديث الصحافة عن رغبة ايران في الربط « بين الشعبين » و« مساعدة المصريين الذين تأثروا نتيجة الحرب » و «دعم الاتحاد العربي الاسلامي ودول عدم الانحياز » !

ويكفي تحليل عابر لمواد الاتفاقية للكشف عن حقيقتها ودورها وابعادها والمصالح التي تتخفى وراء الشعارات الديماجوجية « للتنمية والتعمير » :

١ ـ « انشاء بنك استثمار مشترك بين مصر وايران ، للاشراف على تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية » ، الامر الذي يدخل في اطار سياسة فتح الابواب لرأس المال المالي الغربي فيهدم الدعامة الرئيسية للاستقلال الاقتصادي الذي يعتبر أهم انجاز للنظام الوطني الناصري ، فهو حجر الزاوية للسيادة القومية . ورغم ان الميثاق الوطني قد نص على شرط بقاء المصارف وشركات التامين في اطار الملكية العامة نجد الدكتور حجازي يفخر بأنه « يدرس اكثر من ١٧ طلبا مقدما من اكبر البنوك العالمية لفتح مكاتب وفروع لها في مصر ، في اطار سياسة الانفتاح الاقتصادي والمصرفي » ويوافق على طلب الدفعة الاولى منها وهي تشيز مانهاتن وبنك أوف أميركا والكريديه ليونيه والبنك الايراني ـ المصري .

وقد سبق لايران تقديم مشروع بتشكيل مؤسسة « محايدة » لمساعدة البلدان النامية ، تخصص لها ايران مبلغا لا يقل عن مليار دولار كل عاما (في صيغة قروض لصندوق النقد الدولي وشراء سندات البنك الدولي) اللذان يلعبان الدور الرئيسي في مخطط الاختراق والهيمنة الاقتصادية بدعوى تزويد هذه البلدان بالخدمات التي تحتاجها . وقد تبنى البنك الدولي المشروع الايراني ووصفه ماكنمارا ـ مدير البنك ـ بانه «يضاهي

في أهميته مشروع مارشال لتعمير أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية » .

وهكذا يمكن ربط النظام المالي والمصرفي في مصر ـ وغيرها من البلدان النامية ـ بالجهاز المصرفي الدولي والهيئات الدولية المالية فتتحكم في عصب النشاط الاقتصادي وفي تحديد الاتجاهات الرئيسية لحركة الاستثمارات في الاقتصاد المحلي بما يخدم المصالح الامبريالية .

٢ ـ اعطاء ايران أولوية في المناطق الحرة ببور سعيد «كنافذة لها على البحر الابيض» .. «منطقة حرة متكاملة صناعيا وتجاريا وسياسيا كما تهيء لايران الاستفادة من تيسيرات وتسهيلات الميناء» ـ طبقا لتفسير حجازي ـ وهي لا تخضع لاي من القوانين المحلية الاقتصادية ، اي تعتبر بمثابة ارض وميناء ايراني ومنفذ تجاري لها وموقع متقدم كرأس جسر للعبور الى مناطق اطماعها .

٣ ـ نوعية المشاريع ، فغالبيتها تتعلق بمجالات غير صناعية كتعمير مدينة بور سعيد والخدمات السياحية (٢٥٠ مليون دولار) وبناء المدارس والمستشفيات والمجاري .. الخ «بمشاركة الفنيين الايرانيين» .

٤ ـ صناعات تحويلية وخفيفة تعتمد على خامات مصرية مثل مصنع الغزل الذي يضم ١٠٠ الف مغزل ويقام في المنطقة الحرة ويصدر انتاجه ليصنع في ايران ودول اخرى (٧٠مليون دولار) ومشروع الاسمدة الفوسفورية (٢٥٠ مليون دولار) يستخدم فيه الكبريت من ايران والفوسفات من مصر والاسمدة الازوتية (١٥٠ مليون دولار) ، ويعتمد مصنع الامونيا على الغاز الطبيعي من مصر . ويلاحظ ان الاسمدة تنتج للاستهلاك المحلي .

٥ ـ مشروعات استراتيجية مرتبطة بانتاج وتصنيع وتوزيع النفط وبالنقل البحري كالمساهمة في مشروع توسيع قناة السويس وانشاء خط جديد لانابيب البترول من السويس الى بور سعيد « مع امكانية اقامة عمليات تصنيع بترولية الى جانب الخط » ، مثل البتروكيماويات والبلاستيك ، وهي مشروعات مختلطة وتشكل حلقة واحدة أو اكثر من عملية التصنيع .

٦ ـ فتح سوق جديدة للصناعات المتطورة الايرانية ـ الغربية المشتركة ، مثل الاتفاق على بيع مصر الف سيارة نقل ركاب (اتوبيس) خلال سنتين ، تنتج في ايران من مصنع تجميع مختلط مع شركة مرسيدس بينز الالمانية الغربية · هذا بالاضافة الى المباحثات الدائرة لتغطية احتياجات مصر من الاسمدة لعام ١٩٧٥ و١٩٧٦ ، ولتوريد ٣٠ الف طن من الكبريت · ثم ان هذه المشروعات تهيء للاحتكارات المتعددة القوميات السوق لتصريف منتجاتها من آلات انتاج وسلع استهلاكية (التكنولوجيا والخبرة الفنية والانفاق الاستهلاكي) ·

سوق الالف مليون مستهلك

وهذه الاحتكارات تتطلع الى السوق المصري ليس فقط بسبب امكانياته وطاقاته الهائلة ولكن أيضا لانه نقطة انطلاق الى أسواق المنطقة العربية عامة ، بحكم الموقع الجغرافي الاستراتيجي ودور مصر المتميز داخل الوطن العربي ·

لقد كان اختيار الامبريالية لايران كرأس جسر لها يرجع الى موقعها الحيوي بين جنوب شرق آسيا وشرق افريقيا (سوق يضم ما يزيد على الف مليون مستهلك) واشرافها على الخليج بموارده النفطية الهائلة · ولا شك ان مصر تمثل حلقة وصل ونقطة انطلاق مماثلة الى العالم العربي كله وافريقيا · الامر الذي يسيل له لعاب الاحتكارات الغربية ·

وتغذي الامبريالية الامريكية اطماع ايران التي تغزو طلائعها مختلف انحاء الوطن العربي من خلال معونات وقروض وتسهيلات ائتمانية تعقدها مع مراكش وتونس والسودان وغيرها من البلدان العربية ·

وقد وافقت الحكومة الايرانية على تقديم تسهيلات ائتمانية قيمتها ١٥٠ مليون دولار لتمويل المشروعات الاقتصادية التي تقرر اقامتها في سوريا ، بعد مباحثات أجراها محمد المعماري وزير الاقتصاد السوري في طهران · كما وافق الطرفان على تأسيس مشروع مشترك لانتاج اللحوم في سوريا على أن يخصص جزء كبير من انتاجه للتصدير الى

ايران · ووعدت الحكومة الايرانية بمساعدة سوريا في تأسيس مصنع للاسمدة باستخدام الفوسفات السوري · وكذلك وافق الطرفان على ابرام اتفاقية طويلة الامد للتعاون الاقتصادي واتفاقية سياحية لتشجيع وتنظيم السياحة بسوريا ·

وهكذا ، بعد ان نما النظام الشاهنشاهي في حضانة الامبريالية الامريكية ورسخ جذوره في الداخل بالارهاب والقهر الدموي على حساب ابناء القوميات المختلفة على أرضه (الفرس يشكلون ٤٠٪ فقط من السكان بجانب الاكراد والعرب والبلوش ··· الخ) ومن خلال حكم السافاك (المخابرات الايرانية التي أنشأتها وكالة المخابرات الامريكية) ومئات الاعدامات وعشرات الالاف من المعتقلين والاستغلال البشع للجماهير الكادحة والعمال والفلاحين ، بدأ الاخطبوط «الفارسي» يمد ذراعا قوية عبر الخليج فيحتل الجزر العربية الاربع ويهيمن على مضيق هيرمز وتحتل قواته ارض عمان ليشن حرب ابادة ضد ثوار ظفار ويتآمر على اليمن الديمقراطية الشعبية والعراق · وبعد حرب اكتوبر يحقق طفرة في نشاطه · والادهى من ذلك ان البورجوازية العربية تحتضن وتلتصق بأذرع الاخطبوط الايراني لتمكنه من شعوبها بأمل ان تمتص وتلعق بعض الفتات من ذهب اسود وتبر اصفر ·

الدوافع والآثار السياسية لتصفية الحراسات

منذ انقلاب مايو ١٩٧١ بدأت سلسلة من القرارات المماثلة ، اعادت جزءا لا يستهان به من ثروات الغالبية العظمى من ابنـــــاء كبار الملاك الرأسماليين والزراعيين الذين «اضيروا» بقوانين التاميم واجـــراءات الحراسة · ولكن نادرا ما يعلن عن هذه الوقائع والتفاصيل تجنبا لردود الفعل الجماهيرية · الا انه بعد «عبور» اكتوبر اكتسبت الرجعية جرأة لم نعهدها من قبل ، خاصة وهي تحرص على كسب ثقة الاصدقاء والحلفاء الجدد في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وايران والسعودية والخليج ·

ومع اعادة الاعتبار السياسي لعدد من انصار الملك وعمـــلاء الاستعمار ـ أمثال مصطفى وعلي أمين ـ استعـــادت فئة كبار الملاك الزراعيين والرأسمـــاليين شطرا لا يستهان به من ممتلكاتها ورؤوس أموالها ·

كان مجموع الاراضي التي اخضعت للحراسة منذ عـــام ١٩٦١ وحتى ١٩٦٧ هو ١٢٢ الف و٨٠٨ فدانا · ويصرح المهندس سعد هجرس رئيس هيئة الاصلاح الزراعي (أخبار اليوم ٦/٧) بانه « قد تم رد أغلب هذه الاراضي لاصحابها ، ولم يتبق سوى حوالي ٤٨ الف فدان الان · ٤٠٪ من هذه الاراضي وزعت لتمليك صغار المزارعين و٦٠ بالمئة منهـا مؤجرة للمزارعين · ويقدر ثمن هذه الاراضي بحوالي ٩ ملايين جنيه !!

وصرح مصدر مسؤول (اهرام ٦/٢٨) انه « بالنسبة للعقـــارات المبنية الخاصة بمن خضعوا للحراسة قبل ١٤ـ٣ـ١٩٦٤ فهناك ١٣٠٠ عقار قامت شركات التأمين بشرائها من الحراسة العامة ، ويتم التصرف فيها على أساس ·

- العقارات التي لم يتم تسجيل عقد شرائها وعددها ٥٠٠ عقار تعود ملكيتها الى أصحابها ٠

- العقارات التي قامت الشركات بتسجيل عقود شرائها وعددها ٨٠٠ عقار قيمتها ٢٠ مليون جنيه ، تظل ملكيتها خاصة بهذه الشركات ويتسلم اصحابها التعويض الذي ينص عليه القانون ٠

جلاد الشعب وعملاء الاستعمار

وقد اصدر الرئيس السادات قرارا جمهوريا بالافراج عن ممتلكات ابراهيم عبد الهادي باشا رئيس مجلس الوزراء - وحزب السعديين - في عهد الملك ، الذي عرفت البلاد على يديه حكم الحديد والنار وفرض الظلام على البلاد وجعل من مصر سجنا كبيرا ، واستخدم ابشع أساليب التعذيب ٠ وهو «مبتكر» عمليات الاغتيال السياسي لاعداء النظام و«العسكري الاسود» للاعتداء الجنسي على المعتقلين السياسيين وعائلاتهم لانتزاع اعترافات منهم !

وصدر قرار مماثل «برفع الحراسة عن اسرة المرحوم اسماعيل صدقي باشا» (اخبار اليوم ٧/٦) ، أحد اقطاب رأس المال الكومبرادوري والنظام الملكي ، «رجل مصر القوي» الذي اصبح اسمه رمزا للارهاب والبطش والخيانة ولقبته الجماهير «بجلاد الشعب» ٠ كان رئيسا لاتحاد الصناعات ورئيسا للوزارة المصرية (عام ١٩٣٠ - ١٩٣٣ ثم في عام ١٩٤٦) . ألغى دستور ١٩٢٣ الديمقراطي ووضع بدله دستورا يزيد من سلطات الملك ويقيم برلمانا صوريا منتخبا على درجتين ، وأجرى انتخابات كانت «مضرب المثل» في تزويرها ٠ وهو مدبر ومنفذ مذبحة عمال عنابر السكك الحديدية ، التي راح ضحيتها عشرات العمال - والمنصورة والبداري وحلوان ٠٠ الخ ، ووقع اتفاقية صدقي - بيفن مع الحكومة البريطانية ، مما أثار ردود فعل عنيفة أدت الى اسقاطه ٠

وهي مجرد نماذج - أو عينات - للعناصر التي يعاد اليها الاعتبار ٠٠ والمال والجاه والامتيازات ٠ «والعينة بينه» كما يؤكد المثل الشعبي المصري ، فهناك مئات من ابناء نفس الطبقة من عائلات عبود وفرغلي والبدراوي والشواربي والدمراش والفقي ٠٠ ويشيد هؤلاء بمآثر الحكم

الجديد ويعودون لمواصلة تآمرهم السياسي ضد مصالح الشعب ونشاطهم الاقتصادي الطفيلي لاستغلال الجماهير الكادحة ٠ ويقدم لنا ناصر النشاشيبي نموذجا من هذه الفئة «العائدة» وموقفها من النظام - مقال بالحوادث عدد ٧ يونيو - اذ يقول «هبطنا الى الدور الاول - من الفندق - وكانت هناك السيدة حرم المرحوم كريم ثابت باشا وكريمتها وزوج كريمتها والسيد علاء البدراوي والسيدة عزة البدراوي ٠٠ وشلة من المواطنين العرب بينهم صديقي المهندس المصري المعروف محمد علي حسين زوج كريمة المغفور له أحمد عبود باشا ٠٠ أما الحديث فقد «بدأ بذكر مصر ٠٠٠ وانتهى بذكر مصر ، ولا اعرف حاكما أو رئيسا أحبه المصريون عن صدق وتغنوا به وبشخصيته ، وحتى وهم بعيدون عن وطنهم كالرئيس أنور السادات !! ويستطرد «لعله تلهف صاحب الحق في أن يعود له حقه ، ولهفة المحروس ، البعيد المحتاج الى أن يتحرر ويقترب ويقوى ويعود» !

المليونيرات القدامى والجدد

ولا يقتصر الامر على عودة الفئات الحاكمة في العهد الملكي ٠ ولكن تشهد المرحلة الحالية أيضا رجوع اقطاب الاحزاب الرجعية - خاصة الاخوان المسلمين - وعدد كبير من أصحاب الملايين الذين كونوا ثرواتهم في الاعوام الاولى من الثورة ثم هربوا بها الى الخارج ، مثل المليونير حسن عزت - أحد الضباط «الاحرار» ومتعهد توريد بنزين الطائرات لسلاح الجو المصري سابقا وصاحب عشرات ناقلات البترول والمشروعات الصناعية في أوروبا وأفريقيا ٠

ومما تجدر الاشارة اليه ان مصلحة الضرائب المصرية اصدرت احصاءا سريا يشير الى ان عدد اصحاب الملايين في تصاعد مستمر منذ حرب يونيو ٠ وقد سجلت حتى الان ١٨٦ حالة «جديدة» ، وجميع هؤلاء «المليونيرية» هم من الاشخاص ذوي علاقة بالسلطة ، يكدسون الثروات من خلال «معاملات» مع الاجهزة والمسؤولين ، مستغلين نفوذهم لتحقيق أرباح اسطورية بالاساليب الطفيلية من أعمال التجارة والمقاولات ٠ وكان الرئيس عبد الناصر قد وضع عددا منهم تحت الحراسة اثناء الحملة ضد «الطبقة الجديدة» ، ولكن هذه الحملة سرعان ما اجهضت تحت الضغط وبسبب تزايد نفوذ هذه الفئة ٠

وتغدق الدولة الملايين على «المحروسين» سابقا في ظـروف أزمة اقتصادية طاحنة ، ومعـــاناة الجماهير الكادحة من الغـــلاء وتدهور مستوى المعيشة ، وفي نفس الوقت الذي «يطلب فيه مجلس الوزراء مـن الشعب الاستمرار في تضحياته ، والحرمان الذاتي الى ان تتحقق كـل الاهداف العربية » !

قدسية الملكية الخاصة

وقد مرت خطة تصفية الحراسات بمراحل عدة · وكانت تتقدم على حياء وفي جرعات متزايدة خوفا من ردود الفعل الشعبية ، بدأت بحملة اعلامية في اطار سيادة القانون و«حكم المؤسسات» والغاء الاجراءات الاستثنائية، نظمها محمود ابو وافية (صهر الرئيس السادات) وجماعته، وقادها فريد أبو شادي ـ المحامي الوفدي الاقطاعي السابق ـ فقاما بشن حملة ضارية على عهود الظلم والظلام ، واعتلى الاخيـر منبر مجلس الشعب ليعرض مأساة «المحروسين» وصحب هذه التحركـــات ضجة دعائية احيط بها قرار محكمة القضاء الاداري لصلحة فريد ابو شادي «الذي اعتبر قرار الحراسة لا يؤيده سند قانوني» ، وتكفلت الصحافة بحمله ايديولوجية مكثفة هدفها ارساء قدسية مبدأ الملكية الخاصة لرأس المال من جديد كبديهية اقتصادية وسياسية ، وتصوير التأميم واجراءات مقاومة الاستغلال على انها مجرد صفحة سوداء وبدعـــة في تاريخ البلاد ، أملاها الحقد ومنطق اللصوص وقطاع الطرق !

واستغلت السلطة بعض حالات فردية نادرة فرضت فيها الحراسة على عناصر من صغار الملاك ، لابرازها وتضخيمها بالمبالغة والتعميم ، للايحاء بأن « الغبن والغدر والتنكيل كان يقع على كل الفئات دون تفرقة، وبهدف تشويه الاجراءات وطمس مغزاها السياسي ـ الاجتماعي الذي توخى تصفيــــة نفوذ ونزع سلاح القوى المضادة للثورة في تآمرهــا للتخريب وقلب النظام الوطني · ومن النماذج على هذا التلاعب والتزييف ما جاء على لسان الدكتور جمال العطيفي وكيل مجلس الشعب ورئيس اللجنة التشريعية اذ يقول « الملاحظ انه بمراجعة حالات الحراسة لـم يكن هناك ضابط أو معيار لفرضها أو رفعها أو الاستثناء منها ·· بعض الحالات ·· كان الشخص لا يملك سوى بضع مئات من الجنيهات ، أو لا

يملك اطلاقا ·· حتى انها فرضت مرة على خفير في احدى الشركـــات الهامة لاتهامه في احدى القضايا الجنائية ·· الخ !

وكتبت جريدة الاخبار منتقدة تحديد التعويض بثلاثين الف جنيه طبقا للقانون ١٥٠ لعام ١٩٦٤ مطالبة برفعه الى ١٠٠ الف جنيه للفرد ، وبررت موقفها بأن «المشروع يوجد تفـرقة بين المواطنين · وقد اعترف المسؤولون بأننا كنا ضحية لمؤامرات مراكـــز القوى والتلاعب بقوانين البلاد » ·

وترددت أنباء ـ لم تتأكد بعد ، وان كنا لا نستغربهـا ـ عن النية لاعادة المؤسسات الصحفية لاصحابها مصطفى امين وعلي امين واحسان عبد القدوس وتعويض أحمد أبو الفتح بمبلغ كبير لاعادة اصدار جريدة «المصري الجديد» !

ومن الملاحظ تزايد جراة النظام في التعبير عن اتجاهاته الحقيقية واهدافه التي كان يتستر عليها في الحاضر ، وذلك بعد «حرب اكتوبر» ·

وتقدم مجلس الوزراء بمشروع قانون لتصفية الحراسات أقرتـه اللجنة التشريعية فمجلس الشعب في أوائل شهر يوليو · وذكر الدكتور العطيفي ان القانون «يتضمن تعويضات عادلة اكثر مما كان يتوقـــع اصحابها ، حتى اننا لم نستطع أن نعلن رسميا قيمة ما ستدفعه الدولة نظرا لضخامته ·· » ! (أخبار اليوم ٦ـ٧) ويستفيد من القانون الجديد نحو ٢٠ الف شخص (الاخبار ٢ـ٧) ·

سبعة تعديلات لمصلحة «المحروسين»

وليت الامر اقتصر على الغاء الحراسات جميعها ، وانما تجاوز ذلك الى الغاء وتعديل نصوص في قوانين اخرى عديدة والتشريعـــات الخاصة بالاصلاح الزراعي والتأميمات لمصلحة «المحروسين » ·

ونحن لا نتعرض هنا لقضية رفع الحراسات ، فهي قد رفعت فعلا ، ولم يتبقى منهـــا غير عدد لا يتجاوز أصابع اليد » ولكننا نناقـــش « **التسوية للاوضاع الناشئة عن الحراسات** » فقـــد تسلم أولئك الذين رفعت عنهم الحراسة ممتلكاتهم أو ثمنها اذا كانت قد بيعت · فالهدف من

القانون الجديد هو منح عدد من الامتيازات لمن خضع منهم للقوانين «الاجتماعية» الاخرى . ومن هذه الامتيازات :

١ ـ رفع التعويض الذي يصرف عن العقارات التي لم ترد لاصحابها الى ١٦٠ مثل الضريبة ، بدلا من ١٢٠ . وتقدير قيمة الارض مع زيادة ٤٪ فوائد من تاريخ الاستيلاء على الارض .

٢ ـ حدد المشروع قيمة ما يرد عينا ونقدا للفرد بثلاثين الف جنيه وللاسرة بمائة الف جنيه ـ لمن خضعوا للقانون ١٥٠ سنة ١٩٦٤ ـ بينما ينص القانون الاخير على ثلاثين الف جنيه كحد اقصى للاسرة . هذا بالاضافة الى عودة كل الممتلكات مهما كانت قيمتها للذين لم يطبق عليهم القانون المذكور .

٣ ـ بالنسبة للاراضي الزراعية فقد نص القانون الجديد على ان ترد محملة بعقود الايجار ، مع مراعاة الارتفاع المستمر في قيمة العقارات عند تقدير ثمنها .

٤ ـ طبقا للقانون الجديد لا يجوز خلال عام من تاريخ العمل به اتخاذ اي اجراءات تنفيذية بسبب الديون المستحقة للحكومة والقطاع العام . ومنح المدنيين الذين رفعت عنهم الحراسة مهلة لتسديد ديونهم وتقسيط ما يطالبون برده من فوائد السندات على ٥ سنوات ، وضمان حقوق الاشخاص الذين اشتروا هذه السندات بحيث يستمرون في حيازتها الى ان يتقرر استملاكها ويتقاضون قيمتها .

٥ ـ « للخاضع ان يطلب تصحيح الربط النهائي لضريبتي الارباح التجارية والايراد العام » (الاخبار ٤ ـ ٧) .

٦ ـ فتح باب الطعن للتظلم في اي اوضاع مالية خاصة باملاكهم .

٧ ـ « في الوقت الذي وضع القانون حدا اقصى للمصريين ، لم يضع هذا الحد بالنسبة للاجانب حيث انهم عوضوا تعويضا عادلا في حدود ٦٥٪ من ممتلكاتهم » (الاخبار ٢ ـ ٧) .

اجراء ثوري للتغيير الاجتماعي .. ام منطق اللصوص وقطاع الطرق !

لقد ادى رفض الرأسمالية الخاصة واحجامها عن تمويل المشروعات الاستثمارية ضمن اطار الخطة الخمسية الاولى الى تاميمات يوليو ١٩٦١ وظهور القطاع العام كقاعدة لعملية التنمية ومصدر لتوليد المدخرات القومية (ذكر الدكتور عبد العزيز حجازي في تعقيبه على تقرير لجنة الخطة والموازنة ان احتياجات ومخصصات القطاع العام تصل في السنة الى ٥٠٠ مليون جنيه) .

وعلى اثر الانفصال السوري وانتعاش الرجعية المحلية واستمرار تآمرها على النظام ، وفي ارتباط مع خط التأميم وحرمان قوى الثورة المضادة من اسلحتها المادية المناهضة للنظام فرضت في اكتوبر ١٩٦١ الحراسة على عدد من كبار الملاك الزراعيين والرأسماليين المرتبطين بالاستعمار وقطاعات من البرجوازية النشطة سياسيا ، وانتهت هذه الحراسات بعد دستور مارس ١٩٦٤ وصدور القانون ١٥٠ الذي قرر ايلولة الاموال التي خضعت للحراسة الى الدولة وتعويض اصحابها بما لا يتجاوز ٣٠ الف جنيه للاسرة .

وطبقا لقانون تدابير امن الدولة ـ رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ ـ اصبح من حق السلطة فرض الحراسة « في حالة وجود دلائل على قيام الشخص بأي نشاط ضار » .

وبعد حوادث كمشيش والمنيا وغيرها من انحاء الريف المصري التي اغتال فيها عدد من كبار الملاك الفلاحين المناضلين الذين كشفوا عن « تهريب » عشرات الآلاف من الافدنة والتحايل على قانون الاصلاح الزراعي ، اتخذت اجراءات ضد هؤلاء وشكلت لجنة خاصة « لتصفية الاقطاع » فرضت الحراسة على المتهربين من قوانين الاصلاح الزراعي .

لكن هل حقا الغت السلطة « الساداتية » الحراسات ؟ ام انها منعت الحراسات عن البورجوازية الكبيرة والقوى الرجعية التقليدية دون ان تتخلى عن سلاح « الحراسة » ضد اعدائها الجدد ؟

بعد اقل من شهر واحد من انقلاب مايو « التصحيحي » وفي ١٠ يونيو عام ١٩٧١ اصدر الرئيس السادات القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ الخاص « بتنظيم فرض الحراسة وتامين سلامة الشعب » يجيز « فرض الحراسة على اموال الشخص كلها او بعضها لدرء خطره على المجتمع، اذا ظهرت دلائل جدية على انه اتى افعالا من شانها الاضرار بأمن البلاد من الخارج او الداخل ··· او افساد الحياة السياسية في البلاد او تعريض الوحدة الوطنية للخطر » (المادة ٢) ويجيز للمدعي العام « ان يأمر بالتصرف في امواله او ادارتها واتخاذ ما يراد من الاجراءات التحفظية في هذا الشأن· ويجوز ان يأمر باتخاذ تلك الاجراءات بالنسبة لاموال زوجته واولاده القصر او البالغين اذا رأى لزاما لذلك (المادة ٧) ·

ليس هذا فحسب ، بل يجيز القانون « الامر بالتحفظ في مكان امين » (اي السجن ، اذا وضعنا في الاعتبار السوابق المعمول بها خلال السنوات الاخيرة) ··· و « لمدة لا تتجاوز سنة من تاريخ صدور الامر » « وتتجدد لمدة خمس سنوات » بأمر من محكمة مختصة · كما ان « الاحكام الصادرة ··· نهائية ولا يقبل الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن » (مادة ٢٢) ·

ويدافع الدكتور جمال العطيفي ـ المتعهد الجديد لصياغة القوانين ـ عن هذا التشريع فيقول « بعد الآن لن تفرض حراسات الا عن طريق المدعي العام الاشتراكي (ووزير العدل الحالي) وبضمانات حددها القانون ··· واهمها ان يواجه الخاضع للحراسة بما هو منسوب اليه ويسمع دفاعه ويحقق فيه » ولكن كل هذه « الضمانات » المزيفة تنهار كخدعة كبرى اذا علمنا ان المدعي العام « الاشتراكي » والمحكمة المختصة لا تلتزم بقواعد او ادلة ، وانما مجرد قناعة هؤلاء بأن هناك « دلائل قوية على انه اتى فعلا ·· الخ » !!

تصفية حراسة ··
لتقوية طبقة

وفي اطار الحملة الايديولوجية التي تشنها قطاعات البرجوازية

المصرية من اجل تجريم وادانة التأميمات والحراسات يجري الدفاع عن قدسية مبدأ الملكية الخاصة واعتبار ان المساس بها هو تخريب للانتاج واستنزاف للمدخرات وضعضعة للثقة الدولية في اقتصادنا · ويقول سابا حبشي باشا (مقال الاهرام) « ولم يقف الامر عند تجريد اصحاب المصانع والاعمال والتجار من مدخراتهم ولكنه تعدى ذلك الى مبدأ الادخار ذاته · وليس من الممكن في اي بلد ان تتجدد المدخرات اذا كانت عرضة للمصادرة لحساب الدولة كلما تكونت » ويكتب فخري عبد النور في مقاله « بدعة الحراسات » (اهرام ٩ ـ ٣) ردا على الاعتراضات القائلة بان انهاء الحراسات ورد الاموال ـ او مقابلها ـ الى اصحابها سوف يحمل الخزانة العامة للدولة عبئا لا قبل لها به « ان منطق اصحاب هذه الحجج هو منطق اللصوص وقطاع الطرق ، لان هذه الاموال لم تكن مملوكة للدولة حتى تتملكها قسرا من اصحابها، وبدون ان تؤدي عنها الثمن المشروع » !

وفي غمار هذه الحملة المكثفة للدفاع عن رأس المال الفردي وقدسية مبدأ الملكية الخاصة ، لا يرتفع صوت للدفاع عن حق العمال والفلاحين ، بل وتصاغ قوانين وتشريعات تحرمهم حق الدفاع عن مصالحهم الاقتصادية (قوانين الاضراب وحماية رأس المال العام ·· الخ) وتسلبهم الكثير من الامتيازات التي سبق ان حصلوا عليها ·

ولا يمكن عزل اجراء رفع الحراسة وتصفيتها عن السياسة العامة التي تنتهجها الدولة تعبيرا عن مصالح الرأسمالية المصرية بأجنحتها الثلاثة ، الرأسمالية الزراعية والطفيلية والكومبرادورية الوكيلة لرأس المال الاجنبي والخليجي ·

الموقف المبدئي من الاجراءات الاستثنائية

ونحن لا نناقش هذه القضية بصورة مجردة او نعارض اجراء تصفية الحراسة بحد ذاته ، وانما ندين الحملة المغرضة وتزوير الحقائق بشأن طبيعة ومغزى الاجراءات الناصرية واهدافها ، وجعلها تكئة للدفاع عن مصالح الرأسمالية الكبيرة وبعث الطبقات الرجعية الممالئة للاستعمار المناهضة لحركة التحرر الوطني ، ثم التعويضات الضخمة

التي منحت للخاضعين ، ليواصلوا استخدامها في استعادة نفوذهم السياسي واستغلال الجماهير الكادحة . كذلك انتهاك كل القوانين التقدمية للتأميم والاصلاح الزراعي .. الخ.

ان تقييمنا لاي اجراء استثنائي ينطلق من تحديد طبيعته والهدف منه والقوى الاجتماعية التي تستفيد منه . والقوى الوطنية الديمقراطية والاشتراكية تناضل دائما ضد الاوضاع الاستثنائية ومن اجل تصفيتها بمجرد زوال الحاجة اليها لتستقر في قواعد وقوانين . كما اننا لا نخدع بالحديث الديماجوجي عن الشرعية وسيادة القانون على اطلاقه، وانما نتساءل اولا .. **اي شرعية واي قانون .. ولمصلحة من ؟** وكم من الجرائم ارتكبت باسم القانون والشرعية . فلكل نظام شرعيته وقوانينه التي تحمي طبقات وفئات اجتماعية بعينها ـ بما في ذلك النظم الفاشية.

وبينما تصفى الحراسة اليوم في مصر بالنسبة لاشد الفئات الاجتماعية رجعية وتخلفا ومعاداة للشعب ، نجد ان السلطة تفرض ـ في ظل سيادة القانون ـ على فئات اجتماعية اخرى قيودا محكمة على نشاطها السياسي والاجتماعي والاقتصادي بسلسلة من القوانين والتشريعات والممارسات المناهضة للحريات .

م.ك.م

السوق الموازيه للنقد .. لمصلحة من ؟

محمود مروان

بدأ العمل بالسوق الموازية للنقد اعتبارا من اول سبتمبر ١٩٧٣ بموجب قرار نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد رقم ٤٧٧ سنة ١٩٧٣ . غير ان العمل في السوق الموازية للنقد بدأ قبل ذلك في الواقع وبصورة تدريجية عكست الضغوط المختلفة التي تعرضت لها السلطات الرسمية للتراجع عن مبدأ هام عمل به سنوات طويلة ، وهو احتكار الدولة للتعامل في النقد الاجنبي وسيطرتها على حصيلة النشاط الاقتصادي للبلاد من العملات الاجنبية بغية استخدامه في تلبية متطلبات الاستيراد والانفاق الخارجي طبقا للاولويات التي تحددها النظرة الشاملة للاقتصاد القومي وتقدير حاجاته المختلفة وفقا لاعتبارات عامة تراعي المصلحة العليا للبلاد . وكان ذلك التراجع المتدرج هدفه في الواقع اضفاء للشرعية على التعامل في السوق السوداء للنقد الاجنبي ، تلك السوق التي ترعرعت واتسع نشاطها بفضل التعاون الوثيق بين تجار الشنطة وتجار شارع الشواربي ومهربي وتجار العملة في بيروت مستخدمين مدخرات وتحويلات المصريين العاملين بالخارج فضلا عن تحويلات المقاصة مع السياح العرب وغيرهم .

وقد اتخذ التراجع المتدرج في ميدان التعامل بالنقد الاجنبي صورة قرارات وزارية ، باستثناء عمليات معينة لصالح فئات معينة نتيجة الضغوط التي كانت تشكلها تلك الفئات على جهاز الدولة .

وبدأت بقرار رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن تجميع مدخرات المصريين العاملين بالخارج · وتلاه القرار رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن الاستيراد عن طريق المدخرات لاساتذة الجامعات والمعاهد العليا والبحث العلمي· ثم القرار رقم ٦٥٣ لسنة ١٩٧٢ في شأن الاستيراد عن طريق المدخرات · ثم القرار رقم ١١١٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن صادرات الافلام المصرية · ثم القرار رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم صادرات الكتب المصرية · ثم القرار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٧٣ في شأن استيراد احتياجات الحرفيين · وفي غضون ذلك صدرت قرارات بتنظيم عملية تقسيم الارباح الناجمة عن بيع النقد الاجنبي بالاسعار غير الرسمية وقرارات اخرى بتحديد الاسعار التشجيعية كما سميت وبتعديل تلك الاسعار ·

محتوى القرار الخاص بانشاء السوق الموازية للنقد :

استهدف القرار اضفاء صفة الشرعية على التعامل في النقد الاجنبي لغير السلطات العامة · وهو المبدأ الذي يقوم على فكرة السيطرة على هذا النشاط وجعله حكرا للدولة تستخدمه بصورة مخططة · وقد بين القرار طبيعة العملات التي صرح لها بالتعامل في السوق الموازية فوصفها بأنها العملات القابلة للتحويل · واعطى لمحافظ البنك المركزي الحق في تحديد تلك العملات بقرار منه · وواضح ان تحديد العملات المقبولة في السوق الموازية بأنها تلك العملات القابلة للتحويل معناه بالضرورة قبول الوصف الذي وضعه صندوق النقد الدولي لتلك العملات ، بأنها عملات تلك الدول التي تقبل الالتزام بما تفرضه المادة الثالثة قسم ٢ ، ٣ ، ٤ من اتفاقية الصندوق ، وهي الالتزامات التي تقضي بالامتناع عن وضع القيود على المدفوعات والتحويلات الخاصة بالمعاملات الدولية الجارية ، وبعدم الدخول في عمليات نقد اجنبي متعددة الاطراف او في عمليات تمييز ضد العملات دون الحصول على موافقة الصندوق · كما تتعهد تلك الدول بالاحتفاظ لعملاتها بحرية التحويل ·

وواضح ان انشاء سوق موازية للنقد معناه السماح بتعدد اسعار الصرف للعملة · وهو ما يتنافى مع اتفاقية الصندوق التي التزمت بها كل الدول الاطراف في تلك الاتفاقية · ولا يعني تسمية السوق بأنها

موازية امكانية التحلل من قيود الاتفاقية ، واظهار الوضع بغير حقيقته التي تتلخص في السماح رسميا بتعدد اسعار صرف الجنيه المصري · ويتضح ذلك من المادة الثانية من القرار رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ الخاص بانشاء السوق الموازية حيث جاء بتلك المادة انه يقتصر سريان الاسعار التشجيعية على المتحصلات والمدفوعات المنصوص عليها في القرار وتسري اسعار الصرف الرسمية على غير ذلك من المعاملات ولو كانت بنفس العملات الحرة القابلة للتحويل ·

تعدد اسعار الصرف واثرها على التكاليف :

وبغض النظر عن مخالفة اتفاقية الصندوق التي حظرت التعامل باسعار صرف متعددة فان الاثر الذي يمكن ان ينجم عن ذلك على الاقتصاد القومي يحتاج الى وقفة وتأمل · فمن الواضح اننا سنواجه بواردات من السلع والخدمات يتم شراؤها باستخدام اسعار صرف متفاوتة بين حدين الاول هو السعر الرسمي والثاني هو السعر التشجيعي · وقد حددت المادة الرابعة من قرار انشاء السوق الموازية هذا الفرق بمقدار ٥٠٪ من سعر الصرف الرسمي في حالة شراء البنك للعملات الاجنبية المعروضة عليه ، ٥٥٪ من سعر الصرف الرسمي في حالة بيع البنك للعملات الاجنبية التي في حوزته · والفرق بين النسبتين وهو ٥٪ يجري تقسيمه مناصفة بين حساب ارباح النقد الاجنبي الذي يؤول الى الخزانة العامة وبين البنك الذي نفذ عملية الشراء والبيع · والمهم في الامر هو الفرق بين السعر التشجيعي والسعر الموازي وهو يبلغ ٥٥٪ في حالة البيع اي في حالة الاستيراد ومدى تأثير هذا الفرق على تكاليف انتاج مختلف السلع وبالتالي تأثيره على اسعار تلك السلع التي يتم انتاجها باستخدام مواد اجنبية مستوردة باسعار يبلغ التفاوت بينها هذا المدى الكبير · ما هي الاحتمالات المنتظرة لقيام مثل هذه الظاهرة في الاسواق ؟ لنأخذ مثالا معينا · ان المادة التاسعة من قرار السوق الموازية حددت الاستخدامات التي يمكن تمويلها باستخدام حصيلة النقد الاجنبي المشتراة من السوق الموازية ومن بينها واردات القطاع الخاص بما في ذلك الحرفيين والمهنيين من مستلزمات الانتاج والآلات والمعدات وقطع الغيار والمدفوعات غير المنظورة والممولة من متحصلات السياحة والصادرات (مادة ٩ بند ٤/١) وواردات شركات

التجارة الخارجية من مستلزمات الانتاج والمعدات وقطع الغيار اللازمة للقطاع الخاص ولقطاع السياحة التي تستوردها الشركات لمقابلة احتياجات السوق عامة (مادة ٩ بند ٦/أ) ·

هذه المواد كلها اصبح من الممكن استيرادها لحاجة الانتاج المحلي باستخدام حصيلة النقد الاجنبي المتاحة في السوق الموازية · ونفس المواد يتم استيرادها بواسطة شركات القطاع العام باستخدام حصيلة النقد الاجنبي المتاحة من سوق الصرف الرسمية اي الناتجة من بيع السلع التي تحتكر الدولة تصديرها كالقطن والارز مثلا · معنى ذلك ان السوق سيتواجد بها خامات ومستلزمات انتاج مثل النحاس والقصدير والرصاص اللازمة للمسابك والورش ومصانع القطاع الخاص ، وبعض هذه الخامات ومستلزمات الانتاج مستوردة على اساس سعر الدولار ٣٩،٤ قرشا وهو السعر الرسمي الذي تستورد به شركات مؤسسة السلع الهندسية التابعة لوزارة التموين والمخصصة لاستيراد احتياجات الورش والمصانع من تلك الخامات · كما ان بعض هذه الخامات ومستلزمات الانتاج ستكون مستوردة على اساس سعر الدولار في السوق الموازية وهو ٦٠،٦ قرشا (هذين السعرين من واقع قائمة الاسعار الرسمية والتشجيعية التي اعلنها البنك المركزي بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٧٤ منشور عام رقم ٧٥/٧٤ ومنشور عام رقم ٧٦/٧٤) ·

ما هو الموقف وماذا يمكن ان يحدث في مثل هذه الاحوال ؟

نحن نعلم ان سعر الكيلو من الرصاص الخام او القصدير الخام او النحاس او غير ذلك من خامات تستخدمها الورش كان يتحدد بقرار وزاري بناء على تكاليف استيراد هذه المواد التي يتم استيرادها بواسطة شركات القطاع العام · وتكاليف الاستيراد مبنية على اساس سعر الصرف الرسمي للجنيه المصري وبناء عليه كانت تسعيرة هذه المواد والتي كان يجري توزيعها على الورش والمصانع بناء على حصص مقدرة من واقع الطاقة الانتاجية لكل ورشة او مصنع وفي نفس الوقت فان منتجات تلك الورش والمصانع كانت خاضعة للتسعير الجبري بناء على تكلفة ماخوذ في حسابها ثمن شراء الخامات بالتسعيرة المحددة

على النحو المشار اليه · كيف يكون الموقف الان حينما يتواجد في السوق مادة واحدة تختلف تكاليف استيرادها بحسب اختلاف مصدر تمويلها وهل هو من السوق الرسمية للنقد الاجنبي او هو من السوق الموازية للنقد الاجنبي ؟ هناك احتمال من اثنين لحل مثل هذا الموقف : الاحتمال الاول هو ان يسمح بوجود سعرين للمادة الواحدة وما يترتب على ذلك من وجود سعرين للمنتجات النهائية التي يستخدم في انتاجها تلك المادة وبالتالي ضرورة ايجاد نظام للتاكد من ان السلعة المعروضة للبيع تم انتاجها بالتكاليف المرتفعة او بالتكاليف المنخفضة ومدى الاضطراب الذي يمكن ان يحدث بالاسواق من جراء محاولات التهرب والتحايل لاثبات الشراء بالسعر المرتفع · وربما يذكرنا هذا بما كان يحدث من بعض الجزارين الذين كانوا يشترون اللحوم من المجمعات الاستهلاكية باسعار مخفضة ثم يعاد بيعها بالاسعار المرتفعة على اساس انها لحوم بلدية من انتاج القطاع الخاص ونفس الشيء كان يحدث بالنسبة للاسماك · ولعلنا نتذكر مدى الصعوبة التي واجهتها وزارة التموين لمعالجة هذه الحالة والفشل الذي انتهت اليه ·

اما الاحتمال الثاني وهو الاسهل فيتلخص في السماح برفع اسعار المواد المستوردة على اساس سعر الصرف الرسمي بحيث تصبح موازية لاسعار المواد المستوردة على أساس سعر الصرف التشجيعي وطبيعي ان النتيجة هي الاتجاه العام لرفع اسعار السلع كافة نظرا للارتباط الشديد بين مختلف السلع سواء في مرحلة الانتاج او في مرحلة التسويق وللتداخل والترابط بين المنتجات المختلفة في علاقاتها الامامية او الخلفية · ولنتصور ما يمكن ان يحدث اذا ترك للمستوى العام للاسعار ان يرتفع بشكل غير مخطط وبنسب غير خاضعة للضوابط او القيود ·

فاذا اضفنا الى ما سبق ان المادة ٩ بند ب/٤ تعطي لصاحب طلب الاستيراد الحق في تنفيذ عملية الاستيراد وبناء على مواصفاته ، امكن لنا ان نتصور اية ثغرة جديدة ستنشأ نتيجة التحايل على المواصفات · وهذا باب كبير للتلاعب والاستغلال وتزوير المستندات وبالتالي ظهور درجات متفاوتة من الاسعار وليس سعرين فقط للمادة الواحدة او السلعة الواحدة · وطبيعي ان اي محاولة من السلطات المسئولة

لمواجهة هذه المشاكل معناها اضافة حلقات جديدة من القيود البيروقراطية تفتح اوسع المجالات للرشوة واستغلال النفوذ . اما البديل السهل فهو طبعا ترك الامر فوضى تلعب فيه المضاربة والاحتكار دورها بالكامل في تكييف الاسعار بما يتمشى مع مصالح المسيطرين على الاسواق .

وواضح ان النمو السرطاني وغير المخطط لاسعار السلع سيقويه ويدعم مفعوله التوزيع غير المخطط لاستخدامات النقد الاجنبي المتاحة. ففي ظل نظام الرقابة على النقد الاجنبي واحتكار الدولة للتعامل في هذه السوق كان يجري وضع ميزانية نقدية في كل عام تحصر فيها الموارد المتاحة من التصدير والسياحة والقروض والتسهيلات الائتمانية ثم يتم بعد ذلك توزيع هذه الحصيلة على مختلف الاستخدامات طبقا لنظام اولوية يراعي اعتبارات على رأسها ترابط النشاط الاقتصادي للبلاد وتناسق حركته في مختلف الاتجاهات وسيره بوتيرة محكومة تضمن اقصى قدر من المصلحة العامة . اما في ظل الظروف الجديدة من التمويل غير المحكوم فالمنتظر ان تتجه حصيلة النقد الاجنبي في السوق الموازية نحو تمويل استيرادات قد لا تبررها ظروف الاقتصاد القومي وقد تؤدي الى تشويه نموه بتوجيهه نحو مجالات استثمارية ضارة او على الاقل مناقضة لسير حركة الاجزاء الاخرى المخططة من النشاط الاقتصادي .

اختلال توزيع الدخل :

واذا تركنا جانب الشراء من السوق الموازية وتأثيراته على تكاليف الانتاج كما اشرنا الى ذلك والقينا نظرة على جانب البيع في السوق الموازية لوضح لنا على الفور الاثار الخطيرة التي ستعود على عملية توزيع الدخل القومي بصورتها القائمة حتى الان . فالمعروف ان السياسات المختلفة التي يتم تنفيذها في مجالات الاسعار أو التوظف أو الضرائب يكون لها آثارها الحتمية على اعادة توزيع الدخل بين مختلف الفئات والطبقات . فمثلا رفع السعر الذي تباع به سلعة كالقطن أو الارز مع بقاء أسعار السلع الاخرى على حالها معناه زيادة القوة الشرائية لمنتج القطن أو الارز أو بعبارة اخرى اعادة توزيع الدخل لصالح المنتج .

كذلك فان زيادة الضرائب على المرتبات وعدم زيادتها على النشاطات الاخرى معناها انقاص القوة الشرائية لاصحاب المرتبات وبعبارة اخرى تغيير المركز النسبي لهم تجاه بقية الفئات والطبقات وخاصة اذا لم يصحب ذلك خفض موازي في أسعار السلع التي يشتريها اصحاب المرتبات . وما ينطبق على السلع المادية ينطبق بالمثل على النقد الاجنبي. فالقرار الذي قضى بانشاء السوق الموازية جدد موارد السوق ومن بينها مدخرات وتحويلات المصريين العاملين بالخارج . ومعنى ذلك ان الدخول التي يحصل عليها هؤلاء الافراد (ويلاحظ ان القرار نص على عبارة « مدخرات وتحويلات المصريين » دون أن يشير الى ما اذا كانوا يعملون بالخارج أم لا مما يفتح المجال أمام أي شخص يحصل على عملات اجنبية بأي وسيلة للتعامل في تلك السوق) نقول ان الدخول التي يحصل عليها هؤلاء الافراد قد اضيفت اليها زيادة بنسبة ٥٠٪ في حين لم تزد الدخول التي يحصل عليها المواطنون الاخرون . فاذا عرفنا ان من بين هؤلاء المواطنين من ينتجون سلعا يتم تصديرها بالعملات الاجنبية ولا يحصلون على شيء من تلك العملات فضلا عن رفع سعرها بنسبة ٥٠٪ لادركنا مدى الغبن وعدم العدالة الذي يشعر به هؤلاء . فالفلاح الذي يزرع القطن هو منتج لهذا القطن ولا يحصل على النقد الاجنبي الذي يباع به القطن ، أما الراقصة والمطربة والمهربون وغيرهم ممن تتاح لهم فرصة العمل بالخارج ، فان نتاج جهودهم يصبح حقا خالصا لهم يبيعونه في السوق الموازية بسعر تشجيعي .والغريب ان القرار سمح للشركات المنتجة للغزل والمنسوجات القطنية بأن تبيع في السوق الموازية نسبة ٥٠٪ من الزيادة عن الهدف المقرر للتصدير السنوي في الموازنة النقدية بالعملات الحرة في حين ان منتج القطن الاصلي محروم من حصيلة بيع انتاجه بالكامل . وليس معنى هذا اننا ندعو الى اعطاء منتج القطن حق الحصول على ثمنه بالعملة الاجنبية والا فاننا نعود بالكامل الى حرية السوق ونهدم مبدأ احتكار الدولة للعملات الاجنبية التي يحصل عليها مواطنوها نتيجة نشاطهم الاقتصادي وانما الهدف من ذلك هو ايضاح التميز في المعاملة بين فئات مختلفة تعمل في الحقل الاقتصادي ولا تحصل على ثمن جهودها بنفس الاسعار. ومن الطبيعي ان الوضع يزداد سوءا عندما ندرك ان منتج القطن عليه أن يدفع أسعارا مرتفعة لشراء السلع التي يدخل في انتاجها خامات تم استيرادها عن طريق السوق

الموازية فكأنه يتحمل العبء من جانبين لان القوة الشرائية لانتاجه أقل مما لو ترك له الحق في أن يتعامل بالاسعار التشجيعية كما ان تكاليف مشترياته متضخمة بما يقابلها من أعباء تضيفها أسعار السوق الموازية. وبتعبير علمي فان معدل التبادل بين ما يشتريه الفلاح وما يبيعه قد تدهور اكثر مما كان عليه في الماضي .

المفهوم المصري « للتضامن العربي » والمصالحة مع الأردن

كان الموقف المصري الاخير ، بعد اجتماعات الملك حسين مع الرئيس السادات منذ منتصف تموز (يوليو) الحالي ، والذي عبر عنه البيان المصري – الاردني مفاجئة للاردن من حيث استجابته لاكثر مما كان الملك حسين يطلب وينتظر .

فمصر بعد ان اعترفت بمنظمة التحرير في قمة الجزائر ممثلة شرعية وحيدة للشعب الفلسطيني ، استثنت في البيان المشترك فلسطيني المملكة الاردنية الهاشمية ، وبالرغم من حديث السادات الى اللجنة التنفيذية عن تعطيله ثلاث محاولات فك ارتباط اردنية ، ومن حديث عن معارضته لعودة جندي اردني واحد للضفة الغربية ، لقي المطلب الاردني الملح بالتعجيل بفك الارتباط ، تأييدا مصريا واعتبر فك الارتباط على الجبهة الاردنية خطوة اولى نحو السلام العادل .

كذلك ، وبالرغم من علاقات التنسيق ووجود لجنة تنسيق سياسية مشتركة بين مصر ومنظمة التحرير ، فان المنظمة لم تحط ولم تستشر بالموقف المصري الاخير . ورغم اعلان الرئيس السادات عن تقديره للبرنامج الذي اقره المجلس الوطني في دورته الاخيرة ، فان مضمون البيان المصري – الاردني ومعناه الحرفي يعكس تنازلا فادحا للملك حسين ويساعده في محاولته للعودة الى الضفة الغربية بدعمه فك الارتباط ، كما ان الحديث عن مشاركة منظمة التحرير في اعمال جنيف في « المرحلة المناسبة » وضمن التنازلات القادحة للملك حسين ، شكل

مقتطفات من تقارير مركز التخطيط الفلسطيني

الموازية فكأنه يتحمل العبء من جانبين لان القوة الشرائية لانتاجه أقل مما لو ترك له الحق في أن يتعامل بالاسعار التشجيعية كما ان تكاليف مشترياته متضخمة بما يقابلها من أعباء تضيفها أسعار السوق الموازية·
وبتعبير علمي فان معدل التبادل بين ما يشتريه الفلاح وما يبيعه قد تدهور اكثر مما كان عليه في الماضي ·

المفهوم المصري «للتضامن العربي» والمصالحة مع الأردن

كان الموقف المصري الاخير ، بعد اجتماعات الملك حسين مع الرئيس السادات منذ منتصف تموز (يوليو) الحالي ، والذي عبر عنه البيان المصري ـ الاردني مفاجئة للاردن من حيث استجابته لاكثر مما كان الملك حسين يطلب وينتظر ·

فمصر بعد ان اعترفت بمنظمة التحرير في قمة الجزائر ممثلة شرعية وحيدة للشعب الفلسطيني ، استثنت في البيان المشترك فلسطيني المملكة الاردنية الهاشمية ، وبالرغم من حديث السادات الى اللجنة التنفيذية عن تعطيله ثلاث محاولات فك ارتباط اردنية ، ومن حديث عن معارضته لعودة جندي اردني واحد للضفة الغربية ، لقي المطلب الاردني الملح بالتعجيل بفك الارتباط ، تأييدا مصريا واعتبر فك الارتباط على الجبهة الاردنية خطوة اولى نحو السلام العادل ·

كذلك ، وبالرغم من علاقات التنسيق ووجود لجنة تنسيق سياسية مشتركة بين مصر ومنظمة التحرير ، فان المنظمة لم تحط ولم تستشر بالموقف المصري الاخير · ورغم اعلان الرئيس السادات عن تقديره للبرنامج الذي اقره المجلس الوطني في دورته الاخيرة ، فان مضمون البيان المصري ـ الاردني ومعناه الحرفي يعكس تنازلا فادحا للملك حسين ويساعده في محاولته للعودة الى الضفة الغربية بدعمه فك الارتباط ، كما ان الحديث عن مشاركة منظمة التحرير في اعمال جنيف في « المرحلة المناسبة » وضمن التنازلات الفادحة للملك حسين ، شكل

مقتطفات من تقارير مركز التخطيط الفلسطيني

خروجا على كل الالتزامـــات والادعاءات الرسمية والعلنية من مصر سابقا ·

ان السياسة المصرية ، سبق ان ابلغت قيـــادة منظمة التحرير رغبتها في التنسيق والتفاهم مع الاردن · وقد جرت بين البلدين اتصالات وزيارات رسمية متعددة ، جاءت في نطاق المفهوم المصري للحرص على الموقف العربي الموحد ، وعلى التضامن العربي ، وعلى عدم خروج الاردن على هذا الموقف خاصة قبل المرحلة التالية من أعمال مؤتمر جنيف ·

لكن النهج الذي يتضمنه الفهم المصري للتضامن العربي والحرص على الموقف العربي الموحد ، يتسم بنزوع قوي للتصرف بمكتسبات الثورة الفلسطينية ، ويخل بأسس وقواعد العلاقات المصرية ـ الفلسطينية ، والتي عبر السادات رسميا وعلنا عن التزامه بها اكثر من مرة ·

لذا فان الموقف الفلسطيني ، لا يستطيع ، أن يقبل الصيغ المتساهلة بحقوق الشعب الفلسطيني وأراضيه ، والتي تؤمـــن عودة قوات الملك حسين الى الضفة الغربية وتجد الثورة الفلسطينية نفسها ـ حرصا على مصالح شعبها ، وعلى المصلحة العربية الحقيقية ـ مضطرة على رفض مفهوم «التضامن العربي» وسياسة المصالحة مع الاردن على مثل هذه الاسس التي لا تحترم المصلحة العربية والفلسطينية ·

المضمون الحقيقي للبيان الاردني ـ المصري

يتضمن البيان المصري ـ الاردني الذي ختم مباحثات الملك حسين والرئيس السادات في القاهرة ثلاث نقاط أساسية ، تمثل أبرز أوجـــه التراجع المصري عما استقر للثورة الفلسطينية مـــن اعتراف وحقوق ومكتسبات ·

هذه النقاط الثلاث حسب ألفاظ البيان هي :

١ ـ «ان منظمة التحريـــــر الفلسطينية ، هي الممثـــل الشرعي للفلسطينيين باستثناء الفلسطينيين المقيمين في المملكة الاردنية الهاشمية»

٢ ـ « ··· يتفق الجانبان على وجوب اشراك منظمة التحريـــر

الفلسطينية مستقلة في أعمال مؤتمر جنيف في المرحلة المناسبة تأكيدا لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ··· »

٣ ـ « ··· اتفق الجانبان على ضرورة التوصل الى اتفاق فـك الارتباط على الجبهة الاردنية كخطوة اولى نحو الحل السلمي العادل ··»

في النقطة الاولى ، يسجل الموقف المصري تراجعا عن مـــا استقر الاعتراف به في قمة الجزائر وفي المؤتمرات الاخـــــرى من أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني · أما في البيان المصري ـ الاردني فانه يستثني الفلسطينيين في المملكة الاردنيـــــة الهاشمية ·

وفي هذا الصدد يلاحظ :

ـ ان المملكة الاردنية الهاشمية مـــــا زالت تعني بالمعنى الدولي والدستوري المملكة بضفتيها · فالنص بحرفيته يعطي الملك حسين الحق بالتمسك بتمثيل فلسطيني للضفتين الغربية والشرقية لنهر الاردن ·

ـ اذا اخذنا بالتفسير المصري ـ الذي اعطاه الوزير فهمي والقائل بان المقصود به تمثيل المنظمة لكل الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة والخارج · فان هذا التفسير يحرم منظمة التحرير مـــن تمثيلها لنحو مليون نسمة مـــن الفلسطينيين · ويكرس قاعدة جديدة لتقسيم الشعب الفلسطيني حسب مناطق تواجده ، على اسس غير مبدئية ومنـــاقضة لحق الشعب الفلسطيني في الحفاظ على وحدته وعلـى حقوقه الوطنية كوحدة واحدة ·

وعلى سبيل المثال فان هذا الاستثناء يرتب نتائج سياسية اخرى ، منها حرمان منظمة التحرير من التواجد بين صفوف جماهيرها في شرق الاردن ، وحرمان هذه الجماهير من حقوقها في تنظيم نفسها وتعبئـــة طاقاتها من اجل طرد الاحتلال واسترداد حقوقها المشروعة · وبالمثل يكرس نتائج مجازر ايلول (سبتمبر) وتموز (يوليو) في عمان والاحراش، ويحرم منظمة التحرير من التمسك باتفاقية القاهرة وبروتوكول عمـــان الذين نظما العلاقات والحقوق بين الحكومة الاردنية ومنظمة التحريـــر

على أساس مسؤوليتها عن نضال جماهيرها وعلى أساس تمثيلها لهم ٠

ومن ناحية اخرى ، واذا أخذنا بالاعتبار ان قسما كبيرا من فلسطينيي شرق الاردن (الضفة الشرقية) هم من سكان الضفة الغربية حتى عام ١٩٦٧ ، ويوازون نحو ٤٠٠ ألف مواطن ، فان البيان يحرم منظمة التحرير من تمثيل هؤلاء ايضا تحت حجة تواجدهم واقامتهم في الضفة الشرقية ٠

ـ لو فرضنا ان التفسير المصري للبيان هو المقصود فان عدم النص عليه في البيان ، يخدم السياسة الاردنية التي لن تأخذ بالتفسير المصري وانما ستتمسك بدلالته الحرفية وتتسلح به والذي يعني ان الاردن يمثل فلسطينيي الضفتين ٠

وفي هذا المجال لا بد من التذكير بنتائج زيارة الملك حسين قبل الاخيرة للقاهرة الاسبوع الاول من نيسان (ابريل) الماضي ، حيث ظلت اجهزة الاعلام المصرية تواصل الحديث عن اعتراف منتظر بمنظمة التحرير اعترافا كاملا ٠ ثم انتهى البيان المشترك بدون هذا الاعتراف ، واعتبرت آنذاك اجهزة الاعلام المصرية موافقة الاردن على اشتراك وفد فلسطيني مستقل في اعمال جنيف) اعترافا كاملا بها ٠ في حين ذكر زيد الرفاعي بوضوح ان «الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني ، أمر لم يعرض في محادثات الاسكندرية » ٠

في ضوء هذه الحقائق يمكن القول ان الاردن ، وفقا لنص البيان الاردني ـ المصري المشترك ، سيعمل على استثمار اعتراف مصر باستثناء فلسطينيي المملكة ، من اجل مزيد من الكسب السياسي داخل الضفة الغربية وداخل شرق الاردن ، وسيعطيه هذا البيان سلاحا للقوى المعولة على مصر وعلى قمع القوى والقيادات الوطنية الفلسطينية داخل شرق الاردن التي ترفض تمثيل الاردن للفلسطينيين ٠

في النقطة الثانية ، المتعلقة بالاتفاق الاردني ـ المصري والتي تنص على « وجوب اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في أعمال مؤتمر جنيف في المرحلة المناسبة » ، **ليس فيه أي تنازل اردني جديد** ، لان

الاردن منذ البداية قسم المسالة الى مرحلتين الاولى يتولى فيها هو بحث شؤون الضفة الغربية والقطاع ٠ والثانية وهي اختصاص المنظمة فتتناول شؤون التوطين والتعويض ٠ ومن هنا ليس صحيحا ما قيل من ان الاردن كان يعارض اشتراك منظمة التحرير بوفد مستقل في أعمال جنيف ٠ بل سبق للاردن انه موافق على هذا منذ شهور ٠ ما دام الاشتراك يتعدى ما اعتبره الاردن خارج صلاحياته ومسؤولياته ـ أي يتعدى الضفة الغربية والقدس ٠

كان الاردن في البيان المصري الاردني الذي صدر في نيسان (ابريل) الماضي بعد زيارة الملك للقاهرة قد وافق على اشتراك وفد فلسطيني في مؤتمر جنيف بصفة مستقلة ٠ وان كانت الاوساط الاردنية قد اشترطت دعوة الاطراف وموافقتها على هذا الحضور الفلسطيني المستقل (أي الكيان الصهيوني والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) ٠ لكن منذ ذلك الحين ، ظلت الحكومة الاردنية تعلن عن موافقتها على اشتراك منظمة التحرير في جنيف في شكل تقاسم للادوار والاختصاصات كما هو وارد اعلاه ٠

ان حديث البيان عن مشاركة منظمة التحرير في جنيف « في المرحلة المناسبة » ، يعني ان اشتراكها سيكون لاحقا لبحث مصير الاراضي المحتلة (الضفة والقدس التي ترك بحثها للاردن) بمعنى انه لا يكون لها دور أو مسؤولية ازاءها ٠

ـ ان ما اعتبره تنازلا شكليا ٠ هو اختلاف الصيغة التي تقبل بها حكومة الاردن بحضور منظمة التحرير في جنيف ، فمن قبل كان الاردن يشترط قبول الاطراف الاخرى للحضور الفلسطيني ، اما في البيان الاخير ، فينص على « وجوب اشراك منظمة التحرير الفلسطينية مستقلة ٠٠ الخ » ٠ وهذا التنازل لا قيمة له بالنسبة للجانب الفلسطيني ، ما دام تمثيل منظمة التحرير للفلسطينيين يستثني فلسطينيي المملكة الهاشمية ٠٠٠

اما النقطة الثالثة من نقاط التراجع المصري ، فهي تأكيد البيان الاردني ـ المصري المشترك ، على ضرورة التوصل الى اتفاق فك

الارتباط على الجبهة الاردنية ، واعتبار ذلك خطوة اولى نحو الحل السلمي العادل • بهذا الصدد يمكن ان نلاحظ :

– ان الدعوة لفك الارتباط على الجبهة الاردنية كخطوة اولى ... الخ•• ، تعني ان التفسير المصري لمسالة تمثيل المنظمة للفلسطينيين ، وشمولها فلسطينيي الضفة الغربية وغزة والخارج غير ذي محل • ففك الارتباط مع الكيان الصهيوني يعني ان الاردن هو الطرف المعني «بالفك» أي الاستيلاء على اية أرض قد ينسحب منها العدو • ولو لم يكن فك الارتباط يعني ذلك لما كانت الحماسة الاردنية له ، ولما كان اصراره الاخير على ان لا حضور ولا مشاركة في جنيف بدون توقيع اتفاق لفصل القوات •

– ان الدعوة المصرية لضرورة التوصل الى اتفاق فك ارتباط اردني – صهيوني يعتبر تراجعا عن الموقف المصري الذي اعلنه السادات وهو تعطيل ٣ محاولات فصل للقوات على الحدود الاردنية ، كما يعتبر تراجعا عن حديث الرئيس السادات الى الاخ ابو عمار عن انه ضد الفصل وانه لن يسمح بدخول جندي اردني واحد للضفة الغربية •

(ان البيان المصري – الاردني ، وهو يلح على التوصل الى اتفاق فصل على الجبهة الاردنية ، يتنازل على حساب الحقوق الفلسطينية من اجل جذب الاردن الى صف السياسة المصرية ، كما تعطي قبولا عربيا رسميا **لفك الارتباط على الجبهة الاردنية ، وبدون ضمانات** ، وبالتالي تجعل من مسالة عودة نظام الملك حسين الى الضفة الغربية واحكام سيطرته عليها ، والتنصل من أي التزامات أعلنها ، من الاخطار المباشرة امام الثورة والشعب الفلسطيني • كما ان مجرد اصدار مثل هذاالاعلان يعطيّ لعملاء الملك حسين في الضفة الغربية زخما لتوسيع نشاطاتهم التخريبية ضد الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وهذه خطورة لا مجال لاغفالها •

وفقا للنقاط الثلاث المذكورة ، يتضح انه ليس صحيحا ما تردده الصحف المصرية من ان «الاردن اسقط كل تحفظاته حول شرعية وحق منظمة التحرير » !! (الاهرام ١٩–٧) ، ومن « ان النتائج التي وصلت

اليها المباحثات (المصرية – الاردنية) وسجلها البيان المشترك تعتبر نقطة تحول ايجابية في التحرك العربي » ! (الاخبار ١٩–٧) وليس صحيحا ان البيان قد عكس «صيغة ثالثة مصرية » !!

ان البيان المصري – الاردني عكس تنازلات مصرية فادحة بحق الشعب الفلسطيني وبحق منظمة التحرير الفلسطينية ، في حين ان الاردن لم يسجل أي تنازل جدي تجاه منظمة التحرير •

وتبعا لنقاط التراجع المصري الثلاث السابقة يصبح حديث البيان « ضرورة اجراء تنسيق مستمر ومنتظم بين جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وذلك على نحو يضمن تعبئة اقصى قدر من القوة للموقف العربي واتاحة العمل المتوازي لقوى المواجهة العربية ، وضمان التفاهم العربي والمسبق قبل استئناف اعمال مؤتمر السلام في جنيف » • يصبح الحديث عن كل هذا ، لا معنى له سوى تكريس الموقف الاردني الجديد •

نتائج الموقف المصري الجديد على الثورة الفلسطينية :

١ – ان الموقف المصري الجديد سيقوي موقع الملك حسين السياسي داخليا ، على مستوى الضفة الشرقية وأما تاثيره على الضفة الغربية فسوف يقوي الزعامات والوجاهات ويستميل بعض المترددين ولكنه سوف يجابه بردود فعل سلبية من الناحية الشعبية لا تخلو من خيبة أمل •

٢ – كما سيقوي الموقع الاردني لدى عدد من الاقطار العربية ، وخاصة في الخليج ، ويشجع الدول الرجعية على المجاهرة في دعم النظام الاردني •

٣ – هنالك احتمال أن يؤثر الموقف المصري ، وخاصة اذا تلاه موقف سوري مشابه على وضع الثورة في لبنان • وعلى الموقف اللبناني الرسمي • كما يشجع العناصر المضادة للثورة للتحرك بنشاط لضرب الثورة •)

٤ – سيؤثر هذا الموقف على النقاش الدائر بين زعامات الكيان الصهيوني وسيقابل بارتياح ، لاسيما وان الحكومة الاسرائيلية أجلت مناقشة « القضية الفلسطينية » لما بعد انتهاء المباحثات الاردنيةالمصرية • وسيزيد من التصلب الاسرائيلي تجاه الفلسطينيين •

التسوية السياسية
بعض ملاحظات حول المنهج

مجدي كامل المصري

منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧ تقلص الهدف الاساسي المعلن ـ الذي اجمعت عليه الغالبية العظمى من النظم والقوى السياسية ـ الى «تصفية اثار العدوان» ، بمعنى انسحاب اسرائيل الى حدود ٤ يوبيو ، باعتباره الحد الادنى والحل المرحلي · ونجحت الحركة الجماهيرية العربية الشاملة ـ في ٩ و١٠ حزيران ـ في فرض شعار « لا مفاوضة ، لا صلح ، لا اعتراف » ··

وكان انجاز هذا الهدف المرحلي ، تعهدا قطعته الجماهير على نفسها وأرادت به تقييد حركة قوى متخاذلة واتجاهات انهزامية عملت منذ اللحظات الاولى للهزيمة على الترويج لسياسة انصاف الحلول ، بدعوى الواقعية ، وبواسطة مساع لتسويات مرحلية او جزئية ، ومحاولات لعقد صفقات منفردة مع العدو ، أما «اللاءات» الثلاث فكانت تعبر عن رفض اتمام الانسحاب مقابل الاعتراف بالدولة الصهيونية ، واضفاء الشرعية على وجودها ، حتى لا يتحول الهدف المرحلي الى هدف نهائي استراتيجي ·

الجماهير ومشاريع الاجهاض

من هنا كان تمسك الجماهير العربية بهذه الشعارات وتصديها لكافة المحاولات التي جرت للتراجع دون هذا الهدف المتواضع ··

فتفجرت تحركات شعبية واسعة ومتتابعة من مختلف البلدان العربية ضد مشروعات الاجهاض والاستسلام ، مثل مشروع روجرز ومبادرة السادات خلال عامي ١٩٧٠ و١٩٧١ ، ونمت الحركة الجماهيرية وتزايدت فاعليتها · ففي مصر على سبيل المثال ، شهدنا تصاعد الضغوط الشعبية منذ يونيو ١٩٦٧ حتى فبراير ونوفمبر ١٩٦٨ ، لتبلغ ذروتها عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣ ، وتدفع السلطة في اتجاه الاستجابة لارادة الشعب الذي طالب بتعبئة كل الطاقات المادية والبشرية من أجل بدء معركة شاملة ضد العدو · وهذا بينما كان اقصى ما تسعى اليه معظم النظم العربية كحل لازمتها الداخلية وللخروج من مأزقها التاريخي هو تسوية «النزاع» العربي ـ الاسرائيلي بالاساليب «السلمية» ان أمكن ، وبقتال محدود «لتحريك» الموقف السياسي كملجأ اخير و «شر لا بد منه»

كان أمل الجماهير العربية أن تتحول معركة اكتوبر الى حرب تحرير شاملة ـ طال انتظارها ـ لتحرير الاراضي المغتصبة ودحر العدو ، والحد الادنى من تطلعاتها هو استعادة الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ والتخلص من الاحتلال الاسرائيلي والاردني في الضفة الغربية وغزة ليقيم عليها الشعب الفلسطيني سلطته الوطنية ·

تصورات وحسابات

ومع بدء المعركة صاغت الاطراف المختلفة تصوراتها وحساباتها عن الوضع العسكري الامثل الذي تتوخى بلوغه ، قبل دخول مرحلة التفاوض التالية والذي يكفل تحقيق الاهداف المعلنة ·

● مصر السلطة تنشد العبور واستقطاع شريحة من الضفة الشرقية لقناة السويس · ولذلك توقفت عند هذه الحدود · ولم تتقدم الى المرات برغم الفرص المتاحة للاستيلاء عليها · والنصائح المتكررة بالمبادرة للهجوم قبل وصول التعزيزات الاسرائيلية ، الامر الذي ترتب عليه الاختراق أو العبور المضاد ·

● سوريا تأمل في استعادة الجولان بزحف مفاجىء يعقبه تدخل الامم المتحدة · من هنا كان اتصالها بالاتحاد السوفيتي لتطالبه بالتدخل لوقف اطلاق النار بعد ساعات من بدء المعركة ·

● القوى المناصرة للعرب – الاتحاد السوفياتي وبعض الخبراء العسكريين للدول الاشتراكية والنامية – تدفع في اتجاه مزيد من المكاسب العسكرية وتوسيع رقعة الارض المحررة – خصوصا الممرات – قبل وقف اطلاق النار ·

● اسرائيل تتعجل استرداد «اراضي ١٩٦٧» واحتلال المزيد ان امكن ·

● أميركا راضية عن «تسخين» الموقف دون تغير في الخريطة القائمة ، ومن هنا تصميمها في المراحل الاولى من القتال على عودة القوات المصرية الى الضفة الغربية ، والقوات السورية الى الخطوط السابقة لوقف اطلاق النار ·

لكن حسابات الاطراف جميعها اختلت ، ونشأت خريطة جديدة متداخلة معقدة عند وقف القتال في ٢٢ اكتوبر ، غير ما رتبته مختلف الاطراف المتصارعة ·

وجاءت المحصلة النهائية – بلا أدنى شك – لمصلحة العرب ، وتحول توازن القوى في المنطقة ضد مصلحة اسرائيل · وهو الجانب الايجابي الذي لا يمكن انكاره أو تجاهله · فقد هزمت نظرية الامن الاسرائيلي وتحطمت اسطورة التفوق العسكري للصهيونية ، وعمت العالم العربي نهضة عارمة فتكشفت للجماهير قدراتها وامكانياتها وكفاية المقاتل العربي ·

لكن برغم تحول توازن القوى لمصلحة العرب ، الا ان التوازن في العلاقات بين القوى الاجتماعية – السياسية داخل العالم العربي انتقل لمصلحة الرجعية العربية التي خرجت برصيد ضخم من الشعبية ، مما أدى الى ما شهدناه ونشهده من تبديد وتفريط للايجابيات وعناصر القوة التي دفع الشعب ثمنها من قوته ودمائه ، لتقدمها الرجعية هبة على طبق من فضة للاصدقاء والحلفاء الجدد ·

معطيات ايجابية وممارسات سلبية

فيما عدا معسكر الرافضين ، فان الغالبية العظمى من القوى السياسية العربية استحوذت عليها قناعة بأن الحد الادنى الذيسيتحقق

للعرب هو الجلاء عن جميع الاراضي التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ ، بالاضافة الى امكان اقامة دولة وطنية فلسطينية على جزء من الارض المغتصبة تشمل الضفة الغربية وغزة ·· وذلك برغم تباين وجهات النظر والمنطلقات الفكرية والسياسية ومناهج العمل من أجل تحقيق هذا الهدف، بين المراهنة على أميركا من جانب (مصر والسعودية) وبين الاعتماد على الاستمرار في القتال وحرب الاستنزاف وسلاح النفط والاستناد الى التحالف مع القوى الثورية محليا وعربيا وعالميا ، وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي من جانب اخر (القوى الثورية في حركة التحرر الوطني) ·

وقدم الطرف الاول تنازلات وتراجعات على مختلف الجبهات · وسارعت مصر الى تقديم كل بادرة تعبر عن «نواياها الحسنة» ازاء الولايات المتحدة وثقتها بها وبرجلها «المعجزة» كيسنجر وبمساعي الرئيس نيكسون «لاحقاق العدالة والسلام في المنطقة» · كما اتخذت من الاجراءات كل ما يؤكد «توبتها» وتخليها عن الخط الناصري الوطني المناوىء للامبريالية – الذي افقدنا عطف اميركا – واستعدادها للانفتاح الاقتصادي والسياسي على الغرب عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة، على حساب التحالف مع قوى الثورة العالمية والمعسكر الاشتراكي · وهكذا سارت في طريق «تغيير» البناء الاقتصادي والسياسي المستقل ، بدعوى «التغيير» الذي طرأ على أميركا و«المتغيرات الدولية» وعملت بالتضامن مع السعودية على احتواء الحركة الوطنية العربية لجرها في الطريق نفسه ·

قوانين تحكم حركة الصراع

ولسنا في حاجة الى مواصلة التعريف بمجرى الاحداث ، فالواقع ان الجماهير العربية بدأت تميز بين الخط الثوري الذي يرى امكانية تحقيق الهدف المرحلي من خلال النضال ومواصلة الضغط بجميع الوسائل العسكرية والسياسية وباستخدام كافة الامكانات والطاقات العربية ، وبين الخط الاستسلامي وما يشكله من خطر على مستقبل القضية العربية · ان ما يعنينا هنا هو التوقف عند بعض القوانين الاساسية والقواعد التي تحكم حركة الصراع بين قوى التحرر الوطني والامبريالية وهي بديهيات وأولويات في الفكر السياسي تعمل الرجعية على طمسها واخفاء معالمها · وفي مقدمة هذه المبادىء :

● ان أي حل أو تسوية لمشكلة ما هي الا حصيلة لتوازن القوى المتصارعة محليا ودوليا في لحظة تاريخية معينة · فكما ان التوازن هو واقع متغير ، كذلك فان «الحل» لا يمكن أن يكون ثابتا جامدا ، بمعنى ان انجاز الهدف المرحلي «بتصفية اثار العدوان» كان احتمالا قائما وممكنا ، لو ان الحل جاء مباشرة في أعقاب الحرب ، استنادا الى مردودها الايجابي رغم ما شابه من سلبيات أما تأجيل الاتفاق الشامل وتجزئة المشكلة الى مراحل متعددة ـ بالنسبة لكل بلد عربي على حدة ـ والمماطلة وكسب الوقت دون الارتباط بأي عهود أو تعهدات ، فهو يعني بكل وضوح ان العدو يرفض التسوية في اطار التوازن القائم حينئذ ، في ظل كل الايجابيات التي حققتها حرب اكتوبر · ومن ثم يعمل على تغيير هذا التوازن حتى تأتي التسوية بعد اعادة ترتيب الاوضاع في المنطقة لمصلحته ·· تسوية تتم بشروطه هو ، كانعكاس لعلاقات القوى الجديدة التي يشكلها بالتعاون الوثيق مع الرجعية العربية وبالاستناد الى رصيدها ·

● ان كل عنصر يضاف الى واقع ما بعد الحرب ، يخدم سلبا أو ايجابا أحد قطبي الصراع · ومن هنا تقييمنا لاتفاقيات تثبيت وقف اطلاق النار ، ثم فصل القوات ورفع حظر النفط عن الولايات المتحدة والاساءة للعلاقات المصرية ـ السوفياتية والتغييرات الداخلية في طبيعة السلطة واتجاهاتها في مصر ، والتخلي عن شرط «الانسحاب الكامل من الاراضي» وجدول زمني بالجلاء الى خطوط حزيران ١٩٦٧ ·· الخ·· من عناصر تخدم مصلحة التحالف المعادي وتدعم موقفه ·

الارادة الذاتية

● في اطار الممكن في مرحلة تاريخية معينة ، فان الارادة الذاتية يمكن أن تؤدي الى تدعيم موقف وموقع القوى الوطنية في المعادلة العربية الدولية وفي مواجهة العدو · والتبرير القائل «بحتمية ما» أو «قدر» لا مناص من قبوله هو دعوى زائفة لتغطية اتجاهات انهزامية استسلامية ، تروج لها الرجعية ، رغم ان حرب اكتوبر نفسها والقتال في جبهة القتال والجولان أثبتا فساد هذه النظرة · وحقيقة الامر ان الرجعية العربية واليمين الرأسمالي يتجنبا الاعتماد على القوى الذاتية ـ أي الجماهير

الشعبية المعبأة المنظمة ، بالاضافة الى القوات النظامية المسلحة ـ لانها تخشى هذه القوى وتخشى الاثار البعيدة المدى التي يمكن أن تترتب على مشاركتها في النضال التحرري · ومن هنا فهي تعمل على اجهاض هذه الحركة وحصر التحرك في اطار «السلطة» والملوك والامراء والقادة العرب · وفي هذا المجال تتسق وتلتقي مصالحها مع مصالح الامبريالية ·

● التسوية أو الحل الوسط المرحلي ، اما أن يكون ثوريا يؤكد ويدعم عناصر الاستمرار في النضال لتحقيق الاهداف الاستراتيجية للثورة ، أو متخاذلا ـ استسلاميا ـ يجهض العملية الثورية ويقود الى الردة ، اذ لا يوجد موقف وسط ثابت دائم ، فهو مجرد حالة جديدة في حلبة الصراع يقود الى مزيد من التقدم والانتصارات أو التراجع وتكبد الهزائم الواحدة تلو الاخرى · والعامل الحاسم هنا يكمن في الطبيعة الاجتماعية للقوى التي تتولى أمر «التسوية» · وهناك العديد من النماذج التاريخية لتنازلات مرحلية من موقع ثوري ، كمعاهدة برست ليتوفسك واتفاقية جنيف بخصوص فيتنام ثم الابقاء المرحلي على الجيوب الاستعمارية في الصين وقاعدة جوانتانا في كوبا ··· الخ ·· من نماذج ، لكل منها ظروفها الخاصة ·

ولا شك ان الثورة الفلسطينية هي الاكثر ادراكا لهذه الحقائق ، لان أي تسوية قد تحل مشكلة الارض بالنسبة لهذا البلد أو ذاك ، ولكنها لن تعيد للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة على كل أراضيه · ولذلك فهي تتمسك بأن «لا اعتراف ، لا صلح ، لا تخلي عن البندقية ، لا تنازل عن الحق التاريخي» ·· مع ملاحظة التخلي عن شعار «لا مفاوضة» ·

التخلص من الوصاية الرجعية

● ان القوى الاساسية المؤهلة والموكول بها تنفيذ المخطط الاميركي هي قوى عربية ، شاركت بقدر أو اخر في «المعركة المحدودة» وتستخدم رصيدها ووزنها من أجل تمرير الحل الاميركي الاستسلامي ·

بعض هذه القوى معروف بولائه وتحالفه التقليدي مع أميركا · ويجب الا يغيب عن بالنا طابعها الطبقي الثابت وان مشاركتها تنطلق من خوف على مصالحها وكيانها ثم الاستفادة من الرصيد المكتسب لاجهاض

مجمل الحركة الوطنية . كما ان ظهور بعض التناقضات الثانوية بينها وبين سادتها لا يغير من طبيعتها ، وواقع أن تناقضها الرئيسي يظل هو التناقض مع حركة التحرر الوطني :

وكان من المحتم أن تقف هذه القوى الى جانب الامبريالية لو ان الحرب اتخذت طابع حرب التحرير الشعبية . ومن اخطر المفاهيم التي تروج لها الرجعية الان القول بأنه «لا يمين ولا يسار» وان كل العرب – دون تفرقة – متساوون في ولائهم للقضية العربية وحركة التحرر الوطني . ان نفي النظرة الطبقية لا يخدم الا اشد القوى العربية رجعية ، ويتيح لها تولي زمام المبادرة وحدها . والمفهوم الذي يطرحه البعض « للتضامن العربي » خاطىء من أساسه . وهذا لا يعني اننا ضد التضامن والتنسيق والعمل المشترك بين جميع الفصائل الوطنية ، ولكننا ننعي على هذا المفهوم انه يقبل احتكار التحالف الرجعي – اليميني للدور القيادي، ويلغي حق الاختلاف والنقد والمعارضة ليس فقط بين القوى الوطنية ، ولكن أيضا بالنسبة للقوى الرجعية والمالئة للامبريالية . ومن المفارقات الملحوظة ان أكثر القوى ضجيجا عن ضرورة التضامن ، هي ذاتها التي تصرفت بمفردها وعقدت اتفاقيات مستقلة وفاجات « حلفاءها » بمواقف تتعارض مع رغباتهم . هذا بالاضافة الى ضرورة التفرقة بين «التحالف» وقواه الاجتماعية والسياسية وبين التنسيق والتعاون المرحلي في العمل مع قوى اخرى خارج اطار هذا التحالف في ظروف خاصة محددة ومشروطة .

الجبهة الداخلية في مواجهة احتمالات تجدد القتال

شهد عام ١٩٦٧ هزيمة النظم العربية عسكريا . وفي اكتوبر ١٩٧٣ خاضت نفس النظم معارك محدودة ناجحة ضد العدو الصهيوني. الا ان كل الشواهد تشير الى اننا على مشارف هزيمة سياسية ساحقة بمعنى الفشل في تحقيق الاهداف المتواضعة للحرب ، باستعادة الاراضي التي احتلها العدو في يونيو واقامة سلطة وطنية فلسطينية على الاراضي المحررة من فلسطين .

ومسؤولية هذه الهزيمة السياسية تقع على القوى الحاكمة في

معظم البلدان العربية بتبديدها المخزي وهدرها المسف للرصيد الذي تجمع من خلال المعارك العسكرية . فبعد انقضاء ما يزيد على عشرة اشهر من التنازلات والتراجعات ، وبعد مرحلة النشاط الاميركي الكيسنجري ، رتبت فيه الاوضاع بالمنطقة لمصلحة اسرائيل ، عاد الجمود يسيطر ويستقر .

الحدود الامنة !

وبعد ان أمنت اسرائيل «حدودها» مع مصر وسوريا باتفاقيات فصل القوات ازدادت تصريحات العدو «جليطة» «وتبجحا» لتعلن بصلافة رفض العودة الى خطوط يونيو ١٩٦٧ وعدم تخليها عن مطلب « الحدود الامنة » . « فنهر الاردن ومستوطنات غور الاردن تشكل حزام أمن اسرائيل من الشرق » (دافار ١١–٦) وانه «لا يمكن الاستغناء عن مرتفعات الجولان حتى في اطار معاهدة سلام نهائي» – اسحاق رابين – وانه «لا مجال للمفاوضة حول اقامة دولة اخرى بين اسرائيل والاردن» أما القدس « فلن نتخلى عنها بحال من الاحوال » . ثم راحت تشيد المزيد من مستعمراتها في الجولان والضفة الغربية وشرم الشيخ .

ليس هذا فحسب ، بل بدأت نغمة الشروط المهينة ، من قبيل المطالبة بالبدء باعادة تعمير القنال والقنيطرة «كبادرة حسن نية» واتهام بيريز لسوريا بتجاهل بند رئيسي في اتفاق فصل القوات يقضي بأن يعود المدنيون الى القنيطرة ، والدعوة الى انهاء المقاطعة والحظر على «تدفق المعلومات والتجارة والمسافرين» بين اسرائيل والبلدان العربية ، والتعاون الاقتصادي باقامة المشاريع المشتركة ، ثم القول بأنه «لا يمكن أن يقوم سلام حقيقي مع العرب قبل أن يستطيع الاسرائيلي الذهاب الى السوق في القاهرة» !

... وجاء نيكسون !

وجاء نيكسون الى المنطقة ، ونزل بالقدس وأجرى مباحثاته الرسمية بها ، تكريسا لها كعاصمة لاسرائيل ، حتى اشار اسحق رابين الى «المدلول الخاص الذي تكسبه هذه الزيارة ، لكونها تمت في القدس عاصمتها الابدية ومركز البرلمان الاسرائيلي» (الكنيست ١٩–٦) ونص

البيان الاميركي الاسرائيلي على ضمان «الحدود الامنة» و«تمسك الولايات المتحدة بالتزاماتها بأمن اسرائيل على المدى البعيد» ، واقرت «بشرعية» العمليات العسكرية الصهيونية داخل الاراضي العربية لمطاردة «القوات غير النظامية أو جماعات مسلحة من بينها المرتزقة ...» ودارت المباحثات التمهيدية لامداد اسرائيل بمليار ونصف مليار دولار كل عام ولمدة السنوات الخمس القادمة .

وارتفعت أصوات الحرب من جديد وتصاعدت نغمة التهديدات ، وبدأت اسرائيل في العمل على تجديد سلاح طيرانها ، واطالة فترة العمل داخل القوات المسلحة والاسراع بتنفيذ برنامج التدريب والاعداد . كما يشهد الجيش الاسرائيلي حركة تنقلات نشطة بين كبار الضباط ، ويجري استدعاء الضباط المسرحين من الخدمة الاحتياطية والنظامية «وتبني تحصينات جديدة على خطوط وقف اطلاق النار مع مصر وسوريا والاردن» (جريدة يديعوت احرونوت) . وسافرت بعثة عسكرية اسرائيلية برئاسة الجنرال شافير الى الولايات المتحدة للحصول على «طائرات حربية ودبابات ومعدات ثقيلة جديدة وصواريخ مضادة للطائرات وأسلحة مضادة للدبابات» وتضم البعثة الجنرال مردخاى هود قائد السلاح الجوي السابق .

حديث الحرب الثأرية !

وبدأ الحديث عن احتمالات «تجدد القتال» والحاجة الى «حرب اسرائيلية ثأرية مفاجئة» وأعلن مردخاى جور رئيس الاركان الاسرائيلي ان بلاده «تتساءل عما اذا كان يجب عليها ان تبدأ الحرب بنفسها ، اذا قامت الدول العربية بخطوة تؤدي الى سحب القوات الدولية من المناطق المنزوعة السلاح» وصرح وزير الدفاع الاميركي بأنه «اذا نشبت الحرب فان اسرائيل ستتلقى كل المعدات العسكرية التي تطلبها» وانه في حالة استئناف الحظر على النفط فان «الولايات المتحدة والدول الغربية ستفرض حصارا شاملا عسكريا واقتصاديا على كل البلاد التي تقرر الحظر» (صحيفة دافار) .

ويبدو الان بوضوح ان البديل الوحيد عن التسليم والاستسلام ، هو دخول حرب جديدة .

وشعوبنا لا تهاب الحرب ولا تخيفها الصعاب أو تتردد أمام التضحيات مهما كان الثمن فادحا ، الا انها على غير استعداد للاستمرار عبثا .

ويجدر بنا الا نكتفي بتشخيص الواقع دون تزييف أو مواربة في توفير كل عناصر الكسب ومقومات النصر لتجهضها نظم متخاذلة ودون تعلق بالاوهام ، اذ يبرز في مقدمة مهام القوى الثورية أيضا التعرف والتعريف بالاسباب الكامنة وراء النكسات والكبوات المتتالية .

لقد منينا بهزائم عسكرية عديدة حتى عام ١٩٦٧ ، تقع مسؤوليتها الاساسية على القيادات والنظم العربية ، بينما كانت الانتصارات العديدة التي تحققت في الحقل الوطني والاجتماعي بفضل اشراك الجماهير الشعبية في النشاط القومي . كما لا يمكن تجاهل حقيقة انه كان بالامكان تحقيق مكاسب عسكرية اضخم كثيرا خلال حرب اكتوبر ، وانه حتى في ظل القصور في هذا الجانب ، كان يمكن انتزاع العديد من المكاسب وتحقيق أهداف هذه الحرب المحدودة في اطار معطيات الوضع بعد الحرب مباشرة . لكن تخاذل القوى التي تصدت للقيادة ـ التحالف المصري السعودي ـ أدى الى تبديد هذه المنجزات الجزئية واستنزاف الرصيد العربي منها ، وسمح بتحول ميزان القوى لمصلحة العدو ، حتى أصبحنا نواجه بضرورة خوض حرب جديدة ، نحقق بها أهداف حرب اكتوبر ، التي كانت تستهدف بدورها «تصفية اثار» حرب ١٩٦٧ !

الاوضاع العربية الداخلية

ان تجارب ما يزيد على ربع قرن من الصراع العربي ـ الاسرائيلي تفرض على القوى الثورية ضرورة مراجعة نفسها ومفاهيمها ومنهجها واساليبها ، والقاء نظرة الى الوراء لاستخلاص خبرات ثمينة يمكن استخدامها كذخيرة نتسلح بها في مواجهة المستقبل ، وحتى لا تتكرر المأساة .

واذا عدنا بذاكرتنا الى بدايات الصراع العسكري مع العدو الصهيوني الامبريالي نلاحظ ما يلي :

ـ خسرنا حرب ١٩٤٨ فانهارت النظم المسؤولة عن الهزيمة وفي مقدمتها النظام الملكي المصري ، لتتولى السلطة قوى وطنية ثورية جديدة .

– وخسرنا عسكريا معركة ١٩٥٦ · وانهارت نظم عميلة اخرى – أساسا في العراق ثم اليمن – وتحققت الوحدة بين مصر وسوريا · وتمكن النظام المصري من تجديد نفسه بالتطورات الثورية المتصاعدة حتى أوائل عام ١٩٦٥ ·

والواقع ان حرب ١٩٥٦ اكتسبت بعدا شعبيا كان مفتقدا في الحروب الاخرى – ونقصد من ناحية السلطة – بتوزيع السلاح على الجماهير والكفاح المسلح في القتال ·

– وخسرنا حرب ١٩٦٧ دون أن يحدث تغير ثوري جذري في الانظمة الحاكمة المسماة بنظم المواجهة بالعالم العربي – اقتصرت التغيرات على ليبيا والسودان والعراق – رغم تصاعد الحركة الثورية الشعبية ، خاصة الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية المصرية · لكن الانظمة الوطنية لم تستطع أن تتجاوز نفسها وتنطلق الى اجراء مزيد من التغيير الثوري في بنيتها ومسلكها ، باعتباره شرط ضروري لانجاز المهام الوطنية والاجتماعية الملحة · وتمكنت هذه النظم من الاستمرار بنفس المنهاج القديم ونجحت في احتواء الحركة الشعبية الثورية التي نادت وتحركت وثارت من أجل التغير ، وطالبت بالمشاركة في السلطة (تحركات ٩ و١٠ يونيو وفبراير التي اثمرت بيان ٣٠ مارس) ثم نوفمبر من نفس العام ·

ورغم مرارة الهزيمة ودروسها فان الانظمة عجزت عن تجاوز سلبياتها وأجهضت ارادة الشعب في التغير الجذري ، باجراءات سطحية ذات طابع توفيقي مظهري ، وتمسكت باحتكار السلطة وحدها واقصاء الجماهير الكادحة ، حتى عن مجرد المشاركة في العمل الوطني (اجهاض ثلاثة اشكال من التنظيمات الشعبية للمقاومة قامت بمبادرة من الجماهير أو تحت ضغطها ·· الخ··) بل وزاد نفوذ القوى اليمينية داخل اجهزة الحكم تحت ستار «الوحدة الوطنية» التي تجسدت في المزيد من التقارب مع اليمين والقهر لليسار (اعتقالات ما بعد نوفمبر ١٩٦٨) ·

– ورغم النواقص في الاعداد لمعركة اكتوبر ، الا انه بفضل تضحيات شعوبنا وشجاعة وفدائية وكفاية المقاتل العربي ومساعدات

المعسكر الاشتراكي تحققت انجازات عسكرية هائلة خلال الحرب ، سرعان ما تراجعت بعض الشيء نتيجة محدودية الاهداف (اذ توخت تحريك الموقف السياسي لا تحرير الارض) وروح التردد والتخاذل المهيمنة على القوى التي تصدت لقيادة المعركة · وسلمت عناصر القوة المكتسبة من الحرب الى العدو دون مقابل ، استرضاء للولايات المتحدة ، وفي مجال المراهنة على «الحل الاميركي» ·

وزاد من تفاقم هذه الاوضاع التغير في طبيعة السلطة المصرية بعد اقصاء القوى الناصرية الاكثر تماسكا ووطنية بانقلاب مايو ١٩٧١ ثم استبعاد «اليمين الناصري» بعد حرب اكتوبر ·

التآمر صار علنيا

ويتردى الوضع كل يوم عن سابقة ، فاصبح التآمر على حقوق الشعب الفلسطيني يجري في العلن ودون حياء بالتعاون مع الملك حسين «والعاهل» السعودي (البيان المصري – الاردني) ويتحول الضغط على الثورة الفلسطينية الى حد التهديد بأن البديل عن مصالحة الملك هو «الحرب الاهلية» ، ويتجول الاسطول الاميركي في منتصف القنال وفي قلب قواتنا المسلحة وتفد الوفود العسكرية الاميركية للاطلاع على السلاح السوفياتي ودراسة تفاصيل حرب اكتوبر ! وزوجة أحد كبار المسؤولين المصريين ، وابرز أعوان اسماعيل فهمي تتوجه الى اسرائيل بجواز سفر مصري ·· وعشرات المؤشرات الاخرى على تدهور الاوضاع الى الحضيض ، الامر الذي يجعل قدرة النظام على مجابهة عسكرية تتضاءل بمرور الزمن ·

محاولة تشخيص

من المسؤول عن تبديد تضحيات الملايين وأرواح عشرات الالوف من الشهداء ومعاناة مشوهي الحرب خلال حروب اربع ، وربع قرن من الزمان ؟ على من تقع مسؤولية هذا التردي في الاوضاع ؟ ما سبب الفشل والعجز والقصور عن انجاز المهام الوطنية الملحة ؟ هل يعود ذلك الى عوامل خارجية أم يرجع الى أسباب داخلية ؟

اذكر انه بعد هزيمة ١٩٦٧ احتدم خـــلاف بين المثقفين الوطنيين حول أزمة النظام وهل بدأت في اوائل عام ١٩٦٥ أم على أثر النكسة ٠ وقد تبدو «القضية» شكلية ثانوية ويظهر الخلاف حولها وكأنه من قبيل السفسطة و«ترف المثقفين»٠ لكن الواقع انها تعكس مفهومين متعارضين، كل منهما يشكل خطا متميزا ٠

فالقول بأن أزمة النظام بدأت أو تفجرت «بالنكسة» يعني ان المشكلة تجيء «من الخارج» ٠ وهنا لا تبدو أي حاجة لاجراء تغييرات داخلية جذرية ، فيقتصر الامر علـــى اجراء بعض الاصلاحات ٠ أمـــا وجهة النظر الاخرى فترى انها أزمة **«من الداخل»** ، أزمة نظام فجرتهـــا تناقضات بداخله ، التناقض بين المهـــام المطروحة والطبيعة الاجتماعية للسلطة القائمة ، ومن ثم فانه اذا لم يجر تعديل اساسي وكيفي في السلطة، يظل النظام عاجزا عن الوفاء بالتزاماته ٠

وكان عبد النـــاصر بحاسته الشعبية يدرك ــ نظريا ــ ضرورة التغيير منذ وقت مبكر ، ولذلك فقد اثار منذ نهاية عام ١٩٦٤ كثيرا مــن القضايا تطرح لاول مرة ، فتحدث عن الحاجة الى ثورة جديدة داخــل الثورة وضرورة اجراء تغييرات جذرية في اجهزة الدولة ومؤسساتهـا وشن حملة على الرجعية و«الطبقة الجديدة» ودعا الى تكوين « حزب اشتراكي » يقود تحالف «قوى الشعب العاملة» ، كما تحدث ــ عبورا ــ عن الدور القيادي للطبقة العاملة ٠٠ الخ٠٠ الا ان النظام برمته ــ بما فيه عبد الناصر ــ كان قد تجمد وتكلس ، وعجز عن تجاوز نفسه عمليا ٠

والمتابعة الجادة لحركة الاحداث تسمح لنا بتشخيص أزمة النظام الهيكلية ، السياسة الاقتصادية والاجتماعية في عام ١٩٦٥ ٠ واختيار هذا العام على وجه التحديد ليس اعتباطا ، اذ ان هناك عدد من المؤشرات لأعراض لا تترك مجالا للشك ان النظـــام بدأ يجتاز منذ تلك الفترة أزمة حادة امتدت حتى عدوان ١٩٦٧ وكانت السبب في الهزيمة ٠

مؤشرات الازمة

ونكتفي هنا بذكر أهم المؤشرات والاعـــراض التي بدت واضحة للعيان في عام ١٩٦٥٠

ــ على المستوى الاقتصادي :

أ ــ ازدياد حدة الضغوط التضخمية على اثر الانفـــاق الواسع لتمويل حرب اليمن ٠

ب ــ احتدام ازمة العملة الصعبة وارتفـــاع العجز في ميـــزان المدفوعات منذ عام ١٩٦٤ ، الامر الذي أدى الى عدم القدرة على الحصول على قطع الغيار وبعض المواد الاولية والوسيطة ، وبالتـــالي انخفاض معدلات التشغيل وارتفاع حجم الطاقة العاطلة وتدهور مستوى الانتاج ، مع ظهور آثار الانحرافات في التخطيط بعقلية الطبقة الوسطى (التركيز على السلع المعمرة ٠٠)

جـ ــ ارتفاع حجم المديونية للخارج عما كـــان مقررا بالخطة ، بالشكل الذي هدد بشكل جدي امكانية السير في الخطة الخمسية الثانية التي تأجلت ثم تحولت الى خطة سبعية ، فخطة انجاز سنوية ٠

د ــ هبوط معدل التنمية ، فانخفض معدل الزيادة في الدخـل في العام التالي ١٩٦٥ ــ ١٩٦٦ الى ٥ بالمئة (بعد ان كـان ٥ر٦ بالمئة طوال سنوات الخطة) ثم الى ٧ر٠ بالمئة في ١٩٦٦ ــ ١٩٦٧ (أي قبل الحرب والهزيمة) ٠

ــ على المستوى السياسي :

أ ــ احتدام الصراع داخل النظام بين جناح المشير عامر والعناصر المرتبطة به في أجهزة السلطة (الذي زاد نفوذه بعد حـرب اليمن) وبين العناصر الاخرى في السلطة وأدى الى عزل علـــي صبري من رئاسة الوزارة وضرب منظمة الشباب ٠٠ الخ٠٠ وقد حكم هذا الصراع الداخلي الحاد مجرى الاحداث حتى اندلاع حرب يونيو ١٩٦٧ ٠

ب ــ اكتشاف تنظيم جديد لحركـــة الاخوان المسلمين في صيف ١٩٦٥ وشمول عضويته لعناصر واسعة من الشباب الذي تربى في ظل الناصرية ٠ وكان اكتشاف هذا التنظيم صدمة للدوائر الحاكمة ٠

جـ ــ تحويل جنـــازة النحاس باشا في عام ١٩٦٥ الى تظـــاهرة

سياسية عارمة تؤكد رفض الناس لاسلوب التسريح السياسي الذي اتبعه النظام منذ عام ١٩٥٤ وتأكيد اعتزازها بتراثها السياسي والوطني ·

د ـ شهد صيف ١٩٦٥ اضرابات شعبية واعتصامات واسعة في مدينة دمياط على اثر مقتل أحد الصيادين بواسطة جندي ، الامر الذي أدى الى انفجار جماهيري استمر لعدة أيـام وعبر عن امكانية تحول سخط الجماهير الى عمليات عنف وتحدي للسلطة ·

هـ ـ تفجر الصراعات في الريف المصري في مختلف المناطق بالوجه البحري والقبلي · وهي التي أدت الى حوادث كمشيش والعياط وغيرها من القرى المصرية ·

و ـ ظهور تيـار يساري ثوري داخل النظـام السياسي ومنظمة الشباب من العناصر المـاركسية واليسار النـاصري يطالب باستمرار الثورة وينتقد سياسة الحكومة والامتيـازات الطبقية ومنهج التخطيط والافتقار للديمقراطية ·· الخ·· وقامت السلطة باعتقال عدد كبير من هذه العناصر ·

ـ على المستوى العسكري :

العجز عن انهـاء حرب اليمن بنجـاح بسبب تفسخ القيادات العسكرية وانتشار الفساد بينها(١) ·

---

(١) قد يكون في هذه النقاط بعض الرد على تعليق السيد م·م· عامر على كتـاب « قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية في مصر » (عدد ٧٣/٩ مـن مجلة الطريق) ، حيث أن نقطة الاساس في خلافه مع مؤلف الكتاب هي تحديد الاخير لعام ١٩٦٥ « كعلامة فاصلة بين مرحلتين · ونحن نرى أن هذا الخلاف هو المحك الحقيقي للتفرقة بين وجهة نظر الماركسيين وبين منطق الناصريين الذين يتمسكون بصلاحية الناصرية في قيـادة معركة التحرير الوطني والاجتماعي (على الاقل مرحلة التحول الاشتراكي ، بعد ان كانت البناء الاشتراكي نفسه) ويرفضون بعناد الاقرار بعجزها وعقمها في مجال القيادة ·

ارهاصات تعلن عن مولد «الجديد»

ادركت الجماهير أيضا بحاستها الثورية الابعاد الخطرة لهـذه التناقضات وعبرت عن مخـاوفها ثم ارادتها « للتغيير » بالانتفاضات الشعبية المتتابعة منذ اللحظة الاولى للهزيمة ، ورفعت شعارات استمرار القتال في وجه الاتجاهـات الاستسلامية ، وتحويل اقتصاد مصر الى اقتصاد حرب والقضاء على مظاهر التبذير والاسراف والامتيـازات الطبقية والتعبئة العامة لكل موارد البلاد المادية والبشرية من أجل حرب شعبية طويلة مع اسرائيل وعزل اليمين واطلاق المبادرات الجماهيرية وطالبت بالسلاح وتنظيم المقاومة الشعبية وأصرت علـى المشاركة في السلطة ·

وتصاعدت الحركة الوطنية المصرية ونمت بعد وفاة عبد الناصر وحتى بدء حرب اكتوبر ، وكان منطقها يختلف جذريا عن منطق السلطة، وزادت شقة الخلاف مع التغييرات في التركيب الاجتماعي للمؤسسات الرئيسية وخاصة بعد انقلاب مايو ١٩٧١ ، وكانت تلك هي الارهاصات التي تعلن عن مولد القوى الجديدة ·

اعادة ترتيب «البيت من الداخل»

ماذا نستنتج من هذا العرض لتجاربنا النضالية ؟

١ ـ ان كل معركة مع اسرائيل كانت تؤدي الى تغير كيفي في نظم الحكم العربية التي تقف حجر عثرة في طريق انجاز الاهداف الوطنية ·

٢ ـ انه بعد حرب ١٩٥٦ تساقطت نظم رجعية · أما النظام المصري فقد كان ما يزال يملك القدرة على التجدد والتغيير الذاتي والارتقاء الى مستوى المهام المرحلية المطروحة علـى البلاد ، فنجح في ذلك وحقق مكاسب ضخمة في مجـال التحرر الوطني والاستقـلال الاقتصادي والتنمية والتعمير ·

٣ ـ ان البرجوازية البيروقراطية بعد مرحلة نهضتها وصعودهـا وما انجزته من خلال نظام «رأسمالية الدولة الوطنية» دخلت مرحلة مـن الجمود والعجز فالانحدار والتفكك منذ بداية عـام ١٩٦٥ ، وتحولت ،

كأي نظام برجوازي ، من قوة تقدمية بدورها الايجابي في المجتمع الى عنصر معوق وسلبي ، يشكل عقبة في طريق التطور اللاحق · وكان تمسكها بالانفراد بالسلطة سببا في التعجيل بتحولها الى قوة محافظة ، عاجزة عن الوفاء بمتطلبات التقدم على طريق الثورة ·

ويجدر بنا هنا أن نفرق بين «العجز» و«الخيانة» ، فهي لم تفقد طابعها الوطني ، وانما اصابها العقم والشلل ، و«الطريق الى الجحيم مليء بالنوايا الطيبة» ·

٤ ـ يكشف عن عقم هذه الفئة ـ البرجوازية البيروقراطية ممثلة الفئات الوسطى ـ انهيارها السريع تحت وطأة ضربة السادات الخاطفة، رغم انها كانت تسيطر على أهم واخطر أجهزة السلطة ·· الجيش والداخلية والمخابرات والاعلام ، بالاضافة الى المؤسسات السياسية الشرعية ، حيث كانت تشكل أغلبية اللجنة التنفيذية واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي وقيادات منظمة الشباب(٢) ·

٥ ـ نتيجة تسرب القوى الرجعية ـ الممثلة بفئات البرجوازية الريفية والرأسمالية الطفيلية ـ الى المؤسسات الحاكمة ، وأساسا مؤسسة الرئاسة فمجلس الشعب والاتحاد الاشتراكي ، كان من الطبيعي أن تتحول الانتصارات الجزئية العسكرية للحرب الى هزيمة سياسية ، لا تتضمن العجز عن استرداد الاراضي المغتصبة فحسب ، وانما تشكل تهديدا مباشرا بعودة النفوذ والهيمنة الامبريالية على المنطقة ·

٦ ـ في الازمة التاريخية الطاحنة الراهنة يشهد العالم العربي مرحلة استقطاب القوى ، بعد افول الدور القيادي للفئات الوسطى بمواقفها البينية وسياستها في الوفاق والتهادن مع اليمين والعداء المتنامي للحركة الشعبية المنظمة ·

(٢) هذا الانهيار السريع هو شاهد آخر على ان هذه الفئة قد استنفدت قدراتها ، حتى على الصمود في مواجهة اليمين الرجعي · وليست سقطتها المميتة بسبب «قوة» السادات وداعميه بقدر ما هي ترجع الى تفسخ وضعف وعجز هذه الفئة من يسار السلطة ··

٧ ـ الفئات الشعبية الكادحة المؤهلة لقيادة معركة تحرير ناجحة ما زالت ضعيفة مبعثرة ، قطاعات كبيرة منها ـ ومن قياداتها ـ مستوعبة محتواه في مواقف ذيلية للنظم اليمينية والمحافظة ، الامر الذي مكن الرجعية العربية من احراز انتصارات ملموسة (مصر فالسودان ، ثم تنامي دور الرجعية العربية التقليدية ـ السعودية ، الاردن ، المغرب ··· ـ وحتى انقلاب اليمن الشمالي) وخاصة على اثر الرصيد الذي حققته بحربها «المجهضة» ·

لكن كل المؤشرات تؤكد ان مرحلة الانتعاش الرجعي لن تعمر طويلا ، اذ تفقد رصيدها بسرعة هائلة بافتضاح تخاذلها وتفريطها ، بينما يشتد ساعد الحركة الشعبية وتشق طريقها بقوة لاحتلال مواقع قيادية في العمل الوطني ·

تعديلات جذرية في علاقات القوى المحلية

٨ ـ تتجمع في الافق ـ القريب ـ عناصر مرحلة جديدة من توجه النضال الجماهيري الى «الداخل» لاجراء تعديلات جذرية في علاقات القوى المحلية وفرض التغييرات الضرورية في طبيعة السلطة القائمة ، حيث تقف عقبة في طريق التحرر الوطني السياسي والتقدم الاجتماعي ، اما بالاطاحة بالنظم الرجعية العميلة أو اجبار البرجوازية المعادية للامبريالية بقبول المشاركة الجادة والفعالة ، والحقيقة ـ لا الشكلية ـ للقوى الشعبية الكادحة المنظمة ·

٩ ـ ويتزايد الحاح الحاجة الى ترتيب أوضاع «البيت من الداخل» وتهيئة الظروف العربية من جانب القوى الثورية العربية ، حتى لا تتكرر مآسي النكسات والهزائم العسكرية والسياسية وتضيع نضالات وتضحيات الشعوب هباء منثورا وتبدد الطاقات والامكانيات العربية الهائلة ، خاصة ونحن على مشارف حرب جديدة ، بعد ان أهدرت الرجعية العربية المزايا التي تحققت بحرب اكتوبر ·

لقد بدأت عناصر التحلل والتفكك تأخذ بخناق الانظمة ، خاصة في مصر ، حيث تتفاقم أزمة النظام والصراعات داخله وتعم الفوضى والتخبط وتفقد القيادة السياسية والسلطة القائمة هيبتها التقليدية ، وتتزايد أعباء المعيشة على الفئات الكادحة بصورة تفوق أي طاقة

للاحتمال · واصبحت الحكومة «غير مرضى عنها» من كل الفئات ، فاليمين الرجعي يراها اضعف من أن تنفذ مخطط الردة الكاملة والانفتاح بلا حدود الذي تريده ، وقطاعات متنامية من البرجوازية الوطنية تدرك الاخطار التي تهدد مصالحها بالغزو الاحتكاري الغربي والجماهير الفقيرة في المدينة والريف اكتشفت خدعة «الرخاء» الغربي · والقوات المسلحة بدأت تدرك أبعاد الخطر الكامن في المراهنة على أمريكا وبدعة التسلح من الغرب ·

وبرزت ظاهرة العنف في الصدامات المتكررة بين الجماهيروقوات الامن ، وهي ظاهرة جديرة بالدراسة ، تعبر عن الرفض والسخط والتمرد ·

وتحت وطأة هذه الضغوط ومع افتضاح حقيقة «الاحلام الامريكية» يظهر اتجاه «الموازنة» من جديد في السياسة الخارجية والداخلية · لكن استقطاب الاوضاع وافلات القوى الاجتماعية وحركتها من قبضة السلطة والتسلط البيروقراطي ، يجعل من الصعوبة بمكان العودة الى موقع «الوسط» ، واذا عاد ، فلن يعمر طويلا ·

المطالبه بجدول زمني ملزم للقوى العربية

ومن هنا تتحدد مسؤولية القوى الوطنية والثورية ، وضرورة استعادتها لزمام المبادرة بما يكفل وقف عملية التدهور ، وسد الطريق على المؤامرات الامبريالية ومن اجل احباط الحل الاميركي ـ الصهيوني·

وحيث ان الخطر الرئيسي يكمن في الداخل ويتمثل في قوى اليمين الرجعي العربي يصبح على القيادات الوطنية أن تصوغ مطالب وترفع شعارات محددة واضحة ، تعبىء الجماهير من حولها وتفرض على النظم العربية الالتزام بها ، باعتبارها الحد الادنى الذي لا يجوز لانسان أن يتجاوزه ولا يحق لنظام أن ينتهكه · وكل من يحيد عنه يصنف في جبهة الاعداء ـ مع كل ما يعنيه هذا التصنيف من تبعات ـ ·

ونقترح ما يلي ·· باعتباره الحد الادنى الذي تلتزم به النظم العربية والاطراف التي تشارك في مؤتمر جنيف ·

ـ الالتزام بالمطالبة بسحب قوات الطوارىء وقوة المراقبين الدوليين في فترة محددة وذلك لاستئناف القتال ، اذا لم تنسحب القوات الاسرائيلية ·

ـ التزام بالعودة الى حظر ضخ النفط للولايات المتحدة في موعد يحدد من الان ، اذا رفضت اسرائيل الانسحاب ·

ـ التعهد برفض تجزئة المشاكل أو الانفراد من جانب أي طرف بالتفاوض أو التعاقد على أي أمر بصورة منفردة ـ ولو كان ذلك مقابل انسحاب جزئي اخر ـ والتمسك بأن تتناول أي مباحثات تجري في جنيف مجمل المشكلة العربية ، بمعنى الانسحاب غير المشروط من جميع الاراضي التي احتلت في حزيران ١٩٦٧ ·

ـ اعتبار منظمة تحرير فلسطين الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، بكل ما يعنيه ذلك من حق «اقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة» على الاراضي التي ينزح عنها العدو ـ الضفة الغربية وغزة ـ ورفض أي حقوق مزعومة للنظام الهاشمي على الاراضي الفلسطينية ·

ـ عدم الاعتراف باسرائيل أو عقد صلح معها أو الالتزام بأي شروط يكون من شأنها عرقلة نضال الشعب الفلسطيني « لاستعادة الحق التاريخي » و«تقرير مصيره فوق ترابه الوطني» و«متابعة تحقيق استراتيجية في اقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية» ·

ـ والمهم ، هو أن تلتقي المنظمات والقوى الوطنية العربية على موقف موحد وبرنامج محدد ، تعبأ الجماهير من حوله ، ليتحول الى قوة مادية رادعة للاتجاه الاستسلامي ملزمة للقوى التي تتصدى للمفاوضة·

ان القوى والطاقات الهائلة التي أفرزتها حرب اكتوبر ما زالت كامنة تفتقر الى الفاعلية والتأثير · ومهمة القيادات الثورية هي أن توجهها وتنظمها وتفجرها في طريق كل من يبغي السير على اشلاء شهدائنا لتوقيع صكوك الاستسلام ·

العبور الامريكي الى قلب المنطقة العربية

طه شاكر

كنا نؤكد دائما ان «الحل الاميركي «يعني» السيطرة الاميركية، وان شعار «الولايات المتحدة المتغيرة» يتبناه انصار الردة ، لتبرير التنازلات والتراجع عن الخط الوطني . فمن البديهي ان التناقض بين امريكا الامبريالية ومصر الناصرية التي سلكت طريق التحرر الوطني والاستقلال الاقتصادي ، هو تناقض رئيسي عدائي ، لا يمكن أن يحل الا بأحد أمرين : اما بانسلاخ اميركا عن النظام الرأسمالي الامبريالي ، أو تخلي مصر عن حركة التحرر الوطني والاجتماعي .

وانصار «الحل الاميركي» يدركون هذه الحقيقة تمام الادراك ، لذلك ظلوا يخططون لتغييرات أساسية على جميع الجبهات منذ فترة طويلة . وقد برز هذا التيار بصورة خاصة ومميزة منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧ فأصبح شريكا في السلطة وجزءا من التحالف الناصري ، وجد تعبيرا له في مقالات محمد حسنين هيكل (فكريا وسياسيا) والقيسوني وأبو شادي ثم حجازي (اقتصاديا) وكسبوا أول جولة بقبول «مشروع روجرز» .

وبعد وفاة عبد الناصر والتفاف اقصى اليمين التقليدي واليمين الناصري حول السادات ، ثم تفجر الخلاف داخل السلطة على أثر اعلان « مبادرة السادات » ـ فبراير ١٩٧١ ـ والاطاحة «باليسار من السلطة» بدأت سلسلة من الاجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المضادة

لما ارسته الناصرية .. مشروع تعديل ميثاق العمل الوطني ، «ورقة العمل الفكري» والانفتاح على الغرب والعداء المسعور للشيوعية والاتحاد السوفيتي ، التيسيرات على القطاع الخاص .. الخ .. ، بما يتسق مع الطبيعة الطبقية المتغيرة للنظام ويمهد الطريق لارضاء الولايات المتحدة واقناعها بالتدخل من أجل تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي .

ومنذ اللحظات الاولى لوفاة عبد الناصر ، وقبل أن يتولى السادات رئاسة الجمهورية حرص على التقرب من الولايات المتحدة واسترضائها، اذ اكد للمندوب الامريكي ايليوت ريتشاردسون ـ الذي جاء موفدا لتشييع جناز الرئيس الراحل ـ انه سوف يسعى لانجاح مبادرة روجرز واعلن مبادرته في فبراير ١٩٧١ . ثم عزل علي صبري قبل يومين من الموعد المحدد لوصول وزير الخارجية الامريكي الى القاهرة ـ وهي أول زيارة تتم على هذا المستوى منذ زيارة فوستر دالاس للعاصمة في اوائل الخمسينات ـ ، ودبر انقلابه يوم ١٤ مايو ١٩٧١ ، وساند وتدخل لاعادة النميري للسلطة والاطاحة بهاشم العطا ، ودعم العلاقات مع ليبيا ثم تحول الى السعودية .. ومنح شركات النفط الامريكية حق التنقيب عن النفط (اكسون وموبيل .. الخ..) ثم اتفق مع شركة بيتشل سان فرنسيسكو (سبتمبر ٧٣) على مد خط الانابيب بترول السويس ـ الاسكندرية ـ سوميد ـ (فشل العقد فيما بعد) .

وبعد مرور عشرة أيام على الحرب ألقى السادات خطابه الذي كان موجها الى الولايات المتحدة ، تحدث فيه عن تحول القتال مع اسرائيل الى حرب مع امريكا « اننا نقاتل امريكا » ، وليعلن « انا ما احاربش امريكا» وينتهي بالاشادة بموقف «امريكا البناء» والتلويح بفتح قناة السويس .

وتلاحقت الاحداث . ورغم الجسر الجوي والمساندة الامريكية المطلقة لاسرائيل و ٢٢٠٠ مليون دولار مساعدة طارئة واعلان حالة الطوارىء بين القوات المسلحة الامريكية .. صرح اسماعيل فهمي ـ موجها حديثه الى كيسنجر ـ «ان علاقاتنا قد تتطور بسرعة شديدة ، **بسرعة قد تزعج الاخرين**» (وهو يعني الاتحاد السوفيتي بطبيعة الحال)

واعيدت العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة ، وصحب ذلك حملة تشهير وأكاذيب ضد الاتحاد السوفيتي ·

بدأت مباحثات الكيلو ١٠١ ووقعت اتفاقية تثبيت وقف اطلاق النار ببنودها الست ، التي نفذت منها البنود التي تتضمن تنازلات لمصلحة اسرائيل وبقي نص الانسحاب الى خطوط ٢٢ اكتوبر دون تنفيذ ، وتتابعت التنازلات من جانب مصر · وتحرك السادات بنشاط يحسد عليه لرفع حظر النفط ثم وقعت اتفاقية فصل القوات «الثنائية» بين مصر واسرائيل دون أن تتضمن أي نصوص عن الانسحاب والجدول الزمني أو خلافه ·

وقبل أن يمر شهر واحد على وقف اطلاق النار جرى استقبال حافل للجنة القوات المسلحة في الكونجرس الامريكي ، فزارت مواقع الجيش المصري بعد زيارة مماثلة لاسرائيل وأعلنت ان مهمتها « دراسة العبر التي يمكن استخلاصها من الجسر الجوي الامريكي الى اسرائيل ، وكيف تؤثر هذه المساعدات على موازنة الدفاع الامريكي » (النهار ١٥_١١) !!

وتتابعت سلسلة من التغيرات الداخلية في اطار سياسة استرضاء امريكا ، وتهيئة المناخ المناسب للبنوك والاحتكارات الامريكية للعمل في مصر · وشرع الاسطول الامريكي في تطهير القنال ، واستجدت القاهرة السلاح الغربي وعين عثمان أحمد عثمان _ احمد عبود باشا الجديد - وزيرا لتعمير القنال ·

ومنذ بداية ١٩٧٣ حتى نهاية مايو ١٩٧٤ وقعت مصر اثني عشر اتفاقية مع شركات النفط العالمية (منها ١١ شركة امريكية) وهي : موبيل وايكسون ، يونيتد أويل ، كونوكو ، كونوكو ايوك ، ترانس وورلد ، براسبيرو ، بيكس باك ، أماكو وديمينكس · ثم وقعت عقود اخرى مع بكسامين باسيفيك وأماكو وفيلييس وكونتيننتال وشيرون ومع كونسورتيوم مكون من شل والنفط البريطانية وديمينكش · ويجري حاليا بحث عروض مقدمة من سبعة شركات هي سانتا واتلانتيك ريتشفيلد وستاندرد أويل أوف كاليفورنيا وديمينيكس وشل وفيلييس ·

وبعد توقيع اتفاقية فصل القوات على الجبهة السورية وتأمين اسرائيل عسكريا على الخطوط الجديدة باقامة حزام واق من قوات الامم المتحدة ·· وبعد ان تعجل السادات تمرير مشروع الاستثمارات الاجنبية في مجلس الشعب ، جاء نيكسون الى المنطقة ليستقبل استقبال الابطال ·

حصيلة الزيارة

وبعد رحيل نيكسون ، وازالة « ديكورات » الاستقبال الحافل وصرف «الكومبارس» ، تبدو أهمية تقديم كشف حساب رصيد الزيارة «التاريخية» · ومن الطبيعي ان المراهنين على «حكمة» الرئيس الاميركي ونواياه الطيبة» وجهوده «المنزهة» لتحقيق «العدالة» والسلام ، يهمهم ان تكون النتائج ايجابية وبناءة · (وقد تكون كذلك ، بالنسبة لهم ·· « سمنا وعسلا ·· » و«عشرون قطعة من الفضة » ، ولكن عائدها على الجماهير الشعبية هو المزيد من البؤس والفقر والآلام والحرمان ·

ان اطلالة على الوقائع المجردة بعد تخليصها من «رتوش» الاعلام الموجه ، تكشف لنا عن المأساة التي تجرفنا اليها قوى الرجعية في محاولة لتبديد كل النضالات والتضحيات الشعبية والطاقات الهائلة لجماهيرنا العربية وايجابيات حرب اكتوبر ·

عودة لنغمة الحدود الآمنة والقدس عاصمة ابدية

_ لقد تحدث كل القادة العرب _ ما عدا حسين _ عن حقوق شعب فلسطين في العودة الى وطنه وتقرير مصيره · بل وكان الملك فيصل اشدهم حزما في دفاعه عن فلسطين وضرورة تحرير القدس · وطالبوا جميعا بتطبيق قرارات مجلس الامن والانسحاب الكامل الناجز ·· لكن الرئيس الاميركي طبق المثل العربي «اذن من طين واذن من عجين» وكأنه لم يسمع ولم ير ، فتجاهل الرد تماما والتزم الصمت المطلق ازاء هذه المشكلات · وعلقت وكالات الانباء بأن « دوائر البيت الابيض كانت تتوقع من رؤساء الدول العربية أن ينتهزوا فرصة زيارة الرئيس الاميركي

نيكسون ليظهروا علانية الدليل على اخلاصهم تجاه المناضلين الفلسطينيين ٠٠ » ٠

أي ان المقصود بكلماتهم «الاستهلاك المحلي» ٠

وبمنطق «حوار الطرشان» هذا كان نيكسون يجيب على كلمات الرؤساء العرب بحديث مستفيض عن «التقدم الاقتصادي» و«الرفاهية للشعوب» و«التعاون من أجل التقدم» ، لانه «بدون ذلك لا يمكن ان يكون هناك سلام عادل دائم حقيقي » !

ـ لم يصدر أي تصريح اميركي عن الانسحاب الى خطوط الرابع من يونيو ٠ وعلى العكس من ذلك نص البيان الامريكي الاسرائيلي على « مبدأ ان لكل دولة الحق في التفاوض ضمن **حدود آمنة** » وقد بادر اسحق رابين الى التصريح بانه «لا مجال للحديث عن انسحابنا الى خطوط ٤ يونيو ، كما ان موقف اسرائيل من القدس معروف جيدا» ٠

وهكذا نعود الى دوامة «الحدود الآمنة» ، أي الى وضع ما قبل اكتوبر ودون تغير في الموقف الاميركي ٠ والاحالة الى قرارات مجلس الامن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ لا معنى لها ، طالما يظل الخلاف حول تفسير «ارض» أو «الارض» قائما ، لا يتزحزح عن موقعه السابق ٠

ـ حرص الرئيس الاميركي على النزول بالقدس واجراء المباحثات الرسمية بها ، يعتبره المراقبون تكريسا لها كعاصمة لاسرائيل ، متحديا بذلك مشاعر العرب وصديقه الملك فيصل وقرارات هيئة الامم ٠ وقد اشار اسحق رابين الى «المدلول الخاص الذي تكتسبه هذه الزيارة لكونها تمت في القدس عاصمتها الابدية ومركز البرلمان الاسرائيلي» (امام الكنيست في ١٩ـ٦) ٠

ـ التأكيد بأن «سعي الولايات المتحدة الى تحسين العلاقات مع جيران اسرائيل لا يعني بحال من الاحوال ان صداقة اميركا أو دعمها لاسرائيل سيكون أقل من الماضي» وتمسك «الولايات المتحدة بالتزاماتها بأمن اسرائيل على المدى البعيد» ٠ وقد دارت مفاوضات حول امداد الآلة الصهيونية بمساعدات عسكرية قيمتها ٣ر٥ مليار دولار في مدى

السنوات الاربع القادمة ، اذ خصصت اسرائيل مبلغ ٨ مليارات دولار لشترياتها من الاسلحة ، ودارت مباحثات فيما بعد بواشنطن للاتفاق على مساعدات تبلغ قيمتها ٥ر١ مليار دولار كل عام ولمدة خمس سنوات٠

وقد عقب اسحق رابين على المباحثات بقوله «اننا الان اكثر اقتناعا من اي وقت مضى بأن الولايات المتحدة ستساعدنا عسكريا واقتصاديا» وصرح ايجال آلون «لان الولايات المتحدة اقامت علاقات خاصة مع دولة اسرائيل طوال الاعوام منذ تأسيس الدولة وبصورة خاصة خلال ولاية نيكسون ، حيث بلغت علاقات اسرائيل بالولايات المتحدة حدا قياسيا جديدا ، فان هذا مكن الولايات المتحدة من تحقيق انجازات في الدول العربية اكثر من اي وقت مضى ٠٠» ! ولا يخفى على أحد مغزى هذه الكلمات ، اذ يعتبر ما يتحقق في العالم العربي اليوم ، انجازات لمصلحة اميركا ٠

واعلن عن « آفاق بنيان اكثر ثباتا ووضوحا للتعاون والتشاور بما في ذلك اقامة لجان مشتركة ٠٠» ٠

«مصالح» الشعب الفلسطيني عبر النظام الهاشمي

ـ وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ليس هناك جديد ٠ حاولت اجهزة الاعلام النفخ في الفقرة التي جاءت بالبيان المصري ـ الاميركي عن مراعاة مصالح كل الشعوب ، بما في ذلك الشعب الفلسطيني ٠ ولكن هذا التعبير نفسه سبق ان ورد في بيان القمة بموسكو منذ اكثر من عام، بفضل النضال الفلسطيني والضغط السوفياتي ، وهو يفسر من جانب الولايات المتحدة بحق الافراد في التعويضات والانتقال ٠٠ الخ ٠٠ لا حق شعب في تقرير مصيره على أرضه ٠ وقد صرح كيسنجر بأن «موضوع الفلسطينيين ما زال متروكا للمستقبل ، في الوقت الذي توجد فيه قضايا اخرى تتعلق بالحدود والارض (أي ان فلسطين ليست قضية حدود أو اراضي) وتحتاج الى اهتمام عاجل ، اما كيف تحل القضية ، فان الوسيلة الاكثر فعالية هي عن طريق المفاوضة مع الاردن التي تتوفر لها الحقيقة التاريخية والتي كانت اسرائيل دائما تعلن استعدادها لها مبدئيا» ٠٠ أي ان الولايات المتحدة ما زالت تتبنى بصورة كاملة الموقف الاسرائيلي ،

والحد الاقصى الذي يمكن قبوله بالنسبة لهما هو المملكة المتحدة · وقد أكد أهارون ياريف وزير الاعلام تطابق الموقف الاسرائيلي والاميركي فيما يتعلق بدور الحكم الاردني في تقرير مصير الفلسطينيين ! كما أكد الملك حسين في كلمته «ان هناك اتفاقا آخر مماثلا (لفك الارتباط السوري والمصري) ينتظر خروجه الى حيز الوجود» وان «المرحلة القادمة هي مرحلة فصل القوات بين الاردن واسرائيل · وهذا الفصل شرط اساسي سابق لاي بحث حول تسوية دائمة ··» ·

والواضح ان الهدف من هذه الخطوة ـ الموقف الاميركي الاسرائيلي الاردني ـ هو تحقيق الاقصاء العملي لمنظمة تحرير فلسطين، وكذلك عودة الاردن الى الضفة الغربية ، الامر الذي يتعارض مع حقوق الشعب الفلسطيني وموقف منظمة التحرير ·

وعلى اية حال فقد رفضت اسرائيل المطلب الاردني بالانسحاب من غور الاردن الى مسافة عشرة كيلومترات عن نهر الاردن ، وأشارت وكالات الانباء ان الاوساط الاميركية والاسرائيلية معا وصفت الاقتراح بانه غير ملائم «لانه يضر بالمبدأ الامني الاساسي لاسرائيل» · اذ ترى أن «نهر الاردن ومستوطنات غور الاردن تشكل حزام أمن اسرائيل من الشرق» (دافار ١١ـ٦) ! الا ان هناك أنباء ومؤشرات تؤكد ان الاتفاق على فصل القوات معد للتوقيع بشروط اسرائيل التي تحرص على دور الاردن ، لاقصاء أي احتمالات لمشاركة منظمة التحرير ·

وقد جاء البيان المصري الاردني ـ بعد زيارة نيكسون وهذه التصريحات الواضحة من جانب العدو ـ ليكشف الى اي حد تسير مصر في ركاب المخطط الامريكي ، اذ يؤكد البيان اتفاق الجانبان «على ضرورة التوصل الى اتفاق فك الارتباط على الجبهة الاردنية كخطوة اولى نحو الحل السلمي العادل» ، ويمتثل للرغبة الامريكية ـ الصهيونية ـ الاردنية باعتباره منظمة تحرير فلسطين هي الممثل الشرعي للفلسطينيين باستثناء الفلسطينيين المقيمين في المملكة الاردنية الهاشمية » ·

شرعية اميركية للعدوان الصهيوني

ـ النداء الاستفزازي الوقح الذي تضمنه البيان الاميركي ـ

الاسرائيلي ، اذ جاء به : « ان على الدول التي تعيش بسلام ان تتقيد بالقانون الدولي الذي ينص على وجوب امتناع كل دولة عن تنظيم أو تشجيع قوى غير نظامية أو جماعات مسلحة من بينها المرتزقة بقصد غزو اراضي دولة اخرى ··» ولسنا في حاجة للتعليق على مغزى هذه الفقرة ، والموجهة ، ليس فقط ضد المقاومة الفلسطينية ، وانما ضد كل الدول العربية ، وقد وصفه أبو عمار بأنه «تدخل صريح في الشؤون الداخلية للدول العربية» · وسبق ان صرحت جولدا مائير في خطابها التوضيحي لاتفاقية فصل القوات ، بأن الولايات المتحدة قد ابلغت اسرائيل ان موقفها ازاء البند الاول من الاتفاق هو «ان قيام مجموعات معينة أو افراد بأعمال تسلل تخريبية هو عمل مناقض لوقف اطلاق النار ، ولاسرائيل الحق بالدفاع عن نفسها لمنع عمليات كهذه بجميع ما تملكه من وسائل» وان الولايات المتحدة لا ترى في عمليات كهذه من جانب اسرائيل خرقا لوقف اطلاق النار ·· والنتيجة هي ما نشهده من اعتداءات يومية وقصف مستمر لقرى الجنوب ·

ـ التاكيد في البيان المصري والاسرائيلي وغيره من البيانات والتصريحات التي تدخل الولايات المتحدة طرفا فيها على اسلوب واحد «للسلام» ـ والملاحظ استخدام تعبير «السلام» وليس استعادة الارض أو تحريرها ، أو العودة لخطوط يونيو ـ عن طريق المفاوضات «المتصلة» ، أي المفاوضات لا غير ، والمفاوضات الى أجل غير مسمى ـ بالمقارنة مع البيانات المشتركة العربية السوفياتية التي نصت دائما على حق الشعوب العربية في استخدام جميع الاساليب والسبل (أي سياسية وعسكرية) لانتزاع حقوقها الشرعية · بينما نجد ان الرئيس السادات في مؤتمره الصحفي يؤكد «ايمان جميع الاطراف بأن ما وقع في اكتوبر قد أنهى الى غير رجعة وهم امكان تحقيق السلام في المنطقة بقوة السلاح أو فرض الارادة» ·

منهج المراحل ·· والمدى الطويل

وقد تحدد موعد لاجتماع القمة ثم تأجل الى نهاية أغسطس بعد أزمة البيان المصري ـ الاردني ولاتاحة فرصة للملك حسين ليوقع اتفاقية

فصل القوات على الجبهة الاردنية – ان امكن – اي ان اجتماعات جنيف تبدأ في نهاية العام الحالي – في العام الثامن بعد العدوان – وكل الشواهد تشير الى التسويف والمماطلة ، حيث تتفاوض اسرائيل من موقع آمن مستريح بعد ان تحقق لها حزام امني عريض في حماية قوات الطوارىء الدولية ، بفضل اتفاقيات فصل القوات . وهناك تأكيدات من جانب الطرفين الاميركي والاسرائيلي بمنهج المراحل ، فقد صرح اسحق رابين بأن «المرحلة المقبلة من الطريق الى السلام يجب أن تكون بين اسرائيل ومصر تعقبها بالتالي ترتيبات مع سوريا والاردن ولبنان ..» .

ويستطرد قائلا «اننا نسعى للسير نحو السلام على مراحل عن طريق اتفاقيات جزئية» وان «كل ترتيب يجب ان يتم على اساس ثنائي ، وكل ترتيب يجب أن يكون على أساس التعهد بالتزامات متبادلة واضحة بين كل من مصر واسرائيل وكل من سوريا واسرائيل وكل من الاردن واسرائيل وكل من لبنان واسرائيل .. الخ» .

أين التغير في الموقف الاميركي اذن ؟ لا ندري !

ما هو الموقف الايجابي البناء للولايات المتحدة ؟

ماذا كسبت حركة التحرر الوطني من «حكمة» نيكسون و«صداقة» الولايات المتحدة والمعجزة الكيسنجرية ؟

محور اميركي – ايراني سعودي

من المستفيد من سياسة الانفتاح على الولايات المتحدة ؟ أهي الشعوب حقا ، أم قوى اجتماعية معينة ؟ وما موقع هذه القوى من حركة التحرر العربية ؟

تلك هي الاسئلة التي يجدر بنا طرحها على بساط البحث عندما نتناول نتائج رحلة الرئيس الاميركي للمنطقة. عندئذ تبرز الحقائق التالية :

– قرار زيادة المساعدات العسكرية والاقتصادية للاردن خلال الاثني عشر شهرا المقبلة ، بدعم سنوي يزيد على ١٠٠ مليون دولار ،

بالاضافة الى الـ٢٠٧ ملايين دولار التي طلبها نيكسون من موازنة العام الحالي ، بالاضافة الى تأييد خط المفاوضة مع الاردن – دون منظمة التحرير الفلسطينية – فيما يتعلق بمستقبل الضفة الغربية .

– رغم تجاهل نيكسون المهين لكل ما ورد على لسان الملك فيصل عن القضية الفلسطينية والقدس ، فقد أشاد العاهل السعودي بالصداقة الاميركية وبشر «بعهد من التعاون لم يسبق له مثيل في تاريخ علاقاتنا الطويلة» كما امتدح الرئيس الاميركي «جهود المملكة السعودية لاقرار الامن والاستقرار السياسي في المنطقة بوصفها اهم مناطق البترول في العالم» وتعهد بدعم «دورها كزعيمة في هذا الجزء من العالم» – أي دور رجل الشرطة في المحافظة على المصالح النفطية الاميركية – وربما كان انقلاب اليمن الشمالية هو المؤشر و«اللفتة» العملية لهذا الدور ، فقد ايدته السعودية منذ اللحظة الاولى وحذرت من التدخل ، ثم انه تم في اليوم السابق للزيارة ، ولا يخفى ما يشكله هذا الوضع الجديد من اخطار على اليمن الديمقراطية وثورة ظفار .

وليس من قبيل المصادفة ان يهرول السقاف الى شاه ايران لينقل اليه رسالة من الملك فيصل ، يفسر المراقبون الهدف منها بأنه «اقامة ركائز مناسبة لتنسيق سعودي – أمريكي – ايراني حول محور سياسة جديدة في المنطقة يكون فيها النفط القاسم المشترك» .

وتتلاحق حلقات المؤامرة لاعادة ترتيب الاوضاع في المنطقة ، بالانقلاب العسكري في قبرص ، لتحويلها الى حاملة طائرات ثابتة وترسانة سلاح في خدمة اسرائيل ولحمايتها ، وضمان الا تتكرر أزمة استخدام قواعد حلف الاطلنطي في امداد اسرائيل بالسلاح والعتاد في اي وقت تشاء أمريكا .

فورد بعد نيكسون

وبعد ان غادر نيكسون المنطقة التقى «العاهل» الاردني بالرئيس السادات ليصدرا البيان المصري – الاردني الذي يؤمن «فك ارتباط» آخر وعودة قوات الملك حسين الى الضفة الغربية والسحب العملي للاعتراف بمنظمة تحرير فلسطين باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني .

ورغم التراجع الشكلي تحت ضغط رد الفعل الفلسطيني والعربي ضد البيان ، عاد اسماعيل فهمي الى نفس النغمة وهو يسترضي ويغـــازل الرئيس الجديد فورد في واشنطن اذ صرح في ١٦ اغسطس «ان الاردن يمكنه أن يمثل الفلسطينيين في الضفة الشرقية وفي الضفة الغربية بصفة مؤقتة بشرط أن يكون ذلك سببا لاقناع اسرائيل بالانسحاب من هـذه الضفة» ! (النهار ١٧ـ٨) . كما عاد السادات ليصرح «قررنا خـــلال المحادثات مع الملك حسين ان منظمة التحـــرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي ، ولكن ليس الممثل الوحيد ، للشعب الفلسطيني» (الاهـــرام ٢٧ـ٨) .

واعلن كيسنجر «ان للولايات المتحدة اهتماما في احراز تقـــدم في المفاوضات الاردنية الاسرائيلية ، بقدر مـــا اظهرت من اهتمام في المفاوضات الاخرى . وسنبذل كـــل جهدنا في احراز تقدم» . وقالت صحيفة النيويورك تا يمز «ان نجـــاح الفصل بين القوات في الشرق الاوسط كان من اعظم الانتصارات التي حققتها حكومة نيكسون . وليس هناك ما يدعو الرئيس فورد الى تغيير اتجاه الدبلوماسية الامريكية في هذه المنطقة .. ان الدبلوماسية التي ارتبطت باسم الرئيس نيكسون لم تكن دبلوماسية فردية بل كانت تساندها كل الدوائر السياسية في البلاد»!

ورغم الاضطراب الذي ساد الدوائر الحاكمة المصرية باستقالة نيكسون ، فما زالت تعول وتراهن على الرئيس الجديد . وكما حرصت في عهد نيكسون على تصوير السياسة الامريكية بانها «متغيرة ، بناءة» فهي تواصل نفس السياسة مع فورد ، لتخفي حقيقة انه سواء هـــذا الرئيس أو ذاك فكلاهما يعمل لمصلحة اسرائيل والعودة للسيطرة على المنطقة وتصفية حركة التحرر الوطني .

مخططات إيران التوسعية .. ونظرية «الحدود الآمنة»

مجدي كامل المصري

بعض القوى العربية تتصرف كشخص يقف على رأسه ، فيتصور ، ويدعي ان العالم كله قد انقلب رأسا على عقب ، فهو لا يريد أن يقر بأنه هو وحده «المنقلب» و«المتغير» والمرتد . فهناك قوى في مصر تريد أن «تجعل من الحبة قبة» فتصور ، حربها المحدودة وكأنهـــا الحدث الذي قلب كل المعايير المتعارف عليها وهدم جميع القوانين العلمية التي تحكم الحياة السياسية واعاد صياغة العلاقـــات الدولية ، وحـــول الذئب الامبريالي الى «فأر من ورق» .

وهكذا ادخلت هذه القوى التي تقبع في قمة السلطة المصرية ـ وهي وحدها المتغيرة ـ الامبراطورية الشاهنشاهية في «جراب الحاوي الفهلوي» لتخرج منه «متغيرة» مثلها مثل السعودية وامريكا وغيرهـــا من القوى المعادية ، وقد تحولت فجأة ـ وبقدرة قـــادر ـ الى صفوف «الاصدقاء» و«الاحباء» المعنيين بتحقيق الرخـــاء والرفاهية والسلام والعدل !

تناست السجل الاسود لايران في المنطقة ودورها «كرجل شرطة» في خدمة المصالح الامبريالية وتعاونها الوثيق مع الصهيونية ومنطقهـــا العنصري المعـــادي للعرب حيث سبق للشاه ان صرح بأن «العـــرب ساميون اما الايرانيون فآريون» واعلن ان الحضارة الهائلة التي يبنيها «ستكون آرية متميزة» .

واصيبت هذه القوى بفقدان الذاكرة فيما يتعلق باحتـــلال الجزر

العربية الاربع - أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وأم الغنم - في نهاية عام ١٩٧١ وبداية ١٩٧٢ · وتغاضت عن تدريب الطيارين الاسرائيليين على قيادة الفانتوم في ايران - عامي ١٩٦٩ و١٩٧٠ - وايفاد مئات الضباط الايرانيين للتدريب في اسرائيل ، والجسر الذي اقامه السلاح الجوي الامريكي من مخازن حلف «السنتو» في ايران لامداد اسرائيل بالعتاد الجوي اثناء عدوان ١٩٦٧ · وقد كافأت تل ابيب طهران على خدماتها ، فارسلت رئاسة الاركان الاسرائيلية للحكومة الايرانية «تفاصيل الخطة العسكرية لحملة ١٩٦٧ للاستفادة منها كخبرة عسكرية في تصديها للعرب» (صوت الثورة ١-٦-٧٢) ·

وتغافلت هذه القوى أيضا عن مساهمة ايران في مشروع خط انابيب ايلات - اشدود (بنسبة ٤٩ بالمئة) وتموين هذا الخط والامدادات النفطية لتل ابيب وحماية الاسطول البحري الايراني لناقلات البترول الاسرائيلية والتعامل التجاري وشراء المعدات العسكرية كصواريخ «جابرييل» المضادة للسفن ومعدات الاتصال الالكتروني من شركات موتورولاوسلفانيا الاسرائيلية ·· ثم التنسيق الثلاثي بين المخابرات الايرانية - سافاك - والمخابرات الامريكية والاسرائيلية لاقامة شبكة جاسوسية مشتركة ضد العرب ، والاعتداءات المتكررة على الحكم الوطني في العراق ، والعدوان المسلح على شعب ظفار وعمان ·

ردا على أولئك الذين يطمسون الحقائق ويزيفون الواقع «ويحللون الكفر» نقدم خلفية سريعة عن الحكم الايراني ، باعتبار ان المحك الحقيقي والحاسم لما نجنيه من هذه العلاقة مرتبط بطبيعة هذا النظام · كما أن المرء - أو النظام - يعرف من أصدقائه · ولا يمكن المرور عبورا بواقع ان اصدقاء الامس اصبحوا أعداء اليوم ، واعداء الامس تحولوا الى حلفاء ، فنعادي الصهيونية لنتحالف مع توأمها ايران ونتناقض مع اسرائيل لنلتحم مع صانعيها ومحركيها وحماتها وداعميها !

بعد تجربة انتصار الجبهة الوطنية عام ١٩٥٠ وتأميم الدكتور مصدق صناعة النفط - في مارس ١٩٥١ - ، وتصاعد المد الثوري دبرت المخابرات الامريكية بالتعاون مع الرجعية المحلية انقلاب زاهدي العسكري الذي خططت له في اجتماع عقد بسويسرا بين آلان دالاس

(مدير المخابرات) ولوي هندرسون (السفير الامريكي في طهران) والاميرال نورمان شفارتز (الذي اسس جهاز البوليس الايراني) والاميرة اشرف بهلوي (أخت الشاه) وكتب انتوني ايدن في مذكراته فيما بعد «لقد اقلق وضع ايران ايزنهاور كثيرا · وقد ارتحت جدا للمفاوضات التي اجريتها معه والتي قربت وجهات نظرنا · ان الوضع في ايران كان سيئا حقا · وقد اعتقدت انه من الاحسن أن نزيح مصدق لا ان نرشوه · ونتيجة المباحثات تفاهمنا حول هذا الموضوع» ·

ومع عودة الشاه تولت الولايات المتحدة مسؤولية دعم النظام واحتلت المواقع البريطانية الاساسية ، وتشكل «الكونسورتيوم» النفطي العالمي ، لتدخله خمس شركات امريكية عملاقة حصلت على ٤٠ بالمئة من الاسهم (بالاضافة الى ٤٠ بالمئة للشركة البريطانية و١٤ بالمئة لرويال داتش - شل الانجلو - هولندية و٦ بالمئة للكومبانى فرانسيز) ومنحت امتيازات اخرى فيما بعد وتكونت شركات ايران «بان اميريكان» والشركة الايرانية - الايطالية - سيريب ·

« فاترينة » تعرض مزايا الراسمالية

كانت المرة الاولى التي تشهر فيها قوى وطنية بالمنطقة سلاح التاميم وتستخدمه ضد المصالح الغربية ، بالنسبة لمادة استراتيجية واستثمار يحقق ارباحا اسطورية · لذلك فقد ركزت واشنطن بثقلها كله على ايران بعد نجاح الانقلاب ، وتعرضت الحركة الوطنية لابشع حملات التصفية والابادة الجسدية · واضطرت الولايات المتحدة الى استخدام اساليب حديثة ، حيث حرصت على أن تجعل من ايران «فاترينة» تعوض بها «مزايا الرأسمالية» · قدمت للشاه مساعدات كبيرة زادت على مليار دولار في السنوات العشر الاولى بالاضافة الى المعونات الفنية والعسكرية وعملت على اتباع سياسة «الاحتواء» ، فدفعت الشاه الى القيام «بثورته البيضاء» عن طريق الاصلاح الزراعي وتاميم الغابات والمراعي ومشاركة العمال في الارباح و«تحرير» المرأة ومنحها حق الانتخاب والاصلاح التعليمي ·· الخ ·· من اجراءات ، رغم زيفها وشكليتها كانت تتوخى :

أولا - تحويل المجتمع الاقطاعي المتخلف الى نظام رأسمالي مرتبط وخاضع للاحتكارات الامريكية ·

ثانيا – استخدامه كرأس جسر للوثوب اقتصاديا الى المناطق المحيطة شرقا وغربا من المحيط الهندي حتى البحر الابيض (منطقة الالف مليون مستهلك) ٠

ثالثا – اقامة ترسانة مسلحة ورجل شرطة آخر لحماية مصالحه في المنطقة الاستراتيجية الممتدة جنوبا والغنية بثرواتها النفطية ٠

رابعا – تحويل ايران الى مجتمع استهلاكي ٠

خامسا – محاولة اضفاء طابع اصلاحي على النظام وخلق نموذج للتقدم في المنطقة (معدل التنمية يزيد على ١١ بالمئة كل عام) ٠

وتجدر الاشارة هنا الى الاجراءات الاقتصادية التي اتخذت في ايران – سياسة الانفتاح – وتشبه الى حد كبير الخطوات المماثلة في البلدان العربية ، اذ اصدرت الحكومة الايرانية قانونا لتشجيع وحماية رؤوس الاموال الاجنبية عام ١٩٥٥ يكاد يكون نموذجا مطابقا للقانون الذي اجيز اخيرا في مصر (اعفاء الرأسماليين الاجانب من دفع الضرائب لمدة خمسة أعوام وتامين تحويل الارباح المتحصلة للخارج بالعملة الاجنبية ٠٠ الخ) ثم انشاء مركز «الكابغى» لاستقدام وتنمية الاستثمار الاجنبي المشترك ٠

ولاول مرة تسمح الامبريالية باقامة المشروعات الصناعية المتطورة والصناعات الثقيلة في بلد تابع ، لكن بعضها يعتمد على خامات مستوردة من الخارج مما يجعلها تشكل حلقة أو أكثر لصناعة متعددة المراحل ٠ والاهم من ذلك كله هو انها تدار بواسطة شركات مختلطة تسيطر عليها الاحتكارات الاجنبية ٠

وهو النموذج الذي تسعى امريكا لتطبيقه في بعض البلدان العربية ٠ كما اننا عندما نتعامل مع طهران كواجهة ، فنحن في الواقع نتعامل مع الاحتكارات الامريكية ومتعددة القوميات ، فرأس المال المالي والصناعي الاجنبي يسيطر تماما على الاقتصاد الايراني ٠

وتغلغلت رؤوس الاموال الامريكية في جميع مجالات الاقتصاد ، بما في ذلك القطاع المالي ، حيث تملك ٥٠ بالمئة من اسهم صندوق الضمان

الاجتماعي و٢٠ بالمئة من أسهم اضخم البنوك التجارية – كالبنك الايراني للتجارة الخارجية ٠ هذا بالاضافة الى العديد من فروع البنوك والمصارف الاجنبية ٠ وحققت المؤسسات الامريكية للمقاولات أرباحا هائلة من مشروعات الاعمال مثل سد «كرج الكبير» وعشرات المطارات العسكرية – شركة عربستان باديسون – ومشروع اعمار عربستان لتوطين الايرانيين – وبوليبمان أوف نيويورك ٠٠ الخ٠ وفي الشركات المختلطة نجد الولايات المتحدة تملك ٥٥ بالمئة من كودرج انترناشيونال و٣٢ بالمئة من جنرال تاير أند ايران و٣١ بالمئة من مجمع الحديد والصلب و٧٥ بالمئة من شركة الخليج للمواد الانشائية ٠٠ الخ ٠ وتستثمر اضخم الاحتكارات الامريكية رؤوس اموال كبيرة في ايران مثل احتكارات جنرال موتورز وفورد ويونيون كابريد ووستنجهوس وكابلان وغيرها ٠ ولن نتطرق هنا الى استثمارات النفط لضيق الحيز ، ولكثرة ما كتب عنها من دراسات ٠

وخلال المشروع الحالي للتنمية (٧٣–٧٨) تتوقع مؤسسات التخطيط في ايران الحصول على استثمارات تقدر بمبلغ ٥٤٣ مليون دولار من الولايات المتحدة (حصلت شركة اناكوندا للنحاس على امتياز مناجم النحاس) و٢٨٠٠ مليون دولار من المانيا الغربية و١٥٠٠ مليون دولار من اليابان ٠

ايران تحتل المرتبة الثانية بعد اسرائيل

ولسنا في حاجة للافاضة في الحديث عن دور ايران «كرجل شرطة» يعمل في خدمة الامبريالية ٠ فلاهمية موقعها الجغرافي أولتها الولايات المتحدة مهمة رئيسية في استراتيجيتها العسكرية والاقتصادية والسياسية، ووثقت ارتباطها بها لتجعل منها اداة طيعة وفعالة لتنفيذ مشروعاتها العدوانية وحولت الجيش الايراني الى جهاز قهر في خدمة مصالحها والقت العبء المالي في التسليح على الخزينة الايرانية ، خاصة بعد التعديلات التي ادخلتها على استراتيجيتها ، وطبقا لمبدأ نيكسون الذي يرى الاعتماد على القوى المحلية « فالولايات المتحدة تمد الدولة المهددة بخطر غير نووي بالمعونة الاقتصادية والعسكرية ، ولكنها تتطلع الى هذه الدولة لتتولى بنفسها وبصورة مباشرة مسؤولية توفير القوة البشرية للدفاع » ! ٠ وهي الخطة التي فسرها الاميرال زوموالت – قائد العمليات البحرية – بقوله « التدخل العسكري الامريكي عبر البحار في

المستقبل يتوخى تقديم مساعدة تكنولوجية مكثفة ضخمة راقية من سلاحي البحرية والطيران ، لدعم القوى المحلية المهددة » ، اي لتوجه القوات الامريكية ضربة خاطفة ثم تترك لانصارها وعملائها في الداخل مهمة استكمال سحق القوى الثورية ·

ونظرا لتزايد اهمية ايران بالنستة لامريكا ، اصبحت تأتي في المرتبة الثانية بعد اسرائيل كقاعدة لحماية المصالح الامبريالية في المنطقة · بل وهي تتميز عن اسرائيل بأنها دولة « اسلامية » يمكن «بيعها» للمواطن العربي على عكس الحال بالنسبة للحكومة الصهيونية ·

والارتفاع الهائل في الانفاق العسكري يكشف عن تضاعف اهمية ايران وتعاظم دورها ، فقد زاد من ٨ر٥ مليون دولار في العام في اوائل الستينات الى ١٦٨ مليون دولار عام ١٩٦٨ ليقفز الى الرقم الاسطوري ٢٠٠٠ مليون دولار في العام الواحد طوال فترة الخطة الخمسية الحالية (١٩٧٣ ـ ٧٨) · وقد بلغت قيمة ما تعاقدت عليه عام ١٩٧٢ مبلغ ٢ر٥ مليار دولار ارتفع الى ٣ر٤ مليار بعد صفقة الفانتوم · وسوف يملك سلاح الطيران الايراني ٣٠٠ طائرة مقاتلة قاذفة من طراز فانتوم بعد تسلم المائة طائرة المتعاقد عليها ، وذلك بالاضافة الى ١٠٠ طائرة لنقل الجنود (طراز اس ـ ١٣٠) و ٧٠٠ طائرة هيليكوبتر و ٢٠٠ زورق مسلح وتزودها بريطانيا بـ ٨٠٠ دبابة تشيفتن وتجري تحسينات على ٨٦٠ دبابة م ٤٧ و ٦٠٠ ·

وتبني ايران قاعدة ضخمة في شاه بيهار ـ على ساحل خوزستان ـ وقاعدة أخرى في بندر عباس في مضيق هيرمز ، كما تم الاتفاق على تحويل جزيرة ابو موسى الى قاعدة امريكية ايرانية جوية وبحرية مشتركة ·

أين الخطر ؟

أثناء الاجتماع الاخير للحلف المركزي اضطر قادته للاعتراف بأنه لا يوجد تهديد من جانب الاتحاد السوفيتي ، بسبب « حالة الانفراج بين الشرق والغرب » وعلقت الاذاعة البريطانية بأن « الدول الاعضاء في

الحلف متفقة على أن خطر الهجوم المباشر قد انتهى ، وحل محله خطر القيام باعمال تخريبية موجهة من السوفييت » !

وقد صرح شاه ايران (٨ـ١١ـ٧٢) في خطاب له بمناسبة عيد البحرية «ان الحدود الدفاعية لبلاده تمتد الان الى ما وراء الخليج وتصل الى المحيط الهندي » ·· أي أنه يتبع نفس المنهج التوسعي الاسرائيلي بدعوى « الحدود الامنة » التي تتجاوز حدود « البلاد » وتتمدد دون توقف ، ويستطرد انه «ليست لدينا مسؤوليات وطنية اقليمية فحسب ، بل ان لنا دورا عالميا بوصفنا الضامنين والحامين لنحو ٦٠ بالمئة من احتياطي العالم من الزيت » !

وشرعت ايران في « تولي مسؤولياتها » مبتدئة بابطال المعاهدة العراقية الايرانية ـ من طرف واحد ـ حول حقوق الملاحة في مصب شط العرب ، بحيث اصبح المدخل الى ميناء البصرة تحت رحمة المدفعية الايرانية ثم استولت بالقوة على الجزر العربية الاربع لاحكام السيطرة على مدخل الخليج · وأرسلت قواتها المسلحة الى عمان وظفار لمشاركة القوات البريطانية والاردنية في مقاتلة الثوار · وواصلت اعتداءاتها على العراق ودعمها للعناصر المناوئة للسلطة الوطنية · وهدد الشاه بانه « اذا حدث وسقطت باكستان فان أقل ما يمكننا عمله هو حماية انفسنا في بلوخستان ، بأن نستولي عليها ، قبل أن يفعل ذلك فريق اخر » (النيويورك تايمس) · ويمتد نشاطها الى الساحل الشرقي لافريقيا حيث اعلنت جبهة التحرير الارترية ان ايران قامت بتدريب الطيارين الاثيوبيين وتسليم اديس ابابا ١٥ طائرة فانتوم لقصف قوات التحرير الشعبية بارتريا ·

وخلال الاشهر السابقة على حرب اكتوبر شهدت منطقة الخليج نشاطا لم يسبق له مثيل في تاريخها ، كان محوره الرئيسي في طهران· ولم يقتصر الامر على تردد المسؤولين الايرانيين والسعوديين والاردنيين على واشنطن ولندن وباريس وجولات وزراء دفاع السعودية والكويت في الامارات وزيارة مخططي السياسة الغربية ـ روجرز وسيسكو وجون كونالي وهيوم ·· الخ ـ للمنطقة ، بل تعداه الى القادة العسكريين الغربيين اذ تمت زيارات وزير الدفاع البريطاني ، فوفد الاكاديمية

الحربية الاميركية (٢٩ ـ ٤ ـ ٧٣) فوزير الدفاع الفرنسي (٣٠ ـ ٤) فقائد قوات حلف الاطلسي والقائد العام للقوات الاميركية في اوروبا الذي قام بجولة تفتيشية على القواعد العسكرية في المملكة السعودية والبحرين (الجفر) وايران (٢٤ ـ ٤) · وعقد في طهران اجتماع رؤساء البعثات الدبلوماسية الاميركية في الشرق الاوسط وجنوب شرق اسيا (٢٤ ـ ٤) حضره كينيث روس نائب وزير الخارجية الاميركية وجوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية وجيمس كوخ مدير المخابرات المركزية وريتشارد هيلمز مديرها السابق الذي عين سفيرا لبلاده في ايران · وجاء بعده مباشرة اجتماع منظمة المعاهدة المركزية ـ حلف السانتو ـ (١٠ ـ ١١ ـ ٦)·

بل وانه بعد حرب اكتوبر مباشرة ، أجرى حلف السنتو مناورات عسكرية بحرية وجوية ضخمة (من ٢٠ ـ ١١ حتى ٢ ـ ١٢ ـ ١٩٧٣) تحت قيادة ضباط ايرانيين في كل من خليج عمان والخليج العربي وبالقرب من مضيق هيرميز ، وقام الاسطول السابع الاميركي بتحركات استفزازية على امتداد حدود اليمن الجنوبية ، واعقبها مباشرة زيادة حجم القوات الايرانية في عمان واحتلالها للخط الاحمر ما بين صلاله وتحريت ·

تلك هي ايران التي يمتدحها المسؤولون في مصر ويشيدون « بموقفها ازاء القضية العربية » وحرصها ودعمها للتحالف الاسلامي وجبهة عدم الانحياز » (!)

وهي الصديق والحليف·· وليس الامر غريبا كما يتصور البعض، فاذا كانت اميركا والسعودية والاردن وتونس والمغرب والسودان وكل النظم الرجعية في المنطقة قد انضمت الى زمرة الاصدقاء ، فماذا يمنع ايران وباكستان ·· بل والحلف المركزي نفسه من الالتحاق بنادي الصداقة الجديد ؟

ومن الامور ذات الدلالة أن « السفير المصري في مسقط السيد سالم حسن ربيع ألقى كلمة في حفل تخريج دفعة من القوات الحكومية في السلطنة حرض فيه بصورة علنية ضد الجبهة الشعبية لتحرير عمان، وتؤكد مصادر الجبهة الانباء القائلة بتزايد التعاون العسكري بين مصر ونظام قابوس ·· جنبا الى جنب مع القوات الايرانية والاردنية والبريطانية !!

في مواجهة كل هذه الحقائق المريرة ، يبقى علينا أن نواجه الواقع بلا تزييف أو تبرير ، ويجدر بنا الا ننساق وراء تضليل الرجعية العربية، فنبحث عن «التغير» في موقف العدو والتبدل في سياسات القوى الامبريالية والرجعية ، وانما نراقب ونكشف ونفضح ونتصدى «للتغير» الذي طرأ على بعض النظم والقوى ·

ليقفوا وحدهم على رؤوسهم ، فالشعوب ترفض الدعوة للاقتداء بهم ، وتظل ثابتة في مواقعها الواعية ، مرسخة اقدامها على أرض الحقيقة الصلدة ·

حول الخصوصية والاصالة

رغم اختلافنا مع الكثير مما يكتبه انور عبد الملك وما « يبتكر » من افكار وينتهج من مواقف ، لم نكن لنعير آرائه اهتماما كبيرا ، اذ ظلت « اجتهاداته » محصورة في الغرب ، حيث يصارع لايجاد مكان له تحت شمسها وحيث تعتقد بعض العناصر « اليسارية » الفردية أن قاعدة « اختلف تعرف » يمكن أن تحقق أحلامهم في الشهرة ٠

اما بعد ان بدا عبد الملك غزوته العربية وراح يخطط «لعبور» البحر الابيض و « العودة » الى مصر ، فاتحا في مجال الفكر منشئا لمدرسة جديدة معادية للماركسية – بل – لكل فكر عقلاني متحضر ، داعما ومنظرا للنظام اليميني الرجعي مروجا لأشد الآراء عنصرية ورجعية تحت مظلة الحضارة والعصرية ، أصبح من المستحيل السكوت على ما يبثه من آراء وأفكار ضارة ٠

وفي ندوة الكويت عن « أزمة التطور الحضاري العربي » جرى حوار بينه وبين د٠ محمود أمين العالم نشرته مجلة الآداب البيروتية٠ وقد رأينا أن نعيد نشر هذا الحوار ليس فقط لاهميته في تفنيد آراء د٠ عبد الملك وانما كرد على تيار متكامل له تاثير لا يمكن انكاره على بعض الاوساط العربية ٠

د. أنور عبد الملك

الخصوصية والاصالة

- ١ -

على رأس القضايا التي يواجهها الفكر والمفكر العربي اذ يتعرض لقضية النهضة بوجه عام ، والنهضة الحضارية بوجه خاص ، ذلك التناقض الذي يستشعره المثقف العربي بين مفهومي الـ « أصالة » والـ « عصرية » . ومرد ذلك الى ان الفكر العربي والمفكر العربي الذي يعي ذلك الفكر ويعبر عنه ويطوره انما يتحرك في اطار الفكر الاجتماعي والفلسفي الحديث ، وبالتالي لا يملك ان يخرج عليه ما دام انه قابل للمفاهيم والنظريات والمناهج المكونة لذلك الفكر الحديث . وفي هذا يكمن الخطر كل الخطر .

ان الفكر الاجتماعي والفلسفي الحديث يتكون من مجموعة من المفاهيم ، والنظريات ، والمناهج التي وجدت صورتها الحالية في الغرب – في اوروبا اولا ثم في امريكا الشمالية بعد حين ، في الفترة التي تتراوح بين القرن الخامس عشر والقرن العشرين . وهذه الفترة بالتدقيق انما هي مرحلة صعود الغرب الاوروبي الى مكانة الهيمنة على مصائر ومفاتيح العالم ، بعد بداية الاكتشافات البحرية الكبرى ، وتكوّن البورجوازيات التجارية الوطنية في اوروبا وتكون الفلسفة الانسانية ، العقلانية ، الليبرالية ، العلمية ، على اختلاف مدارسها في اوروبا . ومعنى هذا ان ما نطلق عليه الفكر الاجتماعي الفلسفي لم يتكون كنتيجة للدراسة المقارنة للمجتمعات القومية والمناطق الثقافية

والبيئات الحضارية المختلفة التي منها يتكون العالم ، تلك الدراسة التي وحدها يمكن ان تكون ارضية صالحة لاقامة الاحكام والتحليلات والقضايا النظرية العامة – وانما يمثلكما بينا مرارا وتكرارا بالتفصيل، الرصيد الفكري المرحلي لمرحلة هيمنة الغرب ، وهو بالتالي يمكن اعتباره على أحسن الفروض مجموعة من القضايا والافكار السابقة على المرحلة العلمية والتي يمكن ان تستعمل كافتراضات علمية فقط لا غير ·

ومن بين هذه الافتراضات ان عملية التطور الاجتماعي ليس فقط عملية لا نهائية وانما هي ايضا عملية تتكون في الاساس من ارجاع جميع المجتمعات القومية والمناطق الثقافية والبيئات الحضارية بالقوة – القوة السياسية بمعناها الشامل ، وفي قلبها تلك العلاقة الجذرية بين السلطة السياسية والهيمنة الفكرية – الى نمط تكون وتطور المجتمعات الغربية المتقدمة · من هنا ، من هنا ، بالضبط ، بدأ ذلك التناقض الذي قلناه بين الاصالة والعصرية · فالعالم العربي ، حول مصر ، يكون احدى دائرتين في الحضارة الشرقية بوجه عام الى جانب دائرة آسيا حول الصين · والعالم العربي ، حول مصر ، يستشعر تماما في اعماقه انه فقد الصدارة منذ القرن الخامس عشر بالضبط ، عندما « اصبحت بلاد مصر خيرها لغيرها » ، اي عندما اصبحت ديار الاسلام والامة العربية محلا لموجات متتالية من الغزو الصليبي والاستعمار التقليدي ثم الامبريالية والصهيونية ·

وعلى هذا الاساس فان اشكالية حركة التحرر في العالم العربي ليست اشكالية الانتقال من مرحلة الاحتلال والتبعية والرجعية الى مرحلة الاستقلال والتحرر والثورة الاجتماعية ، كما هو الحال مثلا في امريكا اللاتينية او بعض القطاعات في افريقيا السوداء ، وانما هي على وجه التدقيق ثورة من اجل الانتقال من التدهور الحضاري الى النهضة الحضارية · وجدير بالذكر هنا ان تعبير النهضة كان ولا يزال التعبير المركزي للمصطلح السياسي لنهضة مصر والعالم العربي منذ مطلع القرن التاسع عشر، كما كان تماما في اليابان والصين وفيتنام وقطاعات من الهند · ان النهضة الحضارية هي وجهة ذلك النسيج المتشعب من الحركات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية والوجدانية والدينية التي منها يتشكل معدن التحرك العربي المعاصر كله ·

من هنا اذن ، كما بينا ، اصبحت الاشكالية الاساسية للتحرك العربي هي المحاولة على تبين الاجوبة الصالحة لتساؤولين : لماذا الانحطاط ؟ وكيف تتحقق النهضة ؟

فريق ذهب الى تاكيد الاصالة ، ووجد وجهته الفلسفيه فيما اطلقنا عليه الاصولية الاسلامية · وفريق ثان وجد وجهته الفلسفية فيما اطلقنا عليه العصرية الليبرالية · وقد بينا ان تأزم الامبريالية ، وما صاحبه من عجز البورجوازية المحلية في انجاز مهام الثورة الوطنية التحريرية حول الثلاثينيات من هذا القرن ، ترتب عليها تفرع كل من هذين الاتجاهين الرئيسيين الى شعبتين ، شعبة محافظة ، وشعبة راديكالية جذرية · فانقسم الاتجاه العصري الليبرالي الى شعبة محافة تتكون من احزاب وايديولوجيات البورجوازية المحلية ، وشعبة راديكالية جذرية اتجهت نحو الاشتراكية بوجه عام والماركسية الوطنية بوجه خاص · وانقسم اتجاه الاصولية الاسلامية الى شعبة محافظة اتخذت وجه السلفية وايديولوجية الاخوان المسلمين ، وشعبة راديكالية جذرية اتخذت في الاساس وجه التنظيمات والايديولوجيات القومية العربية بوجه عام وما اطلق عليه الناصرية بوجه خاص ·

ومن هنا تبرز صعوبة الاحتفاظ بالتناقض الذي ورثه العقل العربي من اطاره الغربي · لم تعد الاصالة حكرا على اتجاه او مدرسة ، وانما اصبحت القاسم المشترك لاهتمامات القطاع الاكبر من المدارس الفكرية والقوة السياسية المتحركة في عالمنا العربي اليوم · ولم تعد العصرية او المعاصرة حكرا على قطاع معين ، وانما اصبحت في الصف الاول من اهتمامات عين هذه المدارس الفكرية والقوى السياسية · حقيقة حاول الاتجاه السلفي ان يصبغ فكرة الاصالة بمضمون رجعي متخلف وكأنه في تناقض مع التحرك العصري ومقتضياته · كما ان الجناح المرتمي بين احضان الامبريالية الغربية – جناح العملاء الحضاريين – يتشبث بأطروحة براقة ساذجة مؤداها ان العصرية تدير ظهرها الى الاصالة وكانهما في تناقض تام ·

لكن الارضية الاجتماعية والسياسية والفكرية في العالم العربي تبدلت جوهريا وفي الاساس وبوجه شامل ، كما قلنا وبينا مرارا ·

وليست موجة التحركات التي اعادت ولا زالت تعيد تشكيل المجتمعات العربية اليوم ، وليست السويس و ٦ اكتوبر ، الا دليلا ساطعا على ذلك .

اذن يجدر بنا ان نتساءل : ما هي العلاقة بين الاصالة والعصرية؟ واذا كان هناك تناقض لا يزال قائما ، سواء بشكل صريح او ضمني ، في العقل العربي ، فكيف يمكن الربط بين الاصالة والعصرية ؟ او بعبارة اخرى : كيف يمكن تحقيق العصرية الاصيلة في عالمنا العربي اليوم ؟

- ٢ -

يمكن البحث عن الاصالة ، بعد الاعتراف بان العالم يتكون من وحدات قومية ومناطق ثقافية وبيئات حضارية متمايزة ، على مستوى او في صعيد الروح المجردة ، اي في مستوى مثالي . وهذا تماما ما فعله ويفعله المستشرقون ومن حولهم ذلك الحشد الهزيل من العملاء الحضاريين العرب ، فالاصالة عندهم اقرب ما تكون الى متحف للمخلفات والرواسب ، فكل ما هو متخلف وصالح لوقف التقدم ـ والذي تتكون منه العقلية الاسطورية على وجه التدقيق ، يطلق عليه انه اصيل ، وتسلط عليه الاضواء ، وينكب عليه الدارسون والمنظرون باسم المحافظة على الشخصية القومية وجذور الماضي .. الخ .

ومن ناحية اخرى جاء ماكس فيبر ، عميد الفكر الاجتماعي في الغرب المناهض لماركس ، يؤكد ان كل قومية تتشكل حول نمط مثالي idealtypus وان ذلك النمط المثالي هو معطى مجرد ، لم يتشكل ، وبالتالي لا يمكن اعادة تشكيله وفقا للتطور التاريخي المتميز لمجتمعات قومية بشرية متميزة . هكذا باختصار تم الالتقاء بين المستشرقين السلفيين والفكر الاجتماعي المثالي في وقتنا هذا .

ولا يخفى على الاذهان ما في هذه النزعة من ضرب الوحدة القومية والجبهة الوطنية المتحدة وتقسيمها بشكل مفتعل بين انصار الاصالة ـ بهذا المعنى المسمم المحدود ـ واخوانهم في الوطن . فهناك مثلا في افريقيا الشمالية على وجه التحديد ما يسمى « تعليما اصوليا » ، وهو التعليم باللغة العربية حسب المناهج الازهرية ، الى جانب التعليم

العصري ، وكان الوطن يجمع بين قوميتين متميزتين حوله ، وكان التراث العربي الاسلامي يمثل الردة او وجهته الماضي ، وكان تقليد الغرب هو وحده الجديد بأن ينعت بالعصرية . هكذا تنقسم الطبقة السياسية على بعضها ، في عملية انتحارية لا يفيد منها الا الاستعمار .

- ٣ -

وعلى هذا الاساس ، رأينا ان نركز جهودنا الميدانية ومحاولاتنا النظرية حول اعادة تشكيل النظرية الاجتماعية عامة على اساس تفاعل المجتمعات في الشرق والغرب . وقد اقتضى هذا المجهود التركيز بشكل اساسي على مفتاح نظري قادر على الربط بين المجتمعات والمعطيات من ناحية ومستوى التعميم النظري من ناحية اخرى ، وكان هذا المفتاح هو: تصور الخصوصية ، وقد عبرنا عنه بشكل محدد عام ١٩٧٠ ، على اساس العمل القائم المنشور تباعا منذ عام ١٩٦٢ .

ان تصور الخصوصية يتشكل من مستويات ثلاثة :

١ ـ المستوى الاول يعني بالتركيب الداخلي لتصور الخصوصية. وعندنا ان هذا التركيب الداخلي يهدف الى تبين النمط المتميز للاستمرارية الاجتماعية لمجتمع قومي معين . وهذا النمط انما هو على وجه التحديد نمط العلاقة المتبادلة والتآليف بين اربعة عوامل محورية تكوينية لكل مجتمع اي لكل استمرارية اجتماعية :

أ ـ عامل انتاج الحياة المادية لمجتمع معين في اطاره الجغرافي والايكولوجي (وهذا ما يطلق عليه اسلوب الانتاج) .

ب ـ اعادة انتاج الحياة (وهذا هو بعد الحياة الجنسية البيولوجية على وجه التحديد) .

جـ ـ النظام الاجتماعي (السلطة والدولة) .

د ـ العلاقات مع البعد الزمني (نهائية الحياة الانسانية ، الاديان والفلسفات) .

ان تطبيق هذا المربع التكويني على المعطيات الاقتصادية الاولية

سوف يثري تحليلنا للمجتمعات البشرية الى درجة كبيرة جدا ٠

٢ ـ المستوى الثاني يعني بتحريك هذا المربع التكويني عبر التطور التاريخي في اطاره الجغرافي المحدد :

أ ـ التطور التاريخي يضع في المقام الاول عنصر الزمان ٠ ومن هنا الاهمية المركزية لمفهوم ما اطلقنا عليه « عمق المجال التاريخي » ٠ فكلما تعمق ذلك البعد ، كلما امكن ان ندقق في ادراكنا لكيفية تحرك المربع التكويني للاستمرارية الاجتماعية ٠ ومن حسن الحظ ان الغالبية الكبرى للمجتمعات البشرية تتكون من مجتمعات قومية تتراوح بين اقدم القوميات في العالم (مصر ام الدنيا) وبين المجتمعات القومية الحديثة في اوروبا الغربية مثلا ٠

ب ـ اما عنصر « المكان » ـ الذي عني به بطريقة مبدعة خلاقة الدكتور جمال حمدان حديثا ـ فانه يعني على وجه التحديد ان كل مجتمع بشري يحيا ويتطور في مجال جغرافي محدد بالنسبة للمجالات الجغرافية الاخرى، وهذا ما تعنى به الجغرافيا السياسية geopolitic كما انه يمارس وجوده وتطوره التاريخي في مجال جغرافي له تركيب داخلي محدد وهذا ما تعني به الايكولوجيا التي ترصد الامكانيات والطاقات البشرية والحيوية معا ٠

٣ ـ المستوى الثالث هو مستوى التفاعل الجدلي بين عوامل الاستمرارية وعوامل التغير ٠ وعلى وجه التحديد : ان تحريك المربع التكويني على مدى التطور التاريخي في اطاره الجغرافي سوف يشكل العلاقات المتبادلة ، وبالتالي الاهمية النسبية ، لكل عنصر من العناصر التكوينية الاربعة بطريقة محددة ، مما يؤدي ، على مر الاجيال ، الى تشكيل خصوصية كل مجتمع قومي محدد ، مثلا : دور الدولة والجيش في الحياة المصرية ، أهمية مستوى الثقافة الوطنية في ايطاليا والمانيا، ايديولوجية اقتحام الحدود واللاقومية من المجتمع الامريكي ، النزعة التجريبية الموضوعية في المجتمع الانجليزي ، استيعاب التناقضات في دائرة الشخصية القومية في المجتمع الصيني الخ٠٠

وجملة القول ، وهذه الصفحات القلائل ، مجرد لفت نظر الى اهمية الموضوع ، ان تصور الخصوصية الذي نقدمه في اعمالنا يهدف الى تسليح الفكر المعاصر وخاصة الفكر القومي العقلي التقدمي ، باداة علمية ، مبنية على التحليل التاريخي الموضوعي الدقيق ، لتبين ما هو اصيل حقيقة في الاستمرارية التاريخية لمجتمع قومي معين ، وما هو ، بالتالي ، القالب القومي المتميز الذي يمكن ويجب اثراؤه بعدد من المعطيات والتجارب العصرية دون غيرها كما انه ، وقد يكون هذا اهم بكثير ، يمنح الفكر المعاصر ورجاله الوسيلة الفعالة للتعجيل بعملية تطوير المجتمعات القومية بحيثتصبح عصرية قومية على اساس اصالتها الموضوعية التاريخية ، ومن خلال هذه الاصالة الموضوعية التاريخية ـ دون تقليد الغرب المتازم حضاريا كما يبشر بذلك عملاؤه الحضاريون بين صفوفنا ٠ وعلى وجه التخصيص فان تبين الفروق النوعية يمكننا من تبين سبل التحرك الاكثر فعالية وتجنب مناطق التازم المزمنة ٠ اي انه يمكننا من التحرك مع حركة الجدلية الاجتماعية لمجتمعاتنا القومية في طورها المعاصر ، اي ان نواكب ونمارس عملية الصيرورة التاريخية من الداخل ـ من الداخل كعقول واعية صاحبة سيادة ، لا كعقول عميلة لقوى الهيمنة الخارجية التي لا تهدف الا الى الاحتفاظ بعالمنا العربي في مكانة التبعية ، بينما وجهتنا هي النهضة الحضارية ٠

ـ ٤ ـ

ولنحاول الان ان نطبق عمليا مفهوم الخصوصية ، علنا نتبين فعاليته في ادراك ابعاد التحرك السياسي للمجتمعات المعاصرة ٠

١ ـ ولنبدأ مثلا بتطبيق مفهوم الخصوصية على المجتمع المصري٠ والغرض هنا بطبيعة الامر ليس هو التدليل على ان مصر بلد يمتاز بالخصوصية ـ ما دام كل مجتمع متأصل في التاريخ له خصوصيته المتميزة ، وانما هو تحديد نوعية الخصوصية المصرية كما تحددت عبر التاريخ وكما تتدرج امامنا اليوم ٠

ان المجتمع المصري ، بوصفه مجتمعا ثابتا ، تواجد على ارض مصر كما هي الان منذ نحو سبعة الاف عام ، ومن قبلها ما يقرب من عشرة الاف عام على شكل مجتمعات غير موحدة في شمال وادي النيل٠

المجتمع المصري الثابت ، اي المجتمع المصري القومي او « القومية المصرية» عاش في سهل ضيق حول ضفتي النيل وهو محاصر بالصحاري، وهذا كله في منطقة جغرافية مسطحة من الشلالات الى البحر الابيض· ومعنى هذا انه لا سبيل الى استعمال مياه النهر للزراعة ، اي لانتاج الغذاء الضروري لحياة المجتمع البشري ، الا بواسطة السيطرة على مجرى نهر النيل من الشلالات حتى مصبه في البحر الابيض · وهذا العمل لا سبيل الى تحقيقه الا بواسطة تنظيم مركزي موحد يستطيع ان يدبر المياه ويحفر القنوات ويبني السدود والجسور وينظم الري والصرف والملاحة النهرية ـ على اساس ان موارد الامطار محدودة تكاد لا تذكر في مناخ مصر · ومن ناحية اخرى فان موقع مصر الجغرافي ـ بين الشرق والغرب تاريخيا وفي العصر الحالي ايضا ، وبين القارات الثلاث التي تحركت فيها الانسانية بشكل اساسي حتى القرن الثامن عشر ـ جعل منها منطقة العبور التجاري والاقتصادي والانساني والعسكري ، وبالتالي جعل منها ارض الغزو المرموقة ـ وهذا ما تم بالضبط منذ الهكسوس حتى الدولة الصهيونية والاسطول السادس ·

وقد فرضت هذه الظروف القاسية على مصر ومجتمعها ، عبر سبعة آلاف سنة من التاريخ ، أن تحيا حياة موحدة الى أبعد درجة ، على ان تكون سلطة الدولة المركزية الموحدة هي مفتاح الوجود القومي كله : في مجال الانتاج، عن طريق الري والزراعة والتجارة ثم الصناعة، في مجال الوجود القومي وصيانة مصر كمجتمع قومي ثابت ، بواسطة الجيش الوطني وهو محور جهاز الدولة المصري عبر عشرات الاجيال من احمس الى محمد علي وجمال عبد الناصر · وقد فرضت أيضا أن تتحقق هذه الوحدة من صعيد الفكر والوجدان ، وهذا ما تم بالفعل : فقد تتالت حضارات ثلاث على ارض مصر ، الفرعونية ، ثم القبطية ، ثم الاسلامية العربية ، وثلاثتها تتسم بسمة التوحيدية الفلسفية والدينية مما يتفق في الاساس مع حاجة مصر التاريخية الى تحقيق اكبر قدر من الكثافة الموحدة المركزة للحفاظ على وجودها والاستمرار في اداء رسالتها ·

هذا اذن هو باختصار كبير التشكيل التاريخي لنمط الاستمرارية الاجتماعية للمجتمع القومي المصري · ولا يغيب عن الباحث لحظة

واحدة ما في هذا التحديد من قسوة على انماط التحرك السياسي والاجتماعي والفكري الواردة من بيئات وقارات لم تمارس استمراريتها الاجتماعية كما مارستها مصر بالذات ·

وعلى وجه التحديد ، فان هذا النمط من الخصوصية يجعل لزاما على من يتصدى لتطوير الجدلية الاجتماعية في مصر أن يدرك جيدا ذلك الرباط الجذري الحيوي الذي لا يمكن فصمه بين شعب مصر ودولته ، بين جيش مصر وشعبها، بين وحدة الوجدان والضمير والتفكير وطبقاتها الاجتماعية ومدارسها الفكرية والسياسية المختلفة · ان تطوير المجتمع المصري لا يهدف الى احلال طبقة اجتماعية مكان طبقة اخرى ، كما في بوليفيا مثلا او جزر المالديف ، وانما يهدف الى احلال جبهة من الطبقات والفئات الاجتماعية والمدارس والتيارات الفكرية والفلسفية المختلفة محل جبهة اخرى قد تتفق عناصرها الى حد ما مع جبهة القوى الجديدة وانما تختلف عنها تماما فيما يتعلق بكيفية علاج العروة الوثقى في قلب المجتمع المصري لتحقيق مهام الحفاظ على المجتمع المصري وتأمين استمراريته ، وتمكينه من التقدم لانجاز المهام التاريخية التي يحددها لنفسه في كل مرحلة من مراحل التاريخ ·

٢) ولو طبقنا مفهوم الخصوصية على اليابان لادركنا مدى فعاليته ·

ان مجموعة الجزر التي تتكون منها اليابان هي مجموعة جزر صخرية ، ضحلة ، لا تكاد تعرف الانتاج الزراعي ، وهي محاصرة بوحشية شديدة بالمحيط الهادي ، مما جعل منها منطقة على منأى من موجات الغزو الاجنبية حتى منتصف القرن التاسع عشر · وفي العصر الحديث وبعد الفتح الاجنبي وبعد ثورة ميجي الصناعية التجديدية التي قامت في اليابان بعد نصف قرن من محمد علي وعلى نمط تجربته العظيمة، أدرك اليابان انه ايضا لا يملك المواد الاولية ولا مصادر الطاقة التي هو في حاجة ماسة اليها في عصر التصنيع ·

وقد ترتب على هذين العاملين الاساسيين ان المجتمع الياباني وجد نفسه مضطرا للتواجد كمجتمع وللاستمرار كمجتمع أن يفرض بين صفوفه قطاعا عسكريا شديد الاحكام تسيطر عليه مجموعة صغيرة الحجم من قادة السلاح وأصحاب الامر في تدبير انتاج ما تيسر وتوزيع

محاصيله القليلة بشكل محصور لا رحمة فيه · والحق ان دراسة المجتمع الياباني المعاصر اليوم تبرهن بشكل ساطع على ان هذا النظام الاقطاعي العسكري ، وفي قلبه شخصية الامبراطور بوصفه رمزا للأمة لا رئيسا للدولة ، ما زال قائما وراء سراب المداخن والمصانع ونوادي الليل المتأمركة ·

ان هذا النمط من الخصوصية اليابانية هو بالضبط ذلك الذي يجعل اليابان قادرا على التحرك بسرعة خارقة في اي مجال قومي يختاره ، سواء أكان الصناعة الالكترونية او الحرب ، سواء أكان الانفتاح الدبلوماسي أو فرض أقسى صور التقشف لمواجهة أزمة البترول مثلا · وهو نفس النمط الذي يجعل الغرب في تشكك دائم وسخط دائم على اليابان ·

ومن بين الظواهر الاخرى التي لا بد ان يدرسها العقل العربي على أساس مفهوم الخصوصية الذي قدمناه منذ ١٩٦٢ : الامة العربية ، النهضة العربية ، أوروبا ، الغرب ، الصين ، روسيا ، اميركا اللاتينية ، الخ··· وبطبيعة الامر لا يمكن أن نتناول هذه القضايا هنا ، وانما وجب التنبيه اليها بغية القيام بعمل جماعي تنقيبي دقيق هو الان من مقتضيات نهضتنا ·

واذا أردنا ايجاز الموضوع لقلنا : ان خصوصية مصر مثلا ليست في حانات خان الخليلي وتجمعات الطريقة الشاذلية ، وان كانت من عناصرها ، وانما في دور الجيش والشعب معا في الوجدان القومي كما ظهر ذلك بشكل ساطع يومي ٩ و١٠ يونيو ١٩٦٧ ويوم جنازة الرئيس جمال عبد الناصر ويوم ٦ اكتوبر ١٩٧٣ وما تلاه من تحرك تاريخي هز أركان ميزان القوى في العالم أجمع ·

ونقول أيضا للايجاز والتوضيح ان نهضة العالم العربي اليوم - من محمد علي ورفاعة الطهطاوي والافغاني حتى حرب الجزائر والسويس وفلسطين و٦ اكتوبر وما سيجيء حتما ، وهو آت - لا تكمن في تحقيق مجالات أوفر للاستثمارات الغربية ، ولا في جذب الملايين من السياح الى

شواطئنا وانما تعمل على كسر الهيمنة الغربية المتنكرة لحضارات الشرق على مصائر العالم المعاصر واشراق الشرق الناهض بشكل فعال وقيادي في تخطيط مجرى مصائر العالم خلال عشرات الاجيال القادمة ·

ومن هنا كانت اهمية مفهوم الخصوصية والنظرية الاجتماعية القائمة على أساسه ·

تعليق على بحث «الخصوصيه والاصالة»

محمود أمين العالم

الصفحات القلائل التي يعرض فيها الدكتور أنور عبد الملك مفهومه من «الخصوصية والاصالة» هي في الحقيقة خلاصة مركزة لطائفة من الابحاث التي أغنى بها الدراسات الاجتماعية طوال الخمسة عشر عاما الماضية ، فضلا عن انها ثمرة خبرة حية عاشها مفكرا ومناضلا في مصر قبل مغادرتها الى فرنسا في بداية عام ١٩٥٩ ، فمنذ عام ١٩٦٢ – اي منذ صدور كتابه «مصر مجتمع عسكري» حتى كتابه الجامع «الجدل الاجتماعي» ، قدم د· عبد الملك اكثر من ثمانية كتب في مجالات الدراسات الاجتماعية النظرية عامة ، والتطبيقية بوجه خاص · وكان النصيب الاوفى من هذه الدراسات لمصر وللبلاد العربية وللبلاد حديثة النمو · ود· عبد الملك يشارك الى جانب ذلك في مختلف المؤتمرات العالمية الخاصة بعلم الاجتماع ، ويرأس بعض جلساتها ولجانها ، وتترجم كتبه الى العديد من لغات العالم ·

ولم يكن البحث العلمي الخالص هو وحده الذي يحرك فكر د· عبد الملك ، وانما تحس في كتاباته بحرارة المواطن العربي الذي ينبض قلبه بحب بلاده (بل بما يشبه العشق الصوفي) ، وبالحرص على المشاركة في حركتها الناهضة المناضلة ، رغم المسافة المكانية التي تفصله عنها ، وكان بالجهد الفكري الخلاق الدؤوب يجهد لازالة هذه

المسافة · لقد كان دائما معنا ، ولنا ، اضافة جادة الى ثقافتنا القومية الثورية ، واسهاما جادا في الحوار الدائر في عصرنا كله ·

ود· عبد الملك رفيق كفاح ، وصديق عمر ، لهذا كله يسعدني أن يكون تعليقي على بحثه ليس مجرد تعليق فكري ، وانما هو كذلك تحية لكفاح ، ومودة لصديق ، على انه كذلك امتداد لكفاحنا المشترك – مهما تنوعت الوسائل واختلفت الاساليب – من أجل اكتشاف طريق ···

ولا شك انني اتفق مع د· عبد الملك في الاطار العام لاتجاهه الفكري من أجل تحديد خصائص نوعية لحركتنا الثورية المصرية والعربية · فلا نجاح لثورة بغير اكتشاف هذه الخصائص ، بل وبغير مراعاتها في صميم تصوراتها النظرية ، وخططها العملية ، فهذه هي كل اجتهاداتنا ، ومعاناتنا ، واخطائنا ونجاحاتنا ، ولكننا قد نختلف في بعض التصورات أو في مناهج الوصول · على انه اختلاف الاجتهاد في سبيل هدف واحد مشترك · وهذا هو المعنى الرفيع للزمالة الفكرية والنضالية ، وهذا هو المعنى الرفيع كذلك للصداقة ، فكما يقول الحديث الشريف ، صديقك من صدقك لا من صدّقك ·

والحقيقة ان د· عبد الملك قد عبر في مختلف كتاباته الاخرى عن مفهومه عن الخصوصية والاصالة بطريقة أوضح وأعمق وأشمل مما عبر في هذه الدراسة السريعة ، بل لعلي اضيف انه قد عبر أحيانا عن هذا المفهوم بطريقة تختلف ، ان لم تكن تتعارض مضمونا ودلالة مع بعض دراساته الاخرى ، وخاصة في السنوات الاولى بعد عام ١٩٦٢ ، على ان هذه الدراسة الاخيرة تحمل خلاصة ابحاثه جميعا ، وان كانت اكثر جنوحا الى التعميم والتجريد ، وقد يكون من المفيد متابعة المنحنى الفكري للدكتور عبد الملك في كتاباته جميعا ، فيما يتعلق بمفهوم الخصوصية ، الا ان المجال قد لا يتسع ، ولهذا سوف اقصر تعليقي على هذه الدراسة الاخيرة التي تشكل الصورة المحددة – ولا اقول الاخيرة – لفكره في هذه المرحلة ·

ان القضية التي يطرحها الدكتور عبد الملك هي قضية القضايا في حياتنا الفكرية والسياسية والاقتصادية والقومية عامة ، انها محاولة للاجابة على هذا السؤال : لماذا الانحطاط ··· وكيف تتحقق النهضة ؟

أو بتعبير آخر : لماذا نحن متخلفون ··· وما العمل للخروج من هذا التخلف ؟

على اني قبل أن أعرض لاجـــابته المحددة تأسيسا على مفهومه للخصوصية احب أن أعرض أولا لبعض المسائـــل الفرعية نسبيا ـ في بحثه ، التي قد تكون تمهيدا منهجيا لتناول قضيته الاساسية ·

يستهل الدكتور عبد الملك بحثه بالحديث عـــن التناقض الذي يستشعره المثقف العربي بين مفهومي الاصالة والعصرية · وهو يرد هذا التناقض الى تبعية الفكر العربي للفكر الغربي بمفاهيمه ونظريـــاته ومناهجه ، وفي حديث الدكتور عبد الملـــك قضيتان تستحقان التأمل · الاولى هي حقيقة هذا التناقض ، والثانية هي مصدر هذا التناقض ، على انهما في الحقيقة قضيتان متداخلتان ·

هناك بغير شك تنـــاقض لدى كثير من المثقفين العرب ، ولا اقول المثقف العربي عـــامة ، بين مفهومي الاصالة والعصرية ، بعضهم ينكر العصرية باسم الاصالة ، وبعضهم ينكر الاصالة باسم العصرية ، على ان بعضهم يقيم بين الاصالة والعصرية جسرا هشا من اللقاء المفتعل ، أو التركيب القلق ، فيغلب مفهوما على مفهوم وهو يستمسك بهما معا في ركاكة وسطحية ·

ولكن ··· ما حقيقة هذا التناقض ؟ هل هو مجرد تناقض فكري خاص في فكر هؤلاء المثقفين ، أم هو كذلك تناقض بين فكرهم وواقـــع حياتهم ، بل هو كذلك تناقض في واقع حياتهم نفسها ينعكس انعكاســـا حـــادا في فكرهم ، أم ان تبنيهم الفكر الغـــربي بمفاهيمه ونظريـــاته هو وحده سبب استشعارهم لهذا التنـــاقض كما يقول الدكتور عبد الملك ؟ والقضية في الحقيقة أوضح من أن نحتاج الى دليل تفصيلي في هـــذا العرض التمهيدي السريع · فالتنـــاقض في فكر هؤلاء المثقفين بين الاصالة والعصرية ، انمـــا يصدر اولا عن هذا الواقع المتناقض الذي يعيشونه ويعانونه · أشد أشكال التخلف السياسي والاجتماعي جنبا الى جنب أرقى المظاهر العصرية · أنق أشكال البضائع المستوردة وأشد صور البذخ في مجتمعات تعاني الفقر المدقع ، الجامعات تقوم في احياء يتكدس فيها الاميون · أدوات الحضارة ، أدوات للقهر والقمع · المسجد والمصنع يتحدثان لغتين مختلفتين · كلمات التقدم والتحرر والديمقراطية

والاشتراكية مع واقع القهر والاستغلال والتعسف والتخلف · افـــلام المتعة والجنس والانطلاق مع متاهات الحرمان وقيود التقاليد وضغوط العادات · واقع قومي متمزق ، واحتلال استعماري صهيوني يحيطـــه حماس أجوف ، أو نضال متقطع مجهد · ماذا اختار ، بماذا اتعلق ، بماذا احتمي ، أهرب الى الماضي ، الى الدين ، الى القيم السلفية ؟ أم أستسلم لاغراء مظاهر الجديد استرخاء وبلادة ؟ أم اقيم هنا الجسر الهش بينهما ممزقا بين الضفتين او أرفض كل شيء ؟ ماذا تعني الاصالة، وماذا تعني العصرية ؟ ماذا اختار ؟ سأختار ما يحدده لي وعيي، موقفي، موقعي الاجتماعي : ولكن قد يكون اختياري هذا ارتفاعا فوق التناقض، وتخطيا له ، واكتشافا للطريق الذي تتحقق به أصالتي العصرية ، كمـــا فعل الكثير مـــن المفكرين العرب · اريد أن اقول ببساطة ، ان هـــذا التناقض الصارخ في فكر بعض المثقفين العرب هو ثمرة هذا التناقض الصارخ في واقعهم الاجتماعي ، واضيف وهو كذلك ثمرة توجيه وتغذية تقوم بها اجهزة وتيارات ومؤسسات فكرية تعبر عن مصالح اجتماعية وطبقية معينة ، وفضلا عن هذا فهناك بغير شك تأثير وانفعـــال بأفكار خارجية · انها اذن ظاهرة تحمل في داخلها اكثر من عنصر ، عنصر تلقائي هو ثمرة هذا الواقع المتناقض ، وعنصر موجه هو ثمرة سيطرة اتجاهات ومصالح اجتماعية · وعنصر خارجي مؤثر · على اني اريد ان اقول ببساطة أشد : ان هذا التناقض الفكري هو تعبير عن تنـــاقض اجتماعي قومي أساسا ·

لماذا توقفت طويلا عند هـــذه النقطة التي تبدو مجرد سطر أو سطرين في مدخل مبحث الدكتور عبد الملك ، ذلك انها في الحقيقة قد تكشف لنا عن ملامح في منهجه الفكري ، وذلك ان الدكتور عبد الملك عندما يناقش قضية الفكر ، يناقشها مناقشة فكرية خالصة ، انه كمـــا رأينا يرد التناقض في فكر المثقف العربي ـ لا الى واقعه أو موقفـــه الاجتماعي ، وانما الى تأثير فكر آخر عليه هو الفكر العربي · ولعل هذا كذلك هـــو مصدر مـــا تثيره تصنيفاته التي يضعها للتيارات الفكرية المصرية المتناقضة من مشكلات تحتاج الى تحديد وحسم ، فاذا كـــان التيار الليبيرالي العصري هو ثمرة تحرك في اطار الفكر العربي ، فهل يصح هذا كذلك على اتجاه الاصولية الاسلامية ، ام ان لكليهما جذورهما الواقعية وان لم ينف ذلك عنهما التأثر بالغرب سلبا أو ايجـــابا ، وهل الايديولوجيات القومية العربية عامة والناصرية بوجه خاص هي كما

يقول الدكتور عبد الملك شعبة راديكالية في اتجاه الاصولية الاسلامية ، أم انها جناح من أجنحة الاتجاه الليبرالي العصري ؟ على اية حال لن تحسم هذه المشكلات بردها الى تاثيـــر الفكر الغربي ، وانما بدراسة واقعها الاجتماعي القومي التاريخي دراسة عينية · ان التاثير الفكري ليس هو التفسير العلمي لظواهر الفكر · اذ لا يتحقق تاثير فكري ما لم يكن وراء ذلك التأثير استعداد وتأهب وتهيؤ اجتماعي لقبوله هو وحده الذي يفسر هذا التاثير ·

علـــى ان القضية الجوهرية التي يثيرها الدكتور عبد الملك هي تقييمه للفكر العربي الذي ينسب اليه محنة التناقض في الفكر العربي ، وهو تقييم يجعل منه الخطر كل الخطر على الفكر العربي ، ذلك ان هذا الفكر الغربي – كما يذهب الدكتور عبد الملك – يمثل الرصيد الفكري لمرحلة الهيمنة الغربية · بل هو – كما يذهب كذلك – ليس فكرا علميا ، بل هو مجرد فكر سابق على المرحلة العلمية ، هو مجرد افتراضات علمية لا غير · بهذا التعميم المطلق يتهم الدكتور عبد الملك الفكر الغربي كله وخاصة ذلك الذي نشأ منذ القرن الخامس عشر حتى العشرين بأنه فكر هيمنة ، هو مصدر التناقض في فكرنا العربي ·

ولا شك ان الواجب الاساسي لكل ثورة ولكل نهضة ، هو تحرير ذواتنا القومية والاجتماعية من كل هيمنة سياسية أو اقتصادية أو ثقافية عامة ، تحد من انطلاقتنـــا · ولا شك كذلك ان ذاتنا القومية لن تتحقق بتقليد أعمى غـــربي أو شرقي على السواء ، لن تتحقق بتطبيق أعمى لتصورات ومفاهيم ومناهج غربية أو شرقية على السواء · فالثورات لا تستورد ولا تصدر · على ان تاكيد الذات وتحريرها وتنميتها ، لن تتأتى كذلك الا بموقفها الموضوعي من الحقيقة حولها · وموقف الدكتور عبد الملك من الفكر الغربي موقف غير موضوعي ، بل غير علمي ، بل اخشى أن يكون صورة اخرى اكثر لمعانا وعمقا من تلك الدعوة الى رفض الفكر الغربي – والفكر التقدمي منه خاصة باعتباره فكرا مستوردا أو غزوا فكريا – باسم الاصالة والخصوصية ، بل أخشى أن تتضمن هذه النظرة وهذا الموقف دعوة الى تعميق هذا التناقض الذي يدينه الدكتور عبد الملك بين الاصالة والعصرية ·

ان هذه النظرة – كتلك النظرة السابقة الى التناقض في فكر المثقف العربي – تواجه الفكر الغربي – أو ما يسمى بالفكر الغربي – مواجهة

فكرية مجردة لا تبصر ما وراءه من مواقع ومواقف اجتماعية ، ذلك انه في الحقيقة ، ليس هناك ما يسمى بالفكر الغربي على اطلاقه ، وخاصة في مجال الانسانيات ، الفكر الغربي ليس كتلة صماء وانما هو مدارس واتجاهات وتصورات ومناهج تعبر عن مواقف ومواقـــع اجتماعية مختلفة ، بل متصارعة · ولهذا فتعميم الحكم عليه نظـــرة تنقصهـــا الخصوصية في الفكر الاوروبي ، فكر يعبر عن قوى اجتماعية رجعية استغلالية ، وفكر يعبر عن قوى اجتمـــاعية ثورية ، وفكر يعبر عن قوى اصلاحية ، الى غيـــر ذلك ، وهو ليس مجرد فكر اوروبي أو اميركي ، غربي ، بل هو كذلك فكر بلغ مستوى العلمية الموضوعية ، أي مستوى الشمول والكلية في كثير من دراساته وتطبيقاته ، مما يرتفع به فوق مستوى التحديد أو الخصوصية الاوروبية ، لا في مجال العلوم الطبيعية فحسب بل في مجال الدراسات الانسانية كذلك · والقول بالعلمية ، لا يعني انغلاقا نهائيا عن اضافة والتجديد والتطوير سواء في النظرية أو المنهج ، ولا يعني كذلك ترديدا أعمى أو تطبيقا بليدا لمقولاتها وانما يعني الاستخدام الخلاق لمواصلة الكشف ·

فارق بين فكر نناهضه ونحاربه هو الفكر الاستعماري الرجعي ، وفكر اخر علمي تقدمي نستوعبه ونحسن تطبيقه تطبيقا خلاقا علـــى واقعنا · ان الخلط بين الفكرين خطيئة لا في حق العلم وحده بل في حق الثورة القومية والتقدم الانساني عامة · وعندما يتهم الدكتور عبد الملك الفكر الغربي – على اطلاقه – من القرن الخامس عشر حتى العشرين ، وينبه الى خطورة هيمنته على فكرنا العربي ، فهو بهذا يسحب اتهامه على النظرية الماركسية ، ويدينها بعـــدم العلمية وبالهيمنة التي تعوق التطور وتحد الانطلاق · وجوهر هذه النظرية – كما يعرف الدكتور عبد الملك – منهج عام لكشف الخصائص العينية في كل مجال عيني ، فهي على حد تعبير لينين «تمدنا بالمبادىء الموجهة العامة التي هي في الواقع الخاص تطبق في انكلترا تطبيقا مختلفا عن تطبيقها في فرنسا ، كمـــا تطبق في فرنسا تطبيقا مختلفا عن تطبيقها في المانيا ، وفي المانيا تطبيقا مختلفا عن روسيا»(١) · انها علمية ذات شمول وكلية ، ولكنها تستلزم التطبيق النوعي الخاص في كل مجال اجتماعي قومي · ولهذا فهي –

(١) لينين : الاعمال المختارة – الجزء الرابع – صفحة ٢١١–٢١٢ الطبعـــة الانجليزية ·

بتعبير آخر – تتعارض مع فكرة الهيمنة من الخارج ، بل تعارضها وتتناقض معها تناقضا جذريا ، واذا كان ثمة اخطاء فهي اخطاء في التطبيق لا في النظرية · والغريب ان الدكتور عبد الملك في بعض دراساته السابقة – وخاصة تلك المتعلقة بأزمة الاستشراق على سبيل المثال – يتبين بوضوح هذا الفارق فيما يسميه بالفكر الغربي بين الفكر الاوروبي البورجوازي والفكر الاشتراكي العلمي · وما لنا نذهب بعيدا ، فمفهوم الخصوصية الذي يقول به الدكتور عبد الملك هو ثمرة من ثمرات الفكر الغربي نفسه · انه بعض فصول كتاب هذا الفكر الغربي، لا الفكر الثوري الجديد فحسب ، بل الفكر الكلاسيكي كذلك ، فمنذ القرن التاسع عشر نتبين ابحاثا في مجال الدراسات التاريخية والاجتماعية حول خصوصية المجتمعات الشرقية بوجه خاص ، وقبل أن يقول ماركس بمفهوم «الخصوصية التاريخية» قال بها ريتشارد جونز وجون ستوارت مل ، ثم عمقها ماركس وانجلز واتخذت عند لينين خطا عمليا فضلا عن دلالتها النظرية · ومراجع بحث الدكتور عبد الملك حافلة بدراسات اوروبية غربية تعتمد الخصوصية اساسا لها · اشير بوجه خاص الى كتاب C. wright Mills · كما اشير الى كتاب آخر لم يذكره الدكتور عبد الملك هو «الاستبداد الشرقي» لويتفوجل K. Wittfogel الذي درس بالتفصيل – على أساس فكرة الخصوصية – المجتمعات النهرية وفي مقدمتها المجتمع المصري القديم ·

خلاصة الامر ان القول بالخصوصية التي يتخذها الدكتور عبد الملك اساسا لدراساته الاجتماعية ، هي ثمرة من ثمرات ما يسميه بالفكر الغربي ، هذا الفكر الذي يتهمه على اطلاقه بعدم العلمية وبالهيمنة الخطرة ·

ونتساءل : ماذا وراء هذا الموقف الفكري ؟ ان وراءه ايضا نظرة غير جدلية الى الفكر الاوروبي – كما ذكرنا من قبل – ، نظرة لا تكشف ما وراء هذا الفكر من تكوينات وصراعات اجتماعية تعبر عن نفسها في دلالات فكرية مختلفة · انه ينظر الى الفكر الاوروبي من أعلى ، من فوق ، لا يتعمق ميكانزمات أو آليات الصراع فيه ومكوناته المادية والتاريخية : نفس المنهج الذي تبناه في معالجته لطبيعة التناقض في فكر المثقف العربي ·

ولعل هذا ينقلنا الى جوهر بحثه : الخصوصية ·

لا خلاف حول ضرورة الخصوصية منهجا للتغيير الاجتماعي الجذري ، فلكل مجتمع خصوصيته ، والقضية هي – كما يقول الدكتور عبد الملك – ليست في القول بالخصوصية ، وانما في نوعية هذه الخصوصية وفي منهج معرفتها ·

انه يقول في كتابه «مصر مجتمع عسكري» بانه يستند الى مفهوم ماركس في «الخصوصية التاريخية» لتحديد خصوصية المجتمع المصري· ولكن الحقيقة ان مفهوم الدكتور عبد الملك في الخصوصية يختلف عن المفهوم الماركسي المحدد ·

فماذا يعني الدكتور عبد الملك أولا بالخصوصية ؟ وما هو تصوره لها ؟ ·· يشير الدكتور عبد الملك في بحثه الى مستويات ثلاثة يتشكل منها هذا التصور : مستوى أول يعني بالتركيب الداخلي لتصور الخصوصية بهدف تحديد النمط المتميز للاستمرارية الاجتماعية لمجتمع قومي معين · وفي هذا التركيب الداخلي يشير الى عوامل محورية أربعة ، هي : عامل انتاج الحياة المادية ، وعامل اعادة انتاج الحياة بالمعنى البيولوجي ، وعامل النظام الاجتماعي ، أي الدولة ، وعامل البعد الزمني بمعناه الايديولوجي ، أي الفلسفة والاديان الى غير ذلك · اما المستوى الثاني فهو تحريك هذا المربع عبر التطور التاريخي في اطار جغرافي ، ويتضمن عنصرين : عنصرا زمانيا وهو عمق المجال التاريخي ، وعنصرا مكانيا– جغرافيا · اما المستوى الثالث فهو كما يقول مستوى التفاعل الجدلي بين عوامل الاستمرارية وعوامل التغير · من تفاعل هذه المستويات والعوامل تتحقق لكل مجتمع خصوصيته التاريخية القومية المحددة ·

وقبل أن نتعرض لهذا التصور ، نتعرض أولا للتصور الماركسي ، يقصد ماركس بالخصوصية التاريخية ، دراسة المجتمع في مرحلة تاريخية محددة لتبين طبيعة تركيبه الاجتماعي والاقتصادي والموضوعي عامة في تفاعلاتها الجدلية مع العصر المحدد · انها اذن دراسة محددة لمرحلة تاريخية محددة عن مراحل التكوين الاجتماعي للمجتمع المحدد في اطار ملابساته الداخلية وتفاعلاته الخارجية مع عصره · وعلى هذا فقد تبين من تطبيق هذا المنهج ان خصوصية مصر التاريخية في القرن التاسع عشر تختلف عن خصوصيتها التاريخية في النصف الثاني من

القرن العشرين ، تختلف عن خصوصيتها التاريخية في عهد أحمس في التاريخ المصري القديم · انها دراسة تاريخية محددة لملابسات وظروف عينية محددة · انها ـ ان صح التعبير ـ نظرة خصوصية للخصوصية · والخصوصية التاريخية في تصور ماركس هنا لا تعني الاستمرارية الزمنية ، بقدر ما تعني الوظيفة الاجتماعية أو الطبيعة الاجتماعية المحددة في مرحلة زمنية محددة · وعلى هذا فالخصوصية التاريخية عنده لا تعني الاستمرارية الزمنية على اطلاقها · وعند C. Wrignt Mills نجد نفس هذا التصور للخصوصية ، بل لعل ميلز يحذر من النظر الى الماضي البعيد نظرة شاملة كلية · ذلك ان لكل مرحلة من التاريخ لها خصوصيتها التاريخية ، لها ظروفها وأوضاعها الاجتماعية · وما أخطر التعميم والتجريد ، كما يحذر ميلز ، وما اخطر التماثلات أو المشابهات السطحية · ذلك ان حركة التاريخ تتميز دائما بالتنوع والحركة والتغيير المتصل · حقا ، ان الاجتهاد لتحديد استمرارية سمات خاصة عبر عمق تاريخي بعيد ، أمر مقبول علميا ، بل قد يكون مطلوبا علميا ونضاليا ، ولكن ينبغي أن يكون ثمرة دراسة مستانية ، تفصيلية ، لكل مرحلة تاريخية ، لا ثمرة تعميم سريع لبعض مظاهره الخارجية ، كما ينبغي الا تعني تثبيت هذه المظاهر أو الظواهر باعتبارها خصوصية تاريخية سرمدية · هل التصور الذي يقدمه الدكتور عبد الملك يتيح لنا ذلك ؟ اخشى أن يكون تصورا يغلب عليه التعميم والتجريد الذي لا يتيح لنا الكشف في الوقائع العينية عن خصوصية المجتمع في مراحله المختلفة ، أو الكشف عن القانون الموضوعي المحرك لتطوره · فبين مختلف العناصر والعوامل والمفاهيم العامة التي يقول بها الدكتور عبد الملك لتحديد الخصوصية نتبين التفاعل العام ، ولكن لا نتبين التفاعل المحدد ، أو بتعبير أدق ، القانون المحدد للحركة التاريخية ، مما قد يفضي بنا الى وضعية أو وصفية لن تنقذنا منها كلمات التفاعل والاستمرارية · بل لعل القول بالاستمرارية التاريخية على هذا النحو الشامل الذي يقول به الدكتور عبد الملك أن يكون معنى من معاني التعميم والاطلاقية التي تغفل أو تتجاهل خصوصيات اخرى عبر سلسلة من الانقطاعات والانعطافات والتغييرات التاريخية المتنوعة في هذه الاستمرارية ، وبهذا قد يؤدي القول بالاستمرارية التاريخية ـ على هذا النحو المجرد العام ـ الى نفي الخصوصية أو اخفائها اكتفاء بنظرة مجردة عامة ، وتعجلا الى تثبيتها وأقنمتها ·

تحدث ماركس عن الاستبداد الشرقي وعن الاسلوب الخاص للانتاج الاسيوي في المجتمعات النهرية خاصة ، وكذلك فعل انجلز ولينين ، ولكن لم يكن هذا الحديث يعني صفة مستمرة تاريخيا ، وانما صفة تعبر عن ملابسات اجتماعية واقتصادية معينة وكذلك فعل K. Wittfogel في كتابه المشهور «استبداد الشرقي» دارسا مختلف البلاد النهرية أو محددا خصائصها العامة المشتركة وخصائصها النوعية ، وان كان هدفه الاساسي من وراء هذه الدراسة هو اثبات ان السلطة الاشتراكية السوفيتية ما هي الا امتداد واستمرار لهذا الاستبداد الاسيوي القديم · فالكتاب محاولة لادانة التجربة السوفيتية ، وبصرف النظر عن هذه المحاولة فلم تكن دراسته لهذه الظاهرة دعوة الى تثبيتها ، وانما دعوة الى محاربتها والقضاء عليها ·

المهم ، ان دراسة الخصوصية التاريخية بالمعنى الماركسي ، تختلف عن دراسة الخصوصية في اطار هذا المفهوم الذي يقدمه الدكتور عبد الملك للاستمرارية التاريخية التي تضفي على الخصوصية مفهوما مجردا ، وفضلا عن هذا ـ كما اشرنا ـ فان القول بالخصوصية التاريخية لا يعني الانتهاء الى تثبيتها وتجميدها ، وانما يعني تخطيها تاريخيا ، اي السيطرة عليها بالوعي ، وتغييرها بالنضال لمصلحة التقدم ، فنحن نعرف التاريخ الماضي او الحاضر لنتخطاه ، ونتجاوزه ولا اقول لنرفضه كما يقول « رايت ميلز » ·

ولكن ما احرانا ان ننتقل من هذه المناقشة النظرية الى مناقشة مفهوم الدكتور عبد الملك في دراسته للمجتمع المصري عبر التاريخ · في ضوء هذا المفهوم ينتهي الى ان السلطة المركزية في مصر هي مفتاح الوجود القومي كله ، في مجال الانتاج والري والزراعة والتجارة والصناعة والفكر ، هذه خصوصيتها التاريخية الناجمة عن هذا النهر الممتد الطويل ، نهر النيل ، وما يستلزمه من تنظيم لعمليات الري والزراعة ، والناجمة كذلك عن وضعها الجغرافي الخاص مما يفرض هذه السلطة المركزية التي تسيطر على الماء والارض والقوة العسكرية والفكر جميعا ·

ولقد سبق ان اشرنا ان هذا الموضوع كان محل دراسة تفصيلية في كتاب « الاستبداد الشرقي » · والنتيجة التي ينتهي اليها الدكتور

عبد الملك هي النتيجة التي ينتهي اليها K. Wittfogel في كتابه هذا لا بالنسبة لمصر وحدها وانما بالنسبة للبلاد النهرية عامة ، وان كانت الظاهرة – اعني السلطة المركزية – تتنوع تفصيلا بتنوع البلاد . على ان هذا التنوع لا يعطي لها خصوصية مطلقة بل خصوصية نسبية هي في الحقيقة من سمات المجتمعات النهرية عامة . بل اننا قد نجد هذه السلطة المركزية في عدد آخر من البلاد غير النهرية التي تعتمد على الامطار مثلا . ان احتياجات الارض للمياه تفرض بالضرورة ، كذلك ، وسائل لتخزين مياه الامطار للشرب وحفر القنوات للسيول الى غير ذلك ، وما اكثر السلطات المركزية التي تندمج فيها المؤسسات العسكرية والاقتصادية والايديولوجية في مختلف التجارب الاجتماعية ، بل لعل جوهر كل سلطة هي سلطة « ايديولوجية » ، بل هي تجسيد للايديولوجية – على حد تعبير انجلز – وهي تعبير عن سيطرة عسكرية واقتصادية واجتماعية وان تنوعت سماتها وخصائصها بغير شك بتنوع التكوينات الخاصة والظروف الخاصة لكل مجتمع . حقا ، هناك ظاهرة خاصة تتميز بها البلاد الاسيوية او الشرقية في ماضيها الطويل – وخاصة النهرية منها – مما يجعل لها قسمات مشتركة خاصة ، ولكن هذه الظواهر الخاصة ، وفي مقدمتها هذه السلطة المركزية التي تسيطر على الجيش والارض والمياه والاقتصاد والايديولوجيا ، هي تعبير عن مرحلة تاريخية متخلفة بل قد تكون سمة من سمات المجتمعات المتخلفة عامة ، وان تنوعت طبيعتها ، وليست سمة من السمات القومية التي ينبغي تثبيتها واستمرارها ، بل حتى هذه السمة في مظهرها الاستمراري ، اي في استمراريتها التاريخية ، قد لا تكون السمة الاكثر تعبيرا عن خصوصية المجتمع رغم هذه الاستمرارية . فالاستمرارية التاريخية لا ينبغي ان نتبينها فحسب تبينا وصفيا مجردا في استمرارية سمة او صفة عبر امتداد طولي في الزمان المجرد ، بل لعلها تخفي وراءها تكوينات اجتماعية واقتصادية متنوعة متصارعة . فالسلطة المركزية في مصر كان وراءها عبر التاريخ صراعات اجتماعية مختلفة ، وكانت ملكيتها للارض تتوزع في كثير من الاحيان بين فئات رجال الجيش ورجال الدين ، فضلا عن فئات اخرى تنتقل اليهم هذه الملكية ، وكانت هذه الملكية المركزية للارض في كثير من الاحيان مجرد ملكية صورية تخفي وراءها ملكية انتفاعية حقيقية ، وكان هناك دائما عبر التاريخ صراع بين المالكين او المنتفعين ، صراع في اطار السلطة المركزية ،

وصراع بينهم وبين جماهير الشعب المنتج ، كانت هناك دائما صراعات وانعطافات وتحولات هي وراء سقوط دولة مركزية وقيام اخرى وضعفها او قوتها ، كانت هناك اذن هذه السلطة المركزية التي تسيطر على الجيش والارض والاقتصاد والايديولوجيا ، ولكن هذا القول وحده لا يصور الحقيقة التاريخية والاجتماعية الا تصويرا وصفيا معلقا . والدكتور عبد الملك ، شأنه في ذلك شأن ويتفوجل Wittfogel يكاد يعرض للسلطة المركزية في المجتمعات الاسيوية وفي مصر خاصة باعتبارها مجرد وظيفة ادارية تنظيمية ، اي مجرد دولة خدمات ، دون ان يحفل بدلالتها الاجتماعية والطبقية ، ولهذا لم يتبين مختلف التعرجات والانعطافات والتغييرات في التاريخ المصري ، ولم يتبين دلالتها الموضوعية . حقا ، كانت هناك دولة مركزية تسيطر على كل شيء ، ولكن هل هذا هو الذي يعبر – بعمق – عن الاستمرارية التاريخية والخصوصية المصرية بالتالي ؟ نعم ... ببعض التجاوز لو نظرنا للامر من زاوية السلطة وحدها ، والايديولوجية السائدة وحدها نظرة وصفية مجردة ، ولكننا لو عمقنا النظر في البناء التحتي للمجتمع لوجدنا ظواهر وخصائص اخرى لعلها كانت المحرك الاساسي للتاريخ ، لاستمراريته المتجددة ، المتغيرة . والآن ، هل هذه الخصوصية التي حددها Wittfogel والدكتور عبد الملك لمصر في تاريخها الطويل ، والتي تتمثل في السلطة المركزية المسيطرة على الارض والجيش والاقتصاد والايديولوجيا هي اصالتنا المصرية التي نتمسك بها ، ونسعى لتثبيتها ونقيم تجددنا الحضاري ونهضتنا الحضارية على اساسها ؟ ماذا يعني هذا ؟ الا يعني اننا نختصر تاريخ مصر كله في احمس ومحمد علي وعبد الناصر (رغم الاختلاف الجذري – الاجتماعي والتاريخي بينهم) مغفلين ثورة ١٩ ، وتحركات الجماهير في ٤٦ و ٣٦ و ٥١ وعشرات التحركات الشعبية الاخرى قبل ذلك وبعد ذلك ، هذه التحركات التي كانت تمردا على السلطة المركزية . ونتساءل : ما هو اكثر اصالة في شعبنا : تحركات جماهير الفلاحين منذ اول ثورة شعبية ضد ملاك الاراضي في مصر القديمة حتى تحركاتهم في كفور نجم وبهوت وكمشيش ، ام هذه السلطة المركزية المستمرة تاريخيا ؟ وعلى سبيل التصوير الكاريكاتيري الذي يبالغ في تجسيد الامور لتوضيحها نتساءل كذلك : هل الفلاح المتوافق مع السلطة المركزية المتملق لها ، اكثر اصالة من الفلاح الثائر المتمرد على هذه السلطة ؟!

اذا صح هذا فانها دعوة الى ان تتمثل اصالتنا في اشد الحكومات مركزية واحتكارا للسلطات السياسية والاقتصادية والعسكرية والايديولوجية ، بل اشد الحكومات تعسفا ورجعية · بل لعل الدولة المركزية الدينية – في هذه الحالة – ان تكون اكثر السلطات تعبيرا عن اصالتنا وخصوصيتنا !

حقا ، ان الدكتور عبد الملك لا يقول بهذا ، ولكن مفهوم الخصوصية عنده – هذا المفهوم التجريدي – يمكن ان يكون – في تطبيقه – سلاحا لاشد الحكومات تمركزا ورجعية واستبدادا · بل قد يكون – من ناحية اخرى – اساسا لحلول مغلوطة لكثير من مشاكلنا (المشكلة الزراعية مثلا) · لماذا لا يكون حل هذه المشكلة بمصادرة الاراضي جميعا ، بتاميم الارض جميعا ، وتمليكها ملكية عامة ، عن طريق الدولة المركزية ، تأسيسا على خصوصية مصر في ملكية الدولة للارض عبر تاريخها الطويل · والحقيقة ان الدكتور عبد الملك قد قال بما يشبه هذا في بعض دراساته ناقدا موقف الشيوعيين المصريين المؤيد لمشروع الاصلاح الزراعي في سبتمبر عام ١٩٥٢ · وقد لا نستطيع في هذا المجال ان نعرض لهذا الامر بالتفصيل ·

ولنتأمل كذلك تطبيق الدكتور عبد الملك لمفهومه عن الخصوصية في نموذج ثان ، اشار اليه في بحثه ، هو المجتمع الياباني · واعترف انني غير مؤهل لمناقشة هذا الموضوع تفصيلا · ولهذا ساكتفي ببعض ملاحظات عامة ·

انه يحدد خصوصية المجتمع الياباني باستمرارية نظامه المركزي الاقطاعي العسكري ، ويرجع اليه الفضل في كل ما يتحقق لليابان من تقدم صناعي او عسكري او قومي عام · ماذا يعني هذا ؟ الا يعني هذا تحبيذا وتثبيتا لسيادة النظام الرأسمالي الاحتكاري في اليابان بسلطته المركزية المهيمنة ، بل تبريرا ، ولا اقول تفسيرا فحسب ، لعدوانية السلطة اليابانية في الحرب العالمية الثانية ، وتحالفها مع النازية والفاشية · الا يعني هذا انكارا لكل قوى النضال الشعبي في اليابان من اجل نظام تقدمي ديمقراطي ؟ الا يعني هذا الغاء كل جدل اجتماعي حقيقي ، واي مفهوم طبقي للسلطة في علاقتها بالمجتمع ؟ لست احكم حكما تقييميا فحسب ، انما احكم حكما علميا كذلك · لعل هذه الخصوصية اليابانية

– ان صحت – خصوصية حقيقية · ولعل هذه الخصوصية هي تعبير عن النجاحات القومية في اليابان (بصرف النظر عن دلالتها الاجتماعية والسياسية) ، وهي خصوصية لا نتبين ما وراءها من تكوينات اجتماعية متصارعة ، التي تشكل في الحقيقة حركة التاريخ الاجتماعي في اليابان ، وهي بصرف النظر عن نجاحاتها القومية – بالمعنى الضيق الشوفيني – هي خصوصية ذات دلالة اجتماعية وحضارية متخلفة ، وما اظنني في حاجة الى مزيد ايضاح ·

نعود بعد ذلك الى مفهوم الخصوصية عند الدكتور عبد الملك في تطبيقه المصري لنتبين مفهوم الدولة الحضارية الجديدة التي يقترحها تأسيسا على هذا المفهوم · ان هذه الدولة الجديدة التي ستجمع بين الاصالة (او الخصوصية) والعصرية ، ليست دولة طبقة تحل محل طبقة اخرى كما يقول في بحثه · ولكنها دولة مجموعة من الطبقات لا تحل محل مجموعة اخرى من الطبقات ، بل تكون هي نفسها عناصرها · انها لا تختلف عن السلطة القديمة من حيث البناء الطبقي ، وانما تختلف فحسب من حيث كيفية احداثها للتغيير الجديد ! وتحقيق « العروة الوثقى » للمجتمع وتحقيق اهدافه في هذه المرحلة · ولا ادري كيف تختلف الجبهة الجديدة في كيفية التغيير الذي تحدثه دون ان تختلف كيفيا في تركيبها الطبقي · وهنا نتبين من جديد افتقاد المدلول الطبقي في مفهومه للدولة والسلطات الذي تبيناه اكثر من مرة من قبل · حتى الجبهة عنده هي مجرد تآلف طبقات بغير تحديد او تمييز ، مجرد استمرار لسلطة طبقات سابقة بغير تحديد او تمييز كذلك ، وبغير ابراز لقيادة محددة لهذه الجبهة · كأنما هي حكومة ائتلاف ، وليست دولة تشكل وتمثل اتجاها اجتماعيا وقوميا محددا · ان كل جبهة – مهما تعددت وتنوعت عناصرها من الناحية الاجتماعية – تتضمن خطا مسيطرا او قيادة مسيطرة ، او على الاقل صراعا داخلها من اجل حسم هذه السيطرة ·

على ان هذه قضية القضايا في فكر الدكتور عبد الملك في هذا البحث على الاقل · ان النهضة عنده ، او الثورة بتعبير آخر – وفي ضوء مفهومه عن الخصوصية المصرية – هي مواصلة للاستمرارية التاريخية ، بسلطتها المركزية بجيشها الموحد ، وايديولوجيتها التوحيدية بصرف النظر عن دلالتها الطبقية · ان « العروة الوثقى » – هذا التعبير

الذي يستلهمه من الشيخ محمد عبده الممثل للاصولية الاسلامية عند الدكتور عبد الملك – هي دلالة هذا التوحيد المركزي في السلطة والمجتمع دون تحديد طبقي او اجتماعي معين ٠

وان النهضة عند الدكتور عبد الملك مفهوم تجريدي غامض ، لا تطل عنده على دلالة اجتماعية ٠ ولهذا كان من الطبيعي – من وجهة نظره – ان يقول في بداية بحثه « ان اشكالية حركة التحرر في العالم العربي ليست اشكالية الانتقال من مرحلة الاحتلال والتبعية والرجعية الى مرحلة الاستقلال والتحرر والثورة الاجتماعية ٠٠٠ وانما هي على وجه التدقيق ثورة من اجل الانتقال من التدهور الحضاري الى النهضة الحضارية » ٠ ولكن ما مضمون هذا الانتقال ، ما هي آلياته الاجتماعية ، ما هي دلالته القومية ؟ انها في تقديري لا يمكن ان تكون غير الاستقلال والتحرر والثورة الاجتماعية والوحدة القومية ، ولا يمكن ان تكون الا تفجير التناقض بين علاقات الانتاج السائدة وقوى الانتاج لمصلحة قوى الشعب العربي العامل ، لا يمكن ان تكون الا تفجير النضال ضد الاحتلال الصهيوني والتبعية الاستعمارية والاوضاع الرجعية الاستغلالية ، ولا يمكن الا ان تكون تحقيق الثورة الاجتماعية القومية الشاملة بمعناها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والقومي، لا يمكن الا ان تكون سلطة القوى الشعبية العاملة المنتجة ، ومشاركتها الديمقراطية في تخطيط حياتها وتطويرها ٠ بغير هذا تصبح كلمتنا عن النهضة الحضارية كلمات مجردة عامة بغير دلالة محددة ، بل لعلها تفقد خصوصيتها ٠ « ان تحول السلطة من طبقة الى طبقة اخرى ٠ كما يقول لينين – هي العلامة الاولى والمبدئية للثورة ، سواء من الناحية العلمية او من الناحية العملية السياسية » ٠

حقا ان الطابع الطبقي المحدد للسلطة لا يتعارض مع التحالف المبدئي مع طبقات اخرى في شكل جبهات ٠ على ان جوهر التغيير التاريخي انما يتحقق بالصراع الطبقي ، بحركة الجماهير النشيطة ، صانعة التاريخ ، والقادرة بوعيها وتنظيمها الثوري ان تحدث التغيير الجذري في الهيكل الاجتماعي العام وفي طبيعة السلطة لمصلحة التقدم، لمصلحة النهضة ٠ يتحقق هذا في كل مجتمع بحسب خصوصيته ، بحسب اوضاعه الاجتماعية ، بحسب نضج العوامل الموضوعية والذاتية داخله ، بحسب توازن القوى فيه ، وفي اطار تفاعلاته الايجابية مع عصره التاريخي المحدد ٠

ان التحديد التجريدي الذي يرتئيه الدكتور عبد الملك للجبهة ، لن يفضي الى تغيير او نهضة ، بل ان مفهومه للخصوصية – المصرية بشكل محدد – لا يصلح كذلك سندا لثورة او نهضة ٠ بل لعل الثورة او النهضة ان تكون عليه لا به٠ ان الخصوصية التي يقول بها الدكتور عبد الملك هي – بغير شك – سمة من سمات مراحل متخلفة لا في تاريخ مصر فحسب ، بل في تاريخ كثير من المجتمعات الاسيوية كما اشرنا من قبل ٠ واصالتنا او خصوصيتنا ليست في استبقائها واستمرارها ، وانما في تخطيها تخطيا جدليا ٠ انها قد توضع في الاعتبار لا كصفة ثابتة سرمدية ، وانما كبعد من ابعاد الواقع التاريخي الذي نسعى للسيطرة عليه وتغييره وتطويره ٠ ان اصالتنا ليست في هذا الاستمرار الجامد لهذا الشكل المحدد للسلطة المركزية ، وانما في اقامة سلطة ذات طابع جديد يتميز بالشعبية والديمقراطية والتقدمية ، فبها تتفجر اصالتنا اي قدرتنا على التعبير الخلاق والفعل الخلاق عن ذواتنا الاجتماعية والقومية ٠ هذه هي خلاصة كل كفاحنا المصري والعربي عامة، وانصافا للدكتور عبد الملك اقول هكذا كان رايه الذي نطالعه خاصة في كتابه « مصر مجتمع عسكري » وفي ابحاث اخرى له ٠

وفي تقديري ان الدكتور عبد الملك قد استشعر في نهاية بحثه ان ما حدده خصوصية لمصر لا يصلح ان يكون حلا لما يواجهه المجتمع المصري – خاصة – من مشكلات وما يسعى لتحقيقه من اهداف ٠ ولهذا نراه – برغم هذا الطابع التجريدي للجبهة التي يقول بها – ينتقل فجاة – وبغير مقدمات منطقية – من مفهوم الدولة المركزية التي تتركز في يدها سلطة الجيش والاقتصاد والايديولوجيا الى ما يسميه « وحدة الجيش والشعب » ٠ ان الشعب لم يكن له اي نبض حقيقي في هذه الخصوصية المصرية التي عرضها لنا ٠ ان الشعب يظهر فجاة في نهاية بحثه في وحدة مع الجيش ٠ ولهذا لا نلبث ان ننتقل من امثلة الخصوصية ونماذجها التي ذكرها من قبل ، والتي تتمثل في احمس ومحمد علي وعبد الناصر ، الى امثلة ونماذج اخرى تتمثل في يومي ٩ و ١٠ يونيه (حيث كانت مصر بغير دولة وبغير جيش) ويوم وفاة عبد الناصر (حيث كانت مصر كذلك بغير دولة) ثم ٦ اكتوبر (وهي معركة عسكرية مجيدة تعبر عن لقاء حميم بين ارادة جماهيرية ، وقرار سلطة وبطولة جيش ، ولكننا قد نختلف في طبيعة نتائجها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقومية عامة) ٠

حقا ، ان ٩ و ١٠ يونيه وجنازة عبد الناصر ، قد تعبران بالذات عن مدى التفاف الجماهير حول قائد عظيم ·

ولكن ما دلالة هذا الالتفاف ؟ ان دلالته مرتبطة بقيم سياسية واجتماعية تتمسك بها الجماهير وتحرص على مواصلتها وتطويرها · وليس مجرد التفاف حول سلطة مركزية تمسكا بها وتوحدا معها بشكل تجريدي غامض · وليس مجرد فعل عاطفي تلقائي ، وان لم تخل من العاطفية والتلقائية · على ان للعاطفية والتلقائية كذلك قوانينها الموضوعية وخاصة في التحركات الجماهيرية · وما اكثر التحركات الجماهيرية الاخرى التي تحركت ضد السلطة المركزية في تاريخ مصر ·

المهم ان الدولة المركزية الموحدة ، الجيش والاقتصاد والايديولوجيا ، تختفي في نهاية بحث الدكتور عبد الملك ، ليبرز هذا اللقاء بين الجيش والشعب، وتبرز هذه الجبهة (رغم تجريديتها) وبرغم ان الجيش هو جزء مة جهاز الدولة المركزية ، الا انه قد يبدو في تعابير الدكتور عبدالملككأنما هو البديل التاريخي في خصوصيتنا التاريخية للحزب المنظّم والمنظّم للجماهير الشعبية ، وان كان بغير ملامح اجتماعية محددة كذلك ، شانه في ذلك شان الجبهة · وقد تجدر الاشارة هنا الى ان بروز الجيش في الحياة القومية والاجتماعية هي ظاهرة من ظواهر البلاد حديثة النمو في عصرنا وليست من خصوصيات مصر وحدها · وان تكن لها خصوصيتها النوعية في كل بلد بغير شك · ولها في تاريخ مصر خصوصية كذلكوان اختلفت دلالتها الاجتماعية باختلاف المراحل التاريخية وتنوعها · على ان هذا موضوع آخر ، وللدكتور عبد الملك دراسة قيمة فيه ·

خلاصة الامر ، انني لا اقلل من قيمة هذا الجهد الكبير الذي بذله ويبذله الدكتور عبد الملك من اجل تحديد خصوصية المجتمع المصري ، بل من اجل تحديد اسس نظرية موضوعية لعلم الاجتماع المعاصر · انها بغير شك محاولة جادة اكثر عمقا وشمولا من تلك المحاولات المسطحة في بعض ادبياتنا المصرية التي تحدد ملامح مصر ببعض المظاهر النفسية والمزاجية ، كالفلهوة ، والطيبة ، والتسامح ، والتوسط ، الى غير ذلك ، تاسيسا على المناخ او الموقع الجغرافي ، ولست اقلل من حقيقة هذا الطابع المركزي التوحيدي للسلطة عبر تاريخ مصر القديم

والوسيط والحديث ، ولكني اقول ان الاقتصار على هذا الطابع موقف وصفي غير جدلي ، لا يكشف عما وراءها من وقائع ومواقف اجتماعية وطبقية ، بل لا يفسر حركة الاستمرار التاريخي بكل تعرجاتها وانقطاعاتها وتغييراتها · وفضلا عن هذا ، فانها لا تشكل – ولا ينبغي ان تشكل – السمة السرمدية للخصوصية المصرية التي تحتجزنا عن فعل تاريخي خلاق قد يكون نقيضا تاريخيا – او بتعبير ادق – تخطيا تاريخيا لها ·

على ان اجتهاد الدكتور عبد الملك هو دعوة حارة لتحديد خصوصية مجتمعنا العربي عامة والمصري بوجه خاص ، فلا شك كما يقول الدكتور عبد الملك ان « تبين الفروق الموضوعية يمكّننا من تبين سبل التحرك الاكثر فاعلية » ·

واذا كنت اختلف مع الدكتور عبد الملك في تحديد هذه الفروق النوعية ، فان سؤاله يظل معلقا ··· كيف تتحقق مصريتنا الاصيلة ؟

ولقد كنت احب ان اواصل الحوار في هذا الموضوع مع مفكرين من ابرز مفكرينا العرب المعاصرين تناولا الموضوع نفسه بجدية وعمق هما الدكتور زكي نجيب محمود والاستاذ عبدالله العروي ، واذا لم يكن المجال يسمح لي بحوار تفصيلي ، فلا اقل من اشارة سريعة لبعض ملامح من فكرهما ، معترفا منذ البداية انها ستكون قاصرة بل مخلة ·

في كتاب « تجديد الفكر العربي » يسأل الدكتور زكي نجيب محمود السؤال نفسه عن الاصالة والعصرية ، ويجتهد للاجابة عليه ، انه في الحقيقة يرفض التراث كله من حيث المضمون ولكنه يختار بعض اشكاله التي تفيدنا في معاشنا الراهن على حد تعبيره ، وهو يقف هذا الموقف الانتقائي النفعي نفسه من الفكر الغربي الحديث · على انه الى جانب ذلك يسعى لاكتشاف بعض السمات العامة في تراثنا العربي · فهي تارة العقلانية ، وهي تارة ثنائية بين العقلانية والوجدانية ، وهي تارة ثالثة ثنائية تحتضن كل اطراف المقولات والتصورات المتعارضة المادية والروحية ، العقلية والوجدانية ، الجزئية والكلية ، الى غير ذلك ، وهي تارة رابعة تغليب للسلوك العملي التقييمي · انه في الحقيقة يتخذ من التراث منهجا وصفيا تحليليا ، لا يتبينه في اطار ملابساته الخاصة ·

وتكويناته الاجتماعية والتاريخية ، ولهذا ياتي موقفه موقفا انتقائيا نفعيا عمليا خالصا شانه في ذلك شان موقفه من الفكر الغربي ·

اما الاستاذ عبدالله العروي فيقف على الطرف المناقض تماما لموقف الدكتور عبد الملك من الفكر الغربي الحديث · انه لا يجد سبيلا لنا الى التحديث الا بانتهاج الفكر والسلوك الذي انتهجته اوروبا منذ اربعة قرون · اما موقفه من تراثنا العربي القديم فهو رفض كامل للسلفية ، رفض كامل للبحث عن نموذج انساننا العربي وراءنا لا امامنا وان كان يقف احيانا وبشكل جزئي ــ موقفا انتقائيا عمليا من هذا التراث داعيا الى التركيز والابراز لجوانبه الايجابية · على ان القول بانتقائية الاستاذ العروي قول ينقصه الدقة والانصاف · فالاستاذ العروي يتبنى الماركسية ، ويدعو الى تبنيها كأداة وحيدة لتحديثنا · وهذه الوقفة النظرية تجعله من الد خصوم اي موقف انتقائي على انه لا يدعو الى الماركسية كعلم وكتطبيق ، بل هي دعوة الى الايديولوجية الماركسية كنقطة بداية في طريق التحديث · انها الدعوة الماركسية العامة لا العلم الماركسي المطبق على الواقع العيني · والدعوة الماركسية دعوة ينبغي ان تقوم بها كما يقول الاستاذ العروي نخبة مثقفة عربية تمهد السبيل بدعواها للمرحلة العلمية من الماركسية بعد اقامة الاساس الموضوعي المادي لها · على ان الاستاذ العروي ــ سواء بسواء كالدكتور زكي نجيب محمود يغلب على تحليله التجريد والتعميم على حساب النظرة الموضوعية العينية للتكوينات الاجتماعية التي يقوم عليها الفكر · بل اخشى ان يكون مفهومه للماركسية ، وخطته لتحقيق التحديث ، مفهوما وخطة ينقصهما الجدل المادي ·

اعرف انها احكام سريعة ينقصها التوثيق والتدقيق على اني اتطلع الى المناقشة التي قد تكون سبيلا للتوضيح الاعمق والحوار الاكثر تفصيلا ·

واعود الى السؤال الذي اراه معلقا امامي بعناصره المختلفة ·· ما السبيل لتحديد معالم اصالتنا او خصوصيتنا ؟ ما موقفنا من تراثنا القديم ؟ ما موقفنا من العصرية ؟ ما هو الطريق الى التحديث ؟ ان النهضة عناصر متنوعة ، ولكنها تتشكل منظومة واحدة متداخلة ولا ازعم منذ البداية انني املك عصا موسى ، او انني قادر على حل العقدة

الفردية بضربة واحدة · وانما اقول بتواضع جم انني اجتهد مع المجتهدين في تحديد معالم الطريق ··

اولا : لسنا في حاجة الى تاكيد خصوصية العرب او اصالتهم · فكل شعب له خصوصيته وله اصالته التي تتراكم عبر خبراته التاريخية، وملابساته الموضوعية المختلفة والمتنوعة · والقضية ليست قضية امتحان لخصوصية العرب واصالتهم بقدر ما هي تحديد لنوعية هذه الخصوصية ـ على حد تعبير الدكتور عبد الملك ــ تحديدا يدفع الى مزيد من الوعي بتاريخنا ، بحقيقتنا الماضية والحاضرة ، ويغذي معركة المواصلة التاريخية بشكل فعال ·

ولا شك ــ كما ذكرت من قبل ــ ان المظاهر التي حدد بها الدكتور عبد الملك الخصوصية المصرية هي بعض مظاهر موجودة عبر تاريخنا ، ولكنها ليست السمة المعبرة عن جوهر التجربة المصرية · انها سمة لأبنية علوية ترتبط بتكوينات اجتماعية واقتصادية وانشطة ومواقف جماهيرية قاعدية ، ما اشد اهميتها في تحديد حقيقة هذه الخصوصية · ان طريقة تحديد الخصوصية هو طريق الدراسة العينية الدقيقة لمختلف مراحل التاريخ مرحلة مرحلة ، لاستخلاص خصوصية كل مرحلة ، بتكويناتها وعملياتها الاجتماعية المختلفة ، وملابساتها التاريخية وكشف قانونها المحرك الاساسي ، والوصول من استقراء هذه المراحل المتعددة المختلفة الى تحديد الخصوصية العامة لو صح التعبير ، في غير تثبيت أو تجميد أو تجريدية أو اطلاقية· يصدق هذا على دراستنا لخصوصيتنا او اصالتنا العربية ، تستلزم الدراسة العينية المحددة لكل قطر عربي ، ثم الدراسة العينية المحددة للتفاعل والتداخل بين مختلف الاقطار العربية ، في تنوعها ووحدتها في كل مرحلة من المراحل ، ثم عبر المراحل التاريخية جميعا ، على اني قد ازعم ان حاجتنا الى الدراسة العينية الدقيقة لواقع امتنا العربية في اقطارها المختلفة ، وفي مؤسساتنا السياسية والاجتماعية المتنوعة وفي اطار عصرنا الراهن هي نقطة البداية الحقيقية التي يفرضها الحاح الحاجة الى رؤية ثورية موضوعية نسلح بها نضالنا العربي الراهن · ان هذا لا يلغي ضرورة التصدي لدراسة خصوصيتنا العربية في مسارها التاريخي الطويل · على ان الحاجة اكبر الى هذه الدراسة العينية لواقعنا الراهن ، وان كنت اعترف ان الدراسة العينية لتاريخنا الطويل في تكويناته المختلفة هو بعد

من ابعاد الادراك الصحيح لهذا الواقع الراهن · على ان الدراسة لهذا الواقع الراهن قد تكون سبيلنا كذلك لحسن ادراكنا لماضينا التاريخي · اقولها بصراحة ·· وقد اختلف هنا مع الاستاذ العروي – ان الدراسة العينية الدقيقة لواقعنا العربي الراهن في مختلف تكويناته هي سبيلنا الذي لا سبيل غيره لتسليح نضالنا بالرؤية الصحيحة · الدعوة الايديولوجية وحدها اصبحت خطوة متخلفة ، بل لا قيمة لهذه الدعوة الايديولوجية في عصرنا الراهن – ما لم تختبر في تصورات ونظرية ونجاحات عملية تتعلق بواقعنا ، بنضالنا ، بحاجات امتنا وتطلعاتها الاجتماعية والقومية ·

ثانيا : اما فيما يتعلق بالموقف من تراثنا القديم ، فلا ينبغي ان يكون موقف الرفض او الاستهانة او الاستخفاف ، ولا موقف التقديس والتقليد الاعمى ، ولا موقف الانتقائية والتجزيء والنفعية ، ولا ينبغي أن يكون موقفا من مضمون دون شكل أو شكل دون مضمون ، التراث كله ، بكل ما فيه ، من مدارس مختلفة ، متصارعة من مواقف عقلانية ، أو لا عقلانية ، هو تراثي الثقافي يستوي في هذا الخوارج والاشاعرة والمعتزلة والصائبة والشيعة والمتصوفة وما شئت من ملل ونحل ومذاهب واتجاهات ادبية أو فنية او ادارية · انا لا اختار بين هذه الاتجاهات لا انتقي وانما استوعب التراث كله استيعابا نقديا في اطار واقعه التاريخي الاجتماعي الخاص · الاستيعاب النقدي ليس انتقاء فحسب وليس تقييما لجانب منه على حساب جانب ، وانما هو ادراك ووعي موضوعي لحقيقة التراث في ملابساته الموضوعية التاريخية · لعلي أجد المعتزلة اقرب الي اليوم من أهل السنية ، أو رجال العلم اقرب الي من رجال المجاهدة الصوفية ولكن المذهب السني والصوفي سواء بسواء كالمعتزلة ومنجزات العلماء العرب، وغير ذلك من مختلف الملل والنحل والمذاهب والاتجاهات، هو تراثي ، الذي أتدارسه وأعيه وأتفهم حقيقته ، نشأته ، تطوره ، صراعاته ، امتداداته ، تحولاته في اطارواقعه الموضوعي ، وفي اطار النظرة التاريخية الى التراث كله ، الاعمال العقلي النقدي في التراث ، وعيي النقدي العلمي التاريخي بهذا التراث في جوانبه المختلفة وحركته المتنوعة ، هو الموقف الصحيح من التراث في تقديري وهو ليس احياء لكتاب دون كتاب ، أو لمدرسة أو مذهب دون مدرسة أو مذهب وانما هو احياء تاريخي نقدي لتاريخ شامل واشاعته ونشره بمختلف وسائل

التعبير والاتصال والثقافة المعاصرة واستلهامه كذلك ، استلهاما نقديا في مختلف وسائلها التعبيرية الادبية والفنية · ان الموقف من التراث ليس موقفا عمليا نفعيا يفيدنا في معاشنا الراهن ، وانما هو تعميق لاحساسنا التاريخي بحقيقتنا وتأصيل لذواتنا ، لا بالتقليد الاعمى ولا بالترديد البليد ولا بالتقديس المطلق ، ولا بالانتقاء الجزئي وانما بالاستيعاب النقدي التاريخي · قد اضغط واشدد على مرحلة وعلى اتجاه يؤكد هذا الموقف النقدي ولكن دون أن اقف موقف الانتقاء الجزئي أو الوقف النفعي العملي ، التراث كله تراثنا ، فلنحسن ادراكه واستيعابه واستلهامه وكشف حقائقه بطريقة نقدية تاريخية خلاقة ·

هذا في تقديري هو الموقف الصحيح من التراث ، ولعل الاستاذ العروي في غضون كتابيه «الايديولوجية العربية» و«ازمة المثقفين العرب» (الذي ترجمه الى العربية بعنوان العرب والفكر التاريخي) يتبنى هذا الوقف رغم بعض نبراته الرافضة ·

على اني أحب أن اقول في النهاية ان ما اقصده بالتراث ، ليس هو التراث المكتوب فحسب بل التراث بمعناه الحي الشامل التحقق فيمختلف اشكال التعبير الفكري الادبي أو الفني أو السلوكي عامة ، بل اضيف اليه كذلك التراث الشعبي · ان احياء هذا التراث واستيعابه استيعابا نقديا تاريخيا واستلهامه استلهاما خلاقا هو بعد من ابعاد ملامحنا القومية ·

ثالثا : ولعل هذا الموقف من التراث النقدي التاريخي هو نفسه الموقف المنهجي الصحيح من تجارب عصرنا وخبراته المختلفة ، انه الاستيعاب والتفهم النقدي التاريخي لحقائق العصر ، بل اكاد اقول اننا لن نحسن الموقف من تراثنا اذا لم نحسن الموقف من عصرنا · ان هذا الموقف النقدي من تراثنا هو نفسه الذي يجعلنا في قلب معركة التحديث كذلك ·

على ان الموقف من العصر ليس سواء بسواء كالموقف من التراث انه ليس مجرد موقف نقدي تاريخي ، وليس مجرد اشاعة ونشر وتعميق لاحساسنا التاريخي بهذا العصر · انه موقف نقدي ، ولكنه كذلك موقف نضالي عملي · لن ننتصر في معركة التحديث بالوعي النقدي التاريخي

وحده ، بالايديولوجية الماركسية وحدها ، وانما بهذا الوعي النقدي وبهذه الايديولوجية ، مطبقة على واقعنا ، على عصرنا تطبيقا علميا خلاقا ، وممتزجة بقوى النضال من أجل التغيير الثوري لواقع امتنا العربية الممزقة ، المتخلفة · موقفنا من معركة التحديث لن تقوم بها نخبة مثقفة ، ولن تتحقق بدولة مركزية تجمع في يدها كل السلطات السياسية والعسكرية والاقتصادية والفكرية بغير دلالة اجتماعية محددة ، وانما هي نضال جماهيري مؤسس على وعي نظري ثوري بحقائق واقعنا ، بحقائق عصرنا من أجل اقامة سلطة ديمقراطية تقدمية يتحقق بها القضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي والتمزق القومي ، ويتوفر بها أوسع وأعمق مشاركة ديمقراطية ايجابية للجماهير العربية في تنظيم حياتها وتطويرها وتجديدها الى غير حد · هذه هي عصريتنا الحقيقية ، ليست عصرية وعي ايديولوجي فحسب مهما كان ثوريا ، وليست عصرية اجهزة ومؤسسات مهما كانت علميتها وليست مجرد دعوة الى رفض السلفية أو تبني العقلانية عامة ، بل هي الفعل التاريخي الثوري لجماهير امتنا العربية المسلحة بالنظرية الثورية · ليست هذه هي عصريتنا فحسب بل هي كذلك الطريق لتحقيق خصوصيتنا واصالتنا كذلك · العصرية والخصوصية وجهان لعملة واحدة ، هي الفعل التاريخي المؤسس على الوعي الثوري · بانتصارنا في معركة العصرية تنتصر خصوصيتنا وأصالتنا ، وبالوعي بخصوصيتنا واصالتنا وبالنضال من اجل تحقق ذواتنا الحرة ، المتفتحة المتقدمة تحقق عصريتنا · اننا لا نقف من الفكر الاوروبي أو ما يسمى بالفكر الغربي موقف التقديس أو موقف الاستخفاف والتعالي أو موقف الرفض المطلق أو موقف الانتقائية وانما نتسلح منه بثمرات العلم الانساني مطبقين هذه الثمرات تطبيقا نقديا خلاقا على واقعنا الخاص ·

والماركسية هي بعض هذه الثمرات الغنية في مجال الثورة الاجتماعية · ليست هناك ماركسيات كما يقال في الفكر الغربي اليوم · وانما هناك ماركسية تختلف طرائق تطبيقها باختلاف النوعيات القومية والاجتماعية وهي ليست نظرية نهائية جاهزة وانما خطوط عامة توجه وترشد الى العمل · وشرط نجاحها هو ادراكها المحدد النوعي للخصائص المحددة النوعية في كل تجربة محددة نوعية ولهذا فهي تغنى وتعمق بالخبرات والتجارب المتنوعة ·

واذا كنت اتفق مع الاستاذ العروي في الدعوة الى تبني الماركسية سبيلا لتحديثنا ، بل سبيلا كذلك لاصالتنا ، فانني لا اقف معه عند حدود الدعوة الايديولوجية ولا عبر الحدود التي تميع حقيقة الماركسية · فما احوجنا الى تطبيق العلم الماركسي على ماضينا وعلى واقعنا العيني تطبيقا جادا خلاقا ، ولكن ما احوجنا كذلك الى تحديد دقيق لمفاهيمنا الثورية · وما احوجنا فوق هذا وذلك الى ان يمتزج وعينا الثوري بنضالنا الجماهيري امتزاجا عميقا ·

ان الاصالة ليست مجرد بحث عن الجذور أو عودة مستسلمة بليدة اليها أو استعادة جامدة لها ، وانما هي تحرير وتحريك واع للجذور واطلاقا لطاقاتها وقدراتها على الخلق والاضافة · والجذور الحقيقية هي الجماهير صانعة التاريخ الحقيقي وحاملة خصائصه القومية بانطلاقها الواعي ومشاركتها الديمقراطية تتحقق الاصالة والعصرية بضربة تاريخية واحدة ·

تقولون ··· لقد انتقلت بنا من مجالات الايديولوجيات الى مجال العمل السياسي الجذري · نعم ··· اعترف ولكن هذا في تقديري هو الطريق الصحيح بل ازعم انه الطريق الوحيد · ان طريق الثورة الاجتماعية طريق التحرر والاشتراكية والوحدة القومية الديمقراطية والثورة الثقافية هو طريق الاصالة وطريق الخصوصية وهو كذلك طريق العصرية والتحديث ·

الفهرس